الخيرات الحسان

في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

للإمام العلامة المحقق

شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الشافعي

رحمه الله تعالى

(٩٠٩ - ٩٧٤هـ)



عُني به

عبد الكريم موسى المجيد

دار الهدى والرشاد

الخيرات الحسان

في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الخيرات الحسان

في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

للإمام العلامة المحقق

شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الشافعي

رحمه الله تعالى

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

دار الهدى والرشاد

DAR ALHUDA & RASHAD

Email : hrashad@shuf.com
hodarashad@yahoo.com

سوريا - دمشق - هاتف : ٠٠٩٦٣ ١١ ٦٣٣٣٦٢٧
ص.ب : ٥٠٠٢٧

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م

بين يدي الكتاب

الحمد لله ، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله وآله وصحبه ومن والاه .

وبعد :

فإن مِنْ سلفِنا مَنْ جاوز القنطرة ، ونأت به منزلته عن جرح وتعديل ، وطاول الثريا فطالها ، وفخرت به الأمة وتزينت ، فمَنْ نال منه ؛ فمِنْ نفْسه نال ، ومن حاول نقصه ؛ فقد حاول المحال .

فأيُّ مسلبة تحيط مَن حام حول حمى الحسن وأبي حازم ومالك وأحمد والبخاري ومسلم ؟!

رجال هم زهرة السلف ، وتاج رؤوس الخلف ، إليهم يتمون ، وباتصال السند إليهم يفخرون ويشرفون ، هم أصلنا ونحن فرعهم ، وبطيب الأصل يطيب المحتد .

أما أبو حنيفة رحمه الله : فهو رأس بينهم ، ولمحبرته وقرطاسه يأوي اللفيف منهم ، بزغ نجمه في القرن الأول والخيرية لأهل القرن الأول ، وأفل في منتصف الثاني وأيُّ شرف لأهل الثاني ، فطينته سلفيّة محضة ، طيب عنصرُها ، وكريم طبعُها .

هو إمام عند أهل التحكيك في نقد الرجال ، و(إمام) كلمة ليس فوقها سوى النبوة ، وكل الألقاب دونها ، إمام يؤتم به ، ويُلحق وهيهات أن يدرك ، ويأوي رجال العلم تحت مِظلَّةِ علمه ، وتجتمع في مجلسه أربعون محبرة صاحبها مجتهد مطلق ، لو ادعى الإمامة ؛ لسُلِّمت له ، غير أنه تصاغر أمام أبي حنيفة ، فإمام في الذرا ، وإمام أسفل الوادي . . .

إن حدثت عن الأربعة ؛ فهو أولهم ، وعن فقههم ؛ فبشهادتهم أفقهُهم ، فتَّق عروق الفقه تفتيقاً ، حتىٰ كَذَبَ الكَذَبَةُ على لسان النبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يصدون الناس عن طالب فقهه وجليل علمه .

ليس لنا طويل حديث عن هذا الحبر الهمام ، ويكفي أن نعلم أن قرابة ثلثي العالم الإسلامي اليوم يتسب بفقهه إلىٰ أبي حنيفة ، وتتصدر مكتبة الفقه تآليف مدرسته ، وتحمس لفقهه حكام بني عثمان ، فملؤوا الدنيا ـ يوم كانت لنا الدنيا ـ بمخلَّف هذه المدرسة الفقهية العريقة ، والتي تُنازع وحدها بأصولها الثلاثة المنتسبين لمدرسة أهل الكلام .

فإن طار إلىٰ سمعك نعيب ناعق يحاول النيل من مقام الإمام الأعظم ؛ فحسِّن الظنَّ به وقل : جاهل مسكين ، وعرِّفِ الناس جهله بمقام الرجال حتىٰ لا يغتر به غرير .

فإن هو أبىٰ وصف الجهالة ؛ فقل : حاسد حانق ، رام ما لا يُرام .

لا يضـر البحـر أمسـىٰ زاخـرا أن رمـىٰ فيـه غـلام بحجـر

فلا التفات إلىٰ من قال : إن الإمام من أهل الرأي ؛ فإنَّه كلام حقٍّ أُريدَ به باطل ، فالإمام من أهل الرأي المحمود الذي هو استنباط النازلة من النص علىٰ طريقة فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم بِرَدِّ النظير إلىٰ نظيره في الكتاب والسنة .

ولا التفات إلىٰ من قال : إنَّه يقول بالإرجاء ؛ إذ المرجئة أنفسهم حاولوا ترويج مذهبهم بزعمهم وادعائهم أنه منهم ، وحاشاه من ذلك ، وما الإرجاء عنده إلا قوله بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وهو أحد قولي أهل السنة والجماعة .

لقد أساء المسكين لنفسه بنفسه ، ورماها بسهم من كنانته ، ولم يعلم أنه هوىٰ حين ترك هوىٰ أبي حنيفة ، ولم يراع حكمة الله في خلقه ؛ إذ فضل البعض على البعض ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات .

أما عن عَرْف تعريف أبي حنيفة : فهو لـ« الخيرات الحسان » ، لنترك قلم الإمام الهيتمي العظيم يحدث عن الإمام العظيم.

ومن قصد البحر استقل السواقيا

النَّاشِر

عناية الأمة بمناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

رضي الله عنه

لقد قيض الله سبحانه وتعالىٰ من العلماء العاملين من يحفظ على الناس دينهم ، فكانوا خير من ورث النبوة بما نشروه من العلم والعمل به ، وبما شاع عنهم من كريم الخلُق والسيرة ، فكانوا للناس أئمةً يقتدىٰ بهم ويحتذىٰ بحذوهم ، وهذا ما دفع من جاء بعدهم إلىٰ كتابة مناقبهم وسيرتهم ، ولا يخفىٰ أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله في طليعة هؤلاء الأئمة ، فكتب ودوَّن مناقبه جمعٌ كبيرٌ من العلماء ، منهم من أفرد في ذلك كتاباً ، ومنهم من ذكر مناقب الإمام في جملة كتب السيرة وغيرها :

من أفرد في مناقبه تأليفاً

١ـ أبو يحيىٰ زكريا بن يحيى بن الحارث السجزي النيسابوري ، المتوفىٰ سنة (٢٨٩ هـ) ، صنف « مناقب الإمام أبي حنيفة » .

٢ـ أحمد بن الصلت الحماني ، أبو العباس ، المتوفىٰ سنة (٣٠٨ هـ) ، ألف كتاباً في مناقب الإمام .

٣ـ أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي ، المتوفىٰ سنة (٣٢١ هـ) ، صنف كتاب « عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان » .

٤ـ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي ، المتوفىٰ سنة (٣٣٢ هـ) ، صنف كتاب « أخبار أبي حنيفة النعمان ومسنده » .

٥ـ أبو الفضل محمد بن عبد الله بن بهلول بن همام بن قرة الشيباني البغدادي ، المتوفىٰ في حدود سنة (٣٣٥هـ) ، ألف كتاب « أخبار أبي حنيفة » .

٦ـ عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي ، المعروف بعبد الله الأستاذ ، المتوفىٰ سنة (٣٤٠هـ) ، ألف كتاب « كشف الآثار الشريفة في مناقب أبي حنيفة » .

٧ـ محمد بن أحمد بن شعيب بن هارون بن موسى الشعيبي النيسابوري ، المتوفىٰ سنة (٣٥٧هـ) ، صنف كتاب « فضائل أبي حنيفة » .

٨ـ محمد بن عمران بن موسى بن سعيد بن عبيد الله المرزباني ، المتوفىٰ سنة (٣٨٤هـ) ، صنف كتاب « أخبار أبي حنيفة النعمان » .

٩ـ أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد بن جعفر الصيمري ، المتوفىٰ سنة (٤٣٦هـ) ، صنف : « لطائف ومناقب حسان من أخبار أبي حنيفة الحبر البحر النعمان » .

١٠ـ ظهير الدين علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغيناني ، المتوفىٰ سنة (٥٠٦هـ) ، صنف : « مناقب الإمام الأعظم » .

١١ـ محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري ، المتوفىٰ سنة (٥٣٨هـ) ، صنف كتاب « شقائق النعمان في مناقب النعمان » .

١٢ـ علي بن زيد بن محمد بن الحسين بن سليمان بن أيوب البيهقي ، المتوفىٰ سنة (٥٦٥هـ) ، صنف كتاب « المواهب الشريفة في مناقب أبي حنيفة » .

١٣ـ الموفق بن أحمد بن محمد المكي ، المتوفىٰ سنة (٥٦٨هـ) ، صنف كتاب « مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة » .

١٤ـ شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله التركي العوني الهبيري البغدادي المتوفىٰ سنة (٦٥٤هـ) ، سبط الإمام أبي الفَرَج ابن الجوزي ، صنف كتاب « مناقب أبي حنيفة » .

١٥ـ عبد القادر بن محمد بن نصر الله محيي الدين القرشي ، المتوفىٰ سنة (٧٧٥هـ) ، صنف كتاباً سماه : « البستان في مناقب النعمان » .

١٦ـ عبد الله بن سعد الله بن عبد الكافي المصري ، المعروف بالحرفوش ، المتوفىٰ سنة (٨٠١هـ) ، صنف كتاب « الحر النفيس في مناقب أبي حنيفة » .

١٧ـ محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردري ، المعروف بالبزازي ، المتوفىٰ سنة (٨٢٧هـ) ، ألف كتاباً في المناقب ، وتُرجم إلى الفارسية .

١٨ـ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي ، المتوفىٰ سنة (٩١١هـ) ، صنف كتاب « تبييض الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة » .

١٩ـ محمد بن يوسف بن شهاب الشيرازي ، المعروف بأهلي ، المتوفىٰ سنة (٩٤٢هـ) ، ترجم كتاب البيهقي « المواهب الشريفة » إلى الفارسية ، وسماه : « تحفة السلطان في مناقب النعمان » .

٢٠- محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي الشافعي ، المتوفىٰ سنة (٩٤٢هـ) ، صنف « عقود الجُمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان » ، وهو أصل الإمام ابن حجر الذي اختصر منه كتابه.

٢١- أبو العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي ، المتوفىٰ سنة (٩٧٤هـ) ، صنف « الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان » ، وهو كتابنا هذا.

٢٢ـ شمس الدين أبو الثناء أحمد بن محمد بن عارف الزيلي السيواسي ، المتوفىٰ سنة (١٠٠٦هـ) ، ألف منظوماً في مناقب الإمام ، سماه : « الحياض من صوب غمام الفياض » .

٢٣ـ أبو الليث محرم بن محمد الزيلعي القسطموني ، المتوفىٰ بعد سنة (١٠١٠هـ) ، صنف كتاب « مناقب الإمام الأعظم » .

٢٤ـ أحمد بن محمد بن علي الغنيمي ، المتوفىٰ سنة (١٠٤٤هـ) ، صنف كتاب « الشذرة اللطيفة في شرح جملة من مناقب الإمام أبي حنيفة » .

٢٥ـ محمد بن إبراهيم بن أحمد بن سنان بن محمود الأدرنه وي ، الملقب بكامي ، المتوفىٰ سنة (١١٣٦هـ) ، صنف كتاب « مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان » .

٢٦ـ مستقيم زاده سليمان سعد الدين بن أمن الله بن عبد الرحمن بن محمد مستقيم ، المتوفىٰ سنة (١٢٠٢هـ) ، صنف كتاب « مناقب الإمام أبي حنيفة » .

٢٧ـ إسماعيل حقي المناستري ، المتوفىٰ سنة (١٣٣٠هـ) ، صنف كتاب « مواهب الرحمن في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان » .

٢٨ـ شرف الدين بن عبد العليم بن أبي القاسم بن عثمان القربتي ، صنف كتاب « الروضة العالية المنيفة في فضائل الإمام أبي حنيفة » ، وكان قبل ذلك ألف كتاب « قلائد عقود الدرر والعقيان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان » .

٢٩ـ القاضي الإمام أبو جعفر أحمد بن عبد الله السرماري البلخي ، صنف كتاب « الإبانة في رد من شنع علىٰ أبي حنيفة » .

٣٠ـ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أحمد السعدي ، المعروف بابن أبي العوام ، له كتاب في فضائل الإمام وأخباره ومن روىٰ عنه .

وللإمام الذهبي رحمه الله جزأين في ترجمة الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، كما ذكر في «تاريخ الإسلام» .

الذين ذكروا مناقب الإمام أبي حنيفة في كتبهم

قال صاحب « كشف الظنون » في ذلك :

وأما الذين ذكروا مناقبه في أوائل كتبهم أو آخرها ؛ فجمع عظيم ؛ منهم :

الإمام أبو الحسين أحمد القدوري ، ذكر مناقبه في أوائل « شرحه لمختصر الكرخي » .

والإمام محمد بن عبد الرحمن الغزنوي ، تلميذ السغناقي ، ذكرها في كتابه « جامع الأنوار » .

وأحمد بن سليمان بن سعيد ، ذكر مناقبه في آخر كتابه « الدرر » .

وشمس الدين يوسف بن عمر الصوفي الكماروري ، ذكرها في أول كتابه « المضمرات » .

والشيخ أبو عمر بن عبد البر ، ذكرها في كتابه « الانتقاء » .

وذكرها شمس الدين يوسف بن أبي سعيد الجستاني في آخر « منية المفتي » .

وشرف الدين إسماعيل بن عيسى الأوغاني المكي ، ذكرها في « مختصر المسند » .

وأبو عبد الله محمد بن خسرو البلخي ، ذكرها في أول كتابه « المسند » .

وأبو البقاء أحمد بن أبي الضياء القرشي المكي ، ذكرها في « مختصر المسند » .

وذكرها صاحب « سفينة العلوم » .

وأبو جعفر أحمد بن عبد الله السرماري ، عقد لها باباً في « مصنفه » .

وأبو العباس أحمد بن محمد الغزنوي ، ذكرها في « مقدمته » .

وعثمان بن علي بن محمد الشيرازي ، ذكرها في « الإيضاح لعلوم النكاح » .

وذكرها تقي الدين التميمي في أول « طبقاته » .

وأبو إسحاق الشيرازي في « طبقاته » .

وذكرها الإمام محيي الدين النووي في « تهذيب الأسماء » .

والإمام حسام الدين الشهيد ، ذكرها في آخر « الفتاوى الكبرىٰ » .

وذكرها ابن خلكان في « وفيات الأعيان » .

والشعراني ذكرها في أول « الميزان » .

ومنهم : عبد القادر بن محمد بن نصر الله محيي الدين القرشي المتوفىٰ سنة (٧٧٥هـ) ، ذكر المناقب في كتابه : « الجواهر المضية في طبقات الحنفية » .

ومنهم : صارم الدين إبراهيم بن محمد بن دقماق الحنفي ، صنف كتاب : « نظم الجمان في طبقات أصحاب إمامنا النعمان » في ثلاثة مجلدات ، المجلد الأول في مناقب أبي حنيفة ، والثاني والثالث : في أصحابه .

وذكرها أكثر المؤرخين في كتبهم .

* * *

ترجمة الإمام العلامة المحقق شهاب الدين أحمد ابن حجر الهيتمي

رحمه الله تعالى

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

اسمه ونسبه :

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي .

مولده ونشأته :

ولد في محلة أبي الهيتم من إقليم الغربية بمصر سنة (٩٠٩هـ) ، وإليها ينسب ، ومات أبوه وهو صغير ، فكفله الإمامان شمس الدين بن أبي الحمائل وشمس الدين الشناوي ، ثم نقله شمس الدين الشناوي إلىٰ مقام السيد أحمد البدوي ، فقرأ هناك في مبادىء العلوم ، ثم نقله إلىٰ جامع الأزهر في سنة (٩٢٤هـ) ، فأخذ عن علماء مصر ، وحفظ القرآن في صغره ، وأذن له بالإفتاء والتدريس ولم يكن قد بلغ العشرين من عمره ، وبرع في علوم كثيرة ؛ كالتفسير والحديث والكلام والفقه أصولاً وفروعاً ، والفرائض والحساب والنحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق والتصوف .

شيوخه :

تلقى الإمام الهيتمي العلم وأخذه عن كبار المشايخ في عصره ، منهم :

١ـ شيخ الإسلام القاضي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري القاهري الأزهري الشافعي ، المتوفىٰ سنة (٩٢٥هـ) .

٢ـ العلاَّمة عبد الحق بن محمد بن عبد الحق السنباطي القاهري الشافعي ، المتوفىٰ سنة (٩٣١هـ) .

٣ـ الإمام شهاب الدين أحمد بن الصائغ المصري الحنفي ، المتوفىٰ سنة (٩٣٤هـ) .

٤ـ الإمام شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي ، المعروف بابن النجار ، المتوفىٰ سنة (٩٤٩هـ) .

٥ـ الإمام شمس الدين محمد بن شعبان بن أبي بكر بن خلف بن موسى الضيروطي المصري الشافعي ، المشهور بابن عروس ، المتوفىٰ سنة (٩٤٩هـ) .

٦ـ الإمام علاء الدين أبو الحسن بن جلال الدين محمد البكري الصديقي الشافعي ، المتوفىٰ سنة (٩٥٢هـ) .

٧ـ الإمام شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري ، المتوفىٰ سنة (٩٥٧هـ) .

٨ـ الإمام ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي الشافعي ، المتوفىٰ سنة (٩٦٦هـ) . وغيرهم .

تلاميذه :

أخذ العلم عن الإمام الهيتمي مَنْ لا يحصىٰ كثرة ، وازدحم الناس على الأخذ عنه ، وأفتخروا بالانتساب إليه ، ومن تلاميذه :

١ـ وجيه الدين عبد الرحمن بن الشيخ عمر بن الشيخ أحمد بن عثمان بن محمد العمودي الشافعي ، المتوفىٰ سنة (٩٦٧هـ) .

٢ـ الإمام مجد الدين محمد بن طاهر الفَتَّني الهندي ، الملقب بملك المحدثين ، المتوفىٰ سنة (٩٨٦هـ) .

٣ـ الشيخ العارف بالله شيخ بن عبد الله بن شيخ بن عبد الله العيدروس اليمني الشافعي ، المتوفىٰ سنة (٩٩٠هـ) .

٤ـ أبو السعادات محمد بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الحنبلي ، المتوفىٰ سنة (٩٩٢هـ) .

٥ـ شيخ الإسلام محمد بن عبد العزيز الزمزمي .

وغيرهم .

رحلاته :

قدم الإمام الهيتمي إلىٰ مكة حاجاً في آخر سنة (٩٣٣هـ) ، وجاور بها ، ثم عاد إلىٰ مصرَ ، ثم حج بعياله في آخر سنة (٩٣٧هـ) ، ثم حجَّ في سنة (٩٤٠هـ) ، وجاور من ذلك الوقت بمكَّة ، وأقام بها يُدِّرس ويفتي ويؤلِّف .

مؤلفاته :

ألف الإمام الهيتميُّ في شتىٰ فنون العلم ، ومؤلفاته كثيرة ، منها :

١ـ « تحفة المحتاج في شرح المنهاج » .

٢ـ « الإيعاب في شرح العُباب » .

٣ـ « الإمداد في شرح الإرشاد » .

٤ـ « فتح الجواد في شرح الإرشاد » .

٥ـ « المنح المكية في شرح الهمزية » أو « أفضل القرىٰ لقراء أم القرىٰ » .

٦ـ « أشرف الوسائل إلىٰ فهم الشمائل » .

٧ـ « الزواجر عن اقتراف الكبائر » .

٨ـ « مبلغ الأرب في فضائل العرب » .

٩ـ « الفتاوى الحديثية » .

١٠ـ « الفتاوى الفقهية » .

١١ـ « الفتح المبين في شرح الأربعين » .

١٢ـ « المنهج القويم في مسائل التعليم » .

١٣- «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» ، وهو كتابنا هذا.

وغير ذلك من مؤلفات جليلة .

وفاته :

توفي الإمام الهيتمي بمكة في رجب سنة (٩٧٤هـ) ، ودفن بالمعلاة في تربة الطبريين ، رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه ، وجمعنا وإياه في مستقر رحمته .

* * *

منهج العمل في الكتاب

- ٱعتمدنا في إخراج هذا الكتاب علىٰ نسخةٍ خطيةٍ واحدةٍ ، ونسخةٍ مطبوعةٍ .

- قابلنا النسخة الخطية بالنسخة المطبوعة ، وأثبتنا الفروق ، معتمدين علىٰ عبارة النسخة الخطية بالمرتبة الأولىٰ ، وعلى النسخة المطبوعة في المرتبة الثانية ، ليكون معنى العبارة المثبتة موافقاً لِمَا في « عقود الجمان » الذي هو الأصل الذي ٱختُصر منه هذا الكتاب .

- حصرنا الآيات القرآنية الكريمة بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾، وجعلناها برسم المصحف الشريف .

- أحَلْنا الأحاديث النبوية الشريفة إلىٰ مواطنها من كتب السنَّة المطهرة ، وحصرنا الأحاديث القولية للنبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بين قوسين صغيرين « » .

- ضبطنا الكلمات بالشكل الجزئي الذي لا يكون معه ٱلتباس على القارىء .

- وضعنا علامات الترقيم المناسبة للكتاب .

- علَّقنا علىٰ بعض المواضع في الكتاب عند الحاجة إلى التعليق ، من شرحٍ لعبارةٍ أو كلمةٍ أو غير ذلك .

- أحَلْنا الأقوال والقصص الواردة في الكتاب إلىٰ مصادرها من كتب التراجم والتاريخ عند إمكان ذلك .

- ذكرنا بحرَ كلِّ بَيْت شعرٍ ورد في الكتاب .

- أضفنا بَيْن معقوفين [ ] ما كان مناسباً ، معتمدين في ذلك علىٰ « عقود الجمان » ، وعلىٰ ما يقتضيه المعنى المراد أو المعنى الصحيح .

- ذَكرْنا في بداية الكتاب مَنْ ألَّف في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه .

ـ ترجمنا لمؤلِّف الكتاب الإمام ٱبن حجر الهيتمي رحمه الله ترجمةً موجزةً .

ـ ذكرنا في نهاية الكتاب أهمَّ المصادر والمراجع التي ٱعتمدنا عليها في التحقيق .

ـ أتْبَعنا الكِتاب بفهرسةٍ لموضوعاته .

* * *

وَصفُ النُّسخ الخطّيّة

ٱعتمدنا في إخراج هذا الكتاب علىٰ نسخةٍ خطيّةٍ واحدةٍ ، لم يتوفَّر بيْن أيدينا سواها :

وهي نسخةُ المكتبةِ الأزهريّة ذاتُ الرقم (٣٥٨٨/٧٦٤٦ تاريخ) ، كُتبت هذه النسخة بخطٍّ نسخيٍّ مقروء ، وهي نسخةٌ جيِّدةٌ ، أخطاؤها قليلةٌ بيَّناها في أثناء التحقيق ، وقد رُتِّبتْ علىٰ مقدماتٍ وفصولٍ ، ومُيِّز رقم كلِّ فصلٍ فيها ، وتقع في (١٠٣) ورقاتٍ ، متوسطُ عددِ سطور الورقة الواحدة (١٩) سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٢) كلمةً .

* * *

صُوَرُ المخطوطات المُستعان بها

كتاب الخيرات الحسان في مناقب
الامام ابي حنيفة النعمان
للعلامة شهاب الدين
احمد ابن حجر الهيتمي
المكي الشافعي
رحمه الله
تعالى
امين
٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص العلماء بوراثة الانبياء والتخلق باخلاقهم
وجعلهم القدوة الكاملة في معاشهم ومعادهم ونشر الحكم من
بينهم بينابيع فصاحتهم واجرى الحق على السنتهم وسلكهم
وباستطلاع الخلق اليهم في قوام ما به حيوا ارواحهم وابدانهم
فهم الملوك لا بل الملوك تحت اقدامهم وفي اسرار ايديهم واقلامهم
ودوم الضوء لا بل الضوء تتمنى من انوارهم والشموس لا بل الشموس
تستضيء من اسرارهم واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
شهادة اتحلى بها في كمالات معارفهم واشهد ان محمدا عبده ورسوله
المنبع لعالي مناقبهم وكمالهم والمفيض عليهم من سوابغ التوفيق
لا اقتفاء آثاره في سائر احوالهم ما استفرقوا به من سواهم الكلام

الكبرى منه في الهداية والامداد للخلق بسوابغ نعمه وظواهرهم صلى الله
عليه وسلم وعلى آله واصحابه الذين حازوا من قصب السبق في مضمار
الكمالات الصمدانية والمعارف المصطفوية ما صاروا به القدوة
الكبرى والحجة البيضاء لاوائل الخلق واواخرهم صلوة وسلاما دائمة
بدوام العلماء وظهور رسوم علومهم ومآثرهم وبعد فانه ورد علينا منذ
سنين بمكة المشرفة زادها الله تشريفا وتكريما ومهابة وتعظيما
رجل من فضلاء القسطنطينية وصلحائهم بجمعه بين العلوم النقلية
والعقلية والقوانين الطبية والرسمية وعلوم الاخلاق والمواهب
والاحوال والمطالب التي فاتتها القوم السالمون من الاعتراض
والمبرؤون [illegible] السرمدية والطائفة الحبيبة ساكنا
وما جنبا [illegible] الاحبة الذين هم على سرر متقابلون ومن بحار
المعارف يغترفون الا انا نحن الائمة الجامعين بين العلوم الرسمية
والمعارف الوهبية الحنفي [illegible] وجوامع الكرم والجود
فقال [illegible] الفاضل العالم الكامل اريد منكم مختصرا جامعا
ومنبئا لطيفا نافعا يشتمل على المعتبر مما قاله الائمة في مناقب
الامام الاعظم والقدوة المقدم ابي حنيفة النعمان سقى الله
عهده سحائب الرحمة والرضوان واسكنه اعلى فراديس الجنان
فبادرت الى امتثال امره المحتم وبذلت الجهد في تلخيص تلك المناقب
فانه مقصد ما جاء به محمد الله مختصرا لطيفا واعوز ما شرفنا فكتبت

ويبكيان في المسجد فلما خرج قيل له ما بالكما اكثرتما البكاء قال لذكرنا
الزمان وغلبة اهل الباطل على اهل الخير فكثر لذلك بكاؤنا وكان عنده
بالليل يسمع وقع دموعه على الحصير كانه المطر وكانت اثار البكاء في عينيه
وخديه رحمه الله ورضي عنه آمين آمين آمين

الفصل السادس عشر

وحفظه لسانه كان لا يغتاب ومن الشيء ما اسكته قال له بعض مناظريه يا
مبتدع يا زنديق فقال غفر الله لك يعلم مني خلاف ما قلت واني ما عدلت به احدا
منذ عرفته ولا ارجو الا عفوه ولا اخاف الا عقابه ثم بكى عند ذكر العقاب
وسقط مغشيا ثم افاق فقال الرجل اجعلني في حل فقال كل من قال في شيئا من
اهل الجهل فهو في حل وكل من قال في شيئا مما ليس في من اهل العلم فهو في حرج
فان غيبة العلماء تبقى شينا بعدهم وقال الفضيل بن دكين كان هيوبا لا يتكلم
الا جوابا ولا يخوض فيما لا يعنيه ولا يستمع اليه وقيل له اتق الله فانتفض
وطأطأ راسه ثم قال يا اخي جزاك الله خيرا ما احوج اهل كل وقت الى من يذكرهم
الله تعالى وقت اعجابهم بما يظهر على السنتهم من العلم حتى يريدوا الله تعالى
باعمالهم وانا اعلم ان الله عز وجل يسألني عن الجواب ولقد حرصت على طلب
السلامة وكان اذا دخل وقال له كان كيت وكيت واكثر قال له دع ما انت فيه
ما تقول في كذا وكذا فيقطع عليه كلامه ويقول اياكم ونقل ما يكره الناس
من حديث الناس فوالله من كان فينا مكروها رحمه الله من قال فينا جميلا
تفقهوا في دين الله ودعوا الناس من حديث الناس وما فقدنا اختاروا لانفسهم
فيحكم بينهم الله تعالى البكر وقيل له ايما افضل علقمة او الاسود فقال والله

ما نقدر ان نذكرهما الا بالدعاء والاستغفار لهما لانهما افضل منا وقال
ابن المبارك للثوري ما ابعد ابا حنيفة من الغيبة ما سمعته يغتاب عدوا له قط
قال هو والله اعقل من ان يسلط على حسناته ما يذهب بها قال وكان شريك
كان طويل الصمت كثير العقل والفقه قليل المجادلة للناس قليل المحادثة لهم
وقال عمر لا تجعلوا الناس ان ابا حنيفة كان مستقيم اللسان لا يذكر احدا بسوء
وقيل له الناس يتكلمون فيك ولا تتكلم في احد فقال هو فضل الله يؤتيه من يشاء
وقال بكر بن معروف ما رايت احسن سيرة في امة محمد صلى الله عليه وسلم من
ابي حنيفة رضي الله عنه

الفصل السابع عشر

في كرمه قال بعض
اصحابه كان اكرم الناس مجالسة واكثرهم اكراما ومواساة لاصحابه ومن
جلس اليه ومن ثم كان يزوج من احتاج وينفق عليه ويرسل الى كل منهم قدر
منزلته وربما رأى على بعض جلسائه ثيابا رثة فامره ان يجلس حتى يتفرق الناس ثم قال
له خذ ما تحت المصلى فتجمل به فاذا هو الف درهم وقال ابو يوسف كان لا يكاد
يسأل حاجة الا قضاها ولما ختم حماد ولده سورة الفاتحة اعطى المعلم خمسمائة
درهم وفي رواية الف درهم فقال ما صنعت حتى ارسل الى هذا فاحضره واعتذر
اليه وقال لا تستحقر ما علمت ولدي والله لو كان معنا اكثر لدفعناه اليك تعظيما
للقرآن وكان يجمع ربح بضاعته التي يرسلها الى بغداد من السنة الى السنة فيشتري به
منه للشيوخ المحدثين حوائجهم من قوت وكسوة ثم يدفع الباقي اليهم
فيقول انفقوا في حوائجكم ولا تحمدوا الا الله تعالى فاني ما اعطيتكم من مالي شيئا
ولكن من فضل الله يجريه على يدي وقال وكيع قال لي ابو حنيفة ما ملكت اكثر

اهل عصره ومن بعدهم من محبته وتقليده واتباعه واعتقاد فضله وامامته
فما اتفقوا على ذلك ولا يشبه كلامهم في مسألة من المسائل ليس ذلك الا ان
امره امر سماوي لا حيلة لاحد في دفعه ومن يرفعه الله ويعطيه من خزينة
الواسعة لا يقدر احد على خفضه ولا منعه جعلنا الله ممن قام بما لائمته من
الحقوق ولم يتدنس بشيء من القطيعة والعقوق ويسر لكل ذي حق حقه
فاداه كما يجب وشملته عين العناية كما يجب ولم يخف من جهة حقه شيئا
الدجا وضوء السلامة لانه حرم التوفيق ولا يليق محروم هو به
مكان صحيح ولا تحفظ عقوقه مثل به ما به السخف حتى حفظه من مراتب
الامتنان والتشريف فضراعتنا اليك اللهم ان تحشرنا في زمرة محبيه
الذين لا سيما اكابر السلف الماضين الذين هم هم السادة المتبعين
فانهم من خير القرون المبرئين من كل وصمة وعيب على ما نعتهم الذي
رسولهم بما هم منه بريئون وممن اثنى الله عليهم في كتابه العزيز بالدعاء
لكل عامل عليهم بقوله عز وجل والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا
اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين
آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وان تحشرنا معهم فانا نحبهم ومن احب
قوما حشر معهم وان يدخلنا في زمرتهم ويجعلنا من جملة خدمهم
ويعيد علينا من صالح دعواتهم واحوالهم الباهرة وكراماتهم الفاخرة
المتكاثرة حتى نكون من جملة اتباعهم ومن جملة احبابهم انك
الجواد الكريم الرؤوف الرحيم يا ربنا اللهم كما ينبغي لجلال وجهك

وعظيم سلطانك القديم ولك الشكر الكامل اذا اهلتنا للخضوع تحت اشارة
اوليائك وجعلتنا من اهل ولايتك وصلى الله وسلم وبارك افضل صلوة
وافضل سلام وافضل بركة على افضل الخلق سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
عدد معلوماتك ابدا ومداد كلماتك سرمدا كلما ذكرك وذكره الذاكرون
سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب
العالمين

الخيرات الحسان

في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

للإمام العلامة المحقق

شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الشافعي

رحمه الله تعالى

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ٱختصَّ العلماء بوراثة الأنبياء والتخلُّق بأخلاقهم ، وجعلهم القدوة للكافَّة في معاشهم ومعادهم ، وميَّز المجتهدين منهم بقيامهم بمصالحهم ، وإيضاح الحقِّ لهم في مصادرهم ومواردهم ، وبٱضطرار الخلق إليهم في قَوَام ما به حياة أرواحهم وأبدانهم ، فهمُ الملوك ، لا بلِ الملوك تحت أقدامهم وفي أسر رأيهم وأقلامهم ، وهمُ النجوم ، لا بلِ النجوم تستمدُّ مِن أنوارهم ، وهمُ الشموس ، لا بلِ الشموس تستضيء مِن أضوائهم .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادةً أترَقَّىٰ بها في كمالات معارفهم ، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله المذيع لمعالي مناقبهم وكمالهم ، والمفيض عليهم مِن سوابق التوفيق لاقتفاء آثاره في سائر أحوالهم ، ما سبقوا به مَنْ سواهم إلى الخلافة الكبرىٰ عنه في الهداية والإمداد للخلق ببواطنهم وظواهرهم صلَّى الله عليه وسلَّم ، وعلىٰ آله وأصحابه الذين حازوا مِنْ قَصَب السَّبق[1] في مضمار الكمالات الصمدانيّة ، والمعارف المصطفويّة ، ما صاروا به القدوة الكبرىٰ والمحجَّة البيضا لأوائل الخلق وأواخرهم ، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام العلماء وظهور سؤدُدهم ومآثرهم .

وبعد :

فإنَّه ورد علينا منذ سنينَ بمكَّةَ المشرفةِ ـ زادها الله تشريفاً وتكريماً وجلالةً ومهابةً وتعظيماً ـ رجلٌ مِن فُضلاء القَسطنطينية وصلحائهم لجمعه بين العلوم النقليّة والعقليّة ، والقوانين الطبيّة والرسمية ، وعلوم الأخلاق والمواهب والأحوال والمطالب التي فاز بها القوم السالمون مِنَ الاعتراض واللوم ؛ ساداتنا الصوفيّة ، وأئمتنا الطائفة الجنيديّة ، فَساجَلَنا وساجَلْناه مُساجَلَةَ الأحبّة الذين هم علىٰ سُرُرٍ

---

(١) كانت العرب تراهن علىٰ سباق خيلها ، وتسمِّي ما تجعله للسوابق رهاناً ، وتضعه في نهاية المضمار علىٰ رأس قصبة من قصب الرماح يناله السابق منها ، وهذا قولهم في المثل : حاز قصب السبق ، الذي صار يُضربُ لكلِّ من نال شيئاً وسبق إليه .

متقابلون ، ومِنْ بحار المعارف يغترفون ، إلىٰ أنِ ٱنجرَّ الكلام إلى الأئمة الجامعين بين العلوم الرسميّة والمعارف الوهبيّة ، المتحفين بدوام الشهود وهوامع الكرم والجود[١] ، فقال ذلك الفاضل العالم الكامل : أودُّ منكم مختصراً جامعاً ، ودستوراً لطيفاً مانعاً ، يشتمل علىٰ تلخيص ما أطال به الأئمة في مناقب الإمام الأعظم والقدوة المقدَّم أبي حنيفةَ النعمان ، سقى الله مرقده شآبيب الرحمة والرضوان[٢] ، وأسكنه أعلىٰ فراديس الجنان[٣] .

فبادرت إلى ٱمتثال أمره المحتَّم ، وبذلتُ الجهد في تلخيص تلك المناقب ؛ فإنَّه مقصد أهم ، فجاء بحمد الله مختصراً لطيفاً ، وأنموذجاً شريفاً[٤] ، فكتبتُ منه نسخةً ، وذهب به إلىٰ بلده أعظم بلاد الإسلام ، ومحطِّ رحال العلماء الأعلام ، ومنبع الأفاضل ، ومفزع الأماثل[٥] ، ثمَّ كتبه الناس بعده ، وٱقتفَوا أثره ومجده ، وتفرَّقوا به في البلدان ، ولم يبقَ عندي إلا نسخة الأصل ، و الله المستعان ، فٱستعارها بعض الحنفية ليكتبها ويردَّها ، ثم سافر بها غيرَ ملتفتٍ إلىٰ عظيمِ وزرِ فقدها ، فتأثَّرتُ لذلك ، وأعدتُ النَّظَرَ فيما لأئمة المناقب مِنَ المسالك ، إلىٰ أن ظفرتُ بكتابٍ جامعٍ فيها لصاحبنا الشيخ العلاَّمة الصالح الفهَّامة الثقة المطَّلِع والحافظ المتَّبع ؛ الشيخ محمد الشامي الدمشقي ثم المصري ، فلخَّصتُ مقاصدَهُ ، ونقَّحتُ مصادرَهُ ومواردَهُ في هذا الكتاب البديع ، الجامع المحكم المنيع ، وسمَّيتُهُ :

« الخيراتُ الحسانُ في مناقبِ الإمام الأعظمِ أبي حنيفة النعمانِ »

ورتَّبته علىٰ مقدماتٍ ثلاثٍ ، وأربعينَ فصلاً .

---

(١) **الهوامع** : السُّحب الماطرة .

(٢) مفردها : شؤبوب ، وهو في أصل معناه : الدُّفعة منَ المطر ، وشدَّة دفع الشَّيء .

(٣) مفردها : فردوس ، وهو البستان الواسع الذي يجمع كلَّ ما يكون في البساتين .

(٤) **الأنموذج والنموذج** : هو مثالُ الشيء .

(٥) مفردها : الأمثل ، وهو الأفضل .

المقدِّمةُ الأولىٰ

ٱعلم : أنَّ بعض المتعصِّبين ممَّن لم يُمنح توفيقاً جاءني بكتاب منسوب للإمام الغزاليِّ ، فيه مِنَ التعصب الفظيع ، والحطِّ الشنيع علىٰ إمام المسلمين وأوحد الأئمة المجتهدين أبي حنيفة رضي الله عنه ، ما تَصَمُّ عنه الآذان ، ويقول عند سماعه الموفَّقُ المنصِفُ : ليت ذلك ما كان ، وقد أدىٰ ذلك شمسَ الأئمة الكَردريَّ إلىٰ بسط الكلام في ردِّ ذلك الكتاب(١) ، وقابل مؤلفه مقابلة الفاسد بالفاسد ، فشَنَّع على الشافعيِّ رضي الله عنه أعظمَ من ذلك التشنيع ، وبسط الكلام بما لا يحمد مِنَ الصنيع ، كلُّ ذلك منه بناءً علىٰ أنَّ ذلك الغزاليَّ هو الإمام محمد حجَّةُ الإسلام ، وليس هو هو ؛ لما يأتي من « إحيائه » مِنْ مدح أبي حنيفة وترجمتِه بما يليق بعليِّ كماله ، وأيضاً فلأنَّ النسخة التي رأيتُها مكتوبٌ عليها أنَّ هذا الكتاب تصنيف محمود الغزاليِّ ، ومحمودٌ هذا ليس بحجَّة الإسلام ، ومِن ثَمَّ كُتب علىٰ حاشية تلك النسخة : (هذا شخص معتزلي ٱسمه محمود الغزالي ، وليس هو حجَّة الإسلام) .

[وبفرض أنَّ ذلك صدر عن الغزاليِّ ، فقد] قال بعض محققي الحنفيَّة ممَّن أخذ العلم عن المولىٰ سعد الدين التفتازاني : (إنَّ ذلك صدر عن الغزاليِّ حجَّة الإسلام حين كان متلبِّساً بعلوم الجدل وحظوظ طلَبة العلم ، وأمَّا في آخر أمره حين تخلَّىٰ عن تلك الحظوظ ، وأُفيضت عليه سجال المعارف والشهود ؛ فقد عرف الحقَّ لأهله ، وأقرَّه في محله ، والدليل علىٰ ذلك كلامه في « الإحياء ») انتهىٰ(٢) .

---

(١) الكَردري : هو محمد بن محمد بن عبد الستار ، أبو الوجد ، شمس الأئمة العمادي المتوفىٰ سنة (٦٤٢هـ) ، وكتابه الذي ذبَّ فيه عن الإمام أبي حنيفة هو « الرَّد والانتصار » ، ٱنظر « الجواهر المضيَّة » (٣/ ٢٢٨) ، « الأعلام » (٧/ ٢٨) .

(٢) في العبارة اضطراب صوب من « عقود الجمان » (ص٣٢) ، والقائل هو الشيخ علاء الدين البخاري الحنفي رحمه الله تعالىٰ .

ولا بأس بذكر خلاصة كلامه في « الإحياء » ؛ ليُعلم نزاهة مؤلفه حجَّة الإسلام ممَّا نسب إليه ، وقبل ذلك نقدم عليه مقدمة ، وهي أنَّ بعض علماء الهند ٱختصر « الإحياء » ٱختصاراً بليغاً سماه : « عين العلم » لم يسبق إلىٰ مثل ٱختصاره مع تعدد مختصريه ؛ فإنَّه أشار إلىٰ مقاصده في أوراق قليلة تكاد أن تكون مِنْ جوامع الكَلِم ، فلذا وضعتُ علىٰ كتابه شرحاً له ؛ لأنَّه لفرط ما فيه مِنَ الإيجاز يكاد أن يعدَّ مِنَ الألغاز ، وعبارة ذلك المختصَر مع عبارة شرحي له [هي][1] :

(« **والأولىٰ : أن يختارَ منَ الأئمة الأربعة منْ ظنَّ أنَّه أفضل الأربعة وأعلمهم** » لأنَّ نفسه حينئذٍ تنقاد إلىٰ قوله ، وتخضع لرأيه ، وتبادر إلى ٱمتثاله والعمل به أكثر .

« **ثمَّ كلٌّ من أبي حنيفةَ ومالكٍ والشافعيٍّ رضي الله عنهم ٱمتاز بإقليم لا يُعرف فيه غيرُ أتباعه** » ، أو يكون أتباعه فيه أكثر ؛ كإقليم الحجاز واليمن ومصر والشام وحلب وعراق العرب والعجم بالنسبة للشافعيِّ رضي الله عنه ، وكالغرب علىٰ سَعته بالنسبة لمالك رضي الله عنه ، وكالروم والهند وما وراء النهر بالنسبة لأبي حنفيةَ رضي الله عنه ، ومِن ثَمَّ قال المصنف[2] : « **كأبي حنيفة رضي الله عنه عندنا** » معشر الحنفية ؛ « **فقد ورد مِن طرق** » أي : يأتي الكلام عليها مبسوطاً قريباً : « **أبو حنيفة سراج أمتي** »[3] ، وفضله رضي الله عنه ، وما ٱشتهر عنه مِنَ العبادة والورع والزهد والسخاء ودقَّة النظر وحِدَّة الفكر ؛ يُغني عن أن يُستدلَّ لفضله بما أطبق المحدِّثون علىٰ وضعه .

« **وسمع في المنام الباريَ تعالىٰ يقول : أنا عند علم أبي حنيفة** » أي : بالحفظ والقبول والرضا وإنزال البركة فيه وفي الآخذين به .

« **وسلَّم المخالفون سَبقَه في الفقه** » ، ومِنْ ثمَّةَ قال الشافعي رضي الله عنه : الناسُ في الفقه عيالٌ علىٰ أبي حنيفةَ .

---

(١) ما كان بين قوسين صغيرين هو من كلام المختصَر ، وغيره هو شرح المصنف عليه ، كما بدا ذلك جليّاً في المخطوط .

(٢) أي : صاحب « مختصر الإحياء » .

(٣) سيأتي الكلام عليه في الصحيفة(٤٨) من هذا الكتاب .

وقال أيضاً : مَنْ أراد أن يعرف الفقه ؛ فليلزم أبا حنيفةَ وأصحابه .

وقال أيضاً : قلتُ لمالكٍ : كيف رأيت أبا حنيفةَ ؟ فقال : رأيتُ رجلاً لو كلَّمكَ في السارية أن يجعلها ذهباً ؛ لقام بحجَّته .

ولما دخل الشافعيُّ بغدادَ ؛ زار قبره وصلَّىٰ عنده ركعتين ، فلم يرفع يديه في التكبير ، وفي رواية : أن الركعتين كانتا صلاة الصبح ، وأنَّه لم يقنت ، فقيل له في ذلك ، فقال : أدباً مع هذا الإمام أَنْ أُظهِرَ خلافَهُ بحضرتهِ .

وقال الفضيل بن عياض ـ وناهيك به جلالة ـ : كان أبو حنيفة معروفاً بالفقه ، مشهوراً بالورع .

ومِنْ عظيم ورعه ما قال الإمام عبد الله بن المبارك : أنَّه أراد شراء أمةٍ ، فمكث عشرين سنة يستخيرُ ويشاورُ منْ أيِّ سبيٍ يشتري .

وقال النضر بن شميل : كان الناس نياماً عنِ الفقه حتَّىٰ أيقظهم أبو حنيفةَ .

ودخل علىٰ أمير المؤمنين المنصور وعنده عيسى بن موسى العابد الزاهد ، فقال للمنصور : هذا عالم الدنيا ، فقال له المنصور : عمَّن أخذتَ العلم ؟ قال : عن أصحاب عمر عن عمر ، وعن أصحاب علي عن علي ، وعن أصحاب ابن مسعود عن ابن مسعود ، فقال له المنصور : لقد ٱستوثقت .

ومع ذلك أراد هلاكه في وقائع جرت له معه ، وراوده علىٰ أن يليَ القضاء فلم يقبل ، فضُرب مئة سوط وحبس إلىٰ أن مات في الحبس علىٰ قولٍ ، وضرب أيضاً عشرين سوطاً علىٰ أن يليَ أمر بيت المال فأبىٰ أن يقبل .

وكان يقول : إذا جاء الحديث عن رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ؛ فعلى الرأس والعين ، أو عن أصحابه ؛ أخذنا ببعض أقوالهم ولم نخرج عنها ، أو عن التابعين ؛ زاحمناهم .

وكان يقوم كلَّ الليل بعد أن كان يحيي نصفَه ، فأشار إليه إنسان وهو يمشي فقال : هذا هو الذي يحيي كلَّ الليل ، فلم يزل بعده يحيي كلَّ الليل ، وقال : أنا

أستحي منَ الله أن أوصف بعبادة ليست فيَّ .

وقال بعضهم : ما رأيت أصبر على الطواف والصلاة والفتيا بمكَّةَ منْ أبي حنيفة ، إنَّما كان كلَّ الليل والنهار في طلب الآخرة .

« **وسمع هاتفاً في المنام وهو في الكعبة يقول : إنَّك يا أبا حنيفةَ أخلصت خدمتي وأحسنت معرفتي فقد غفرت لك** » أي : لِمَا كنت عليه منْ إخلاص الخدمة بإحياء كلِّ الليل ، وصيام أكثر الدهر ، وبذل الجهد في نشر العلم على الوجه الأكمل ، وإحسان المعرفة بإتقان العلوم الظاهرة والباطنة والإخلاص فيها ، ورفْضِ الدنيا والإعراض عنها رأساً ، والإقبال على الآخرة وبذْلِ الوسع في تحصيل أسبابها ، ومَنْ هذه صفاته أقرب إلىٰ رجاء المغفرة له علىٰ وجه مخصوص لا يبقىٰ له ذرة تقصير ، « **ولمنِ أتبعك ببركة إخلاصك وإحسانك المذكورَين إلىٰ يوم القيامة** » ، وفي هذا منَ البشرىٰ له ولأتباعه ما يحمل الموفَّق منهم علىٰ بذل طاقته في ٱقتفاء آثار إمامه فيما كان عليه من تلك الأخلاق العليَّة ، والصفات الطاهرة الزكيَّة ، التي قلَّ أن تجتمعَ إلاَّ للعارفين والأئمة المجتهدين .

« **وتلمذَ له كبار منَ المشايخ الأئمة المجتهدين ، والعلماء الراسخين** » كالإمام الجليل المجمع علىٰ جلالته وبراعته وتقدُّمه وزهده : عبد الله بن المبارك ، وكالإمام الليث بن سعد ، وكالإمام مالك بن أنس ، وناهيك بهؤلاء الأئمة ، وكالإمام مِسْعَر بن كِدَام ، وزُفَر ، وأبي يوسف ، ومحمد ، وغيرهم .

« **وتحمَّل لتقلُّد القضاء** » أي : لأجل أن يتولاَّه ، وكذا مفاتيح خزائن بيت المال « **ما تحمَّل منَ العقوبة والضرب الشديد** » لمَّا أبىٰ عن ذلك ؛ إيثاراً لعذاب الدنيا علىٰ عذاب الآخرة ، ومِنْ ثَم لمَّا ذكر عند عبد الله بن المبارك قال : أتذكرون رجلاً عُرضتْ عليه الدنيا بحذافيرها ففرَّ منها .

« **وما خالط الظَّلَمَةَ** » مع سؤالهم له في ذلك ، وإلحاحهم عليه ، وتهديده إن لم يفعل ، « **وما قبل منهم شيئاً قطُّ** » وإن قلَّ ، ومنْ ثمَّ لمَّا أرسل إليه أبو جعفر المنصور بعشرة آلاف درهم علىٰ يد الحسن بن قحطبة ولم يمكنه ردُّها ؛ أوصىٰ ٱبنه حمَّاداً : أنَّه إن مات ودفن يردُّها للحسن ، ففعل ، فقال له : رحمة الله علىٰ

أبيك ؛ لقد كان شحيحاً علىٰ دينه .

« وما ٱشتغل بدعوة الناس إلىٰ مذهبه إلاَّ بالإشارة النبويَّة في المنام إليه ليدعوهم » إلىٰ مذهبه ، **« بعدما قصد الانزواء »** والاستخفاء عنهم ؛ تواضعاً وٱحتقاراً لنفسه عن أن يجعل لها حظّاً أو يرىٰ منها أو لها فعلاً حسناً يستحق دعاية الناس إلى الاقتداء والعمل به ، فلمَّا جاءه الإذن ممَّن فُوِّضتْ إليه قسمةُ خزائن الله تعالىٰ علىٰ مستحقِّيها ؛ عَلِمَ أنَّ ذلك أمرٌ حتمٌ لابدَّ منه ، فدعى الناس إليه حتَّىٰ ظهر مذهبُهُ وٱنتشر ، وكثرتْ أتباعُه ، وخذلتْ حسَّادُه ، ونفع الله به شرْقاً وغرباً ، وعجماً وعرباً ، ورُزق حظّاً وافراً في أتباعه ؛ فقاموا بتحرير أصول مذهبه وفروعه ، وأمعنوا النظر في منقوله ومعقوله ، حتَّىٰ صار بحمد الله محكم القواعد ، معدِن الفوائد .

ويؤيِّدُ ذلك : ما حكاه بعض أصحاب المناقب : أنَّ ثابتاً والدهُ أُتيَ به وهو صغيرٌ لعليٍّ كرَّم الله وجهه ، فدعىٰ له بالبركة ولذريَّتِهِ ، فكان ما أوتيه أبو حنيفةَ منْ بركة تلك الدعوة .

« وما ٱستظلَّ بحائط المديون حين أتاه متقاضياً ؛ تورعاً » منه عن أن يرتفقَ بشيءٍ منْ آثار مَدِينهِ ، وإعلاماً للمَدِين أنَّه لا يرغبُ في رِفْقٍ منه ، فإنَّ قبوله منه ـ وإنْ قلَّ ـ بطريق الشرع ينافي كمال المروءة والورع ومحاسن الأخلاق .

وكان له رضي الله عنه مِنْ ذلك ، ومنْ تجنُّب الشبهة ما أمكنه الحظُّ الوافر ، **« ومنْ ثمَّ تصدَّق بجميع مالٍ أتىٰ به وكيلُه ، لمَّا خلط به ثمن ثوب معيب بِيعَ حالَ كونه مخفياً عيبه »** منْ بائعه ، فهو وإن لم يكن عليه إثمٌ لجهله ؛ لكن فيه شبهةٌ ما ، وإنَّما لم يرُدَّ ثمنه لمشتريه ويسترده ؛ كأنَّه للجهل بالمشتري مع اليأس منَ العلم به ، فتصدَّق به لمَا يأتي مبسوطاً في « باب التوبة » ، قيل : وكان المال ثلاثين ألفاً .

ووقع له نظائر لذلك متعدِّدة ، كما جاء في كتب المناقب .

ومِنْ عظيم ورعه وزهده : ما مرَّ مِنْ قصة الجارية التي أراد أن يشتريها .

« **ومن ذلك أيضاً : أنه ترك لحم الغنم لمَّا فُقِدت شاةٌ في الكوفة إلىٰ أن علم موتها** » ؛ لأنَّه سأل عن أكثر ما تعيش ، فقيل له : سبع سنين ، فترك أكل لحمها سبع سنين تورُّعاً منه ؛ لاحتمال أن تبقىٰ تلك الشاة الحرام ، فيصادف أكل شيء منها ، فيُظلِمُ قلبُه ؛ إذ هذا هو شأن أكل الحرام وإنِ ٱنتفى الإثم للجهل بعين الحرام .

ولأجل ذلك فاز أهل الورع بما سبقوا به غيرهم مِنْ نور القلوب ، وتأهُّلهم لشهود المحبوب ، وقيامهم في خدمته بحسب طاقتهم ؛ وإعراضهم عن القواطع عنه فوق مقدرتهم .

وليس ما ذكر مِنْ مناقب هذا الإمام يُراد به حصرَ مناقبه فيه ، بل هو قطرةٌ منْ بحرٍ لا ساحل له .

ومِنْ غُررها : أنَّه صلَّى الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة ، فقيل له : ما الذي قوَّاك علىٰ هذا ؟ فقال : إنِّي دعوتُ الله بأسمائه علىٰ حروف المعجم ، وهي مجموعة في كلٍّ من آيتين : الأولىٰ : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ إلىٰ آخر « سورة الفتح » ، والثانية : ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ . . . الآية في « سورة آل عمران » [١٥٤] .

« **وأنَّه كان يختم في رمضان ستين ختمةً** » ؛ ختمةً بالليل وختمةً بالنهار ، « **إلىٰ غير ذلك من مناقبَ أُخرَ له يعسُرُ تَعدادها** » ، فرحمه الله تعالىٰ ورضي عنه وأرضاه ، وجعل جنَّات الفردوس منقلبه ومثواه) ٱنتهىٰ كلام « مختصر الإحياء مع شرحي له » ، وبه يعلم براءة الإمام الغزاليِّ حجَّةِ الإسلام ممَّا نُسب إليه منَ التعصُّب ، حاشاه الله منه .

* * *

المقدِّمةُ الثَّانيةُ

في بيان أمورٍ يعمُّ نفعُها ، ويقبُح بالطالب جهلُها ؛ إذ به يقعُ في ورطةٍ عظيمةٍ ، ومهواةٍ قبيحةٍ غير مستقيمة ، فتعيَّن إيرادُها أوّلاً ، وإيضاحُ ما له بها تعلُّق مجملاً ومفصلاً :

منها : عليك أيُّها الموفَّق ـ إن أردت النجاة في الآخرة ، والسلامة منْ خطر الوقيعة في أحدٍ من أولياء الله تعالىٰ ، ووُراث نبيِّه محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم وشرَّف وكرَّم ـ أن تعتقدَ أنَّ كلَّ واحدٍ منَ الأئمة المجتهدين ، والعلماء العاملين علىٰ هدىً منَ الله تعالىٰ ورضوان ، وأنَّهم كلَّهم مأجورون في سائر الحالات ، بٱتِّفاق أئمة النقل والبرهان .

وقد روى البيهقيُّ : أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « مهما أوتيتم مِنْ كتاب الله ؛ فالعمل به لا عذر لأحدٍ في تركه ، فإن لم يكن في كتاب الله ؛ فسُنَّةٌ منِّي ماضية ، فإن لم تكن سُنَّةٌ منِّي ؛ فما قال أصحابي ، إنَّ أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأيُّما أخذتم به ٱهتديتم ، وٱختلاف أصحابي لكم رحمة »(١) ، ففيه إخباره صلَّى الله عليه وسلَّم بٱختلاف المذاهب بعده في الفروع منذ زمن أصحابه ، الذي هو زمن الهدىٰ والإرشاد ، المشهود له مِنْ مُشرِّفهم بأنَّه خير القرون على الإطلاق ، ويلزم منِ ٱختلافهم ٱختلاف مَنْ بعدهم ؛ لأنَّ كلَّ صحابيٍّ مشهورٍ بالفقه والرواية أخذ بقوله ومذهبه جماعةٌ ، ومع ذلك رضي به صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأقرَّهم عليه ، ومدحهم ، حتَّىٰ جعل نفسَ ذلك الاختلاف

(١) أخرجه البيهقي في « المدخل » (١٥٢) ، والديلمي (٦٤٩٧) ، والخطيب في « الكفاية » (ص٤٨) ، وابن عساكر في « تاريخه » (٢٢/٣٥٩) ، وقال البيهقي : (هذا حديث متنه مشهور وأسانيده ضعيفة ، لم يثبت في هذا إسناد ، والله أعلم) ، ذلك أن فيه سليمان بن أبي كريمة ؛ ضعيف ، وجويبر بن سعيد البلخي : متروك ، وبين الضحاك وابن عباس رضي الله عنهما انقطاع .

رحمةً للأمة ، وخيَّرهم في الأخذ بقول مَنْ شاؤوا مِنْ أصحابه ، اللازمِ له الأخذُ بقول من أرادوا مِنَ المجتهدين بعدهم ، الجارين على منوالهم ، والسالكين لمسالكهم في أقوالهم وأفعالهم .

وقد أقر صلَّى الله عليه وسلَّم ٱختلاف أصحابه في وقائع جرت لهم في زمنه ، ولم يعترض أحداً فيما قاله ورآه مخالفاً لما قاله نظيرُه ورآه ، كما يشهد بذلك وقائعُ كثيرةٌ شهيرة ؛ من ذلك : قصة ٱختلافهم في أسرى بدر ؛ فأبو بكر ومَنْ تبعه أشاروا بأخذ الفداء منهم ، وعمر ومَنْ تبعه أشاروا بقتلهم ، فحكم صلَّى الله عليه وسلَّم بالأول ، ونزل القرآن بتفضيل الرأي الثاني مع تقرير الرأي الأول ، ففيه أوضح دليل على تصويب الرأيين ، وأنَّ كلاًّ مِنَ المجتهدين مصيبٌ ، ولو كان الرأي الأول خطأً ؛ لم يحكم به صلَّى الله عليه وسلَّم ، وقد أخبر تعالى بأنَّه عينُ حكمه بقوله : ﴿ لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ ﴾ [الأنفال : ٦٨] ، وطيَّب الفداء بقوله : ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمۡتُمۡ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا ﴾ [الأنفال : ٦٩] ، وإنَّما وقع العتب على ٱختيار غير الأفضل .

ومن ثمَّ كان أكثر ما يقع الترجيح في المذاهب بالنظر إلى الأفضل مِنْ حيثُ قوَّةُ الأدلَّة ، والقربُ مِنَ الاحتياط والورع ، وذلك في مسائل معدودة ، لا مِنْ حيثُ مجموعُ المذاهب[1] ، وأمَّا بالنظر إلى التصويب ؛ فكلٌّ صوابٌ وحقٌّ لا شبهةَ فيه .

ومن هنا كانت طريقةُ الصوفيَّة أعدلَ الطرق وأفضلها ؛ وهي الأخذُ بالأشدِّ والأحوط في كلِّ مسألة ، بحيث يخرجون من جميع الأقاويل[2] ، ويأتون بعبادةٍ مُجمَع على صحَّتها ، ويوافق ذلك قولَ أئمتنا : (يُسَنُّ الخروجُ مِنْ كلِّ خلافٍ لم يضعف مَدْركه[3] ، ولم يخالف سنةً صحيحةً) أي : مخالفةً صريحةً لا يمكن تأويلها ، وقد صرَّحوا بأنَّه يُسنُّ الوضوءُ مِنْ كلِّ ما قيل فيه : إنَّه ناقضٌ .

---

(١) في المخطوط : (المذهب) .

(٢) أي : الخلافات .

(٣) أي : مستنده ودليله .

وكان ٱبن سُريج يغسل أذنيه مع وجهه ، ويمسحهما مع رأسه ، ويمسحهما منفردتين ؛ ٱحتياطاً في الكلِّ ، وخروجاً منَ الخلاف[(١)] .

ومِنْ ذلك أيضاً : قصَّةُ ٱختلافهم في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم حين أراد غزو بني قُريظةَ : « لا يُصلِّينَّ أحدٌ الظهرَ إلاَّ في بني قُريظةَ »[(٢)] ؛ فإنَّهم لمَّا خرجوا من المدينة إليهم وقد ضاق وقت الظهر ؛ ٱختلفوا :

فصلَّىٰ جماعةٌ منهم الظهر ؛ خشيةَ خروج وقتها ، وٱحتجُّوا بأنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إنَّما قال ذلك ؛ تحريضاً على الاستعجال ، ولم يُرِدْ إخراجَ الصَّلاة عن وقتها ، فٱستنبطوا مِنَ النَّصِّ معنىً بيَّنوا به أنَّ الحصر في قوله : « إلاَّ في بني قُريظةَ » إضافيٌّ لا حقيقيٌّ .

وٱمتنع آخرون عن صلاة الظُّهر إلىٰ أن وصلوا بني قُريظةَ بعد دخول وقت العصر ؛ وٱحتجُّوا بأنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أطلق الحصر ولم يبيِّنه ، فكان المراد به حقيقتَهُ .

ثمَّ بلغه ٱختلافهم وفعلهم ، فلم ينكر علىٰ أحدٍ من الفريقين ، وأقرَّ كلاًّ علىٰ ما فهمه ؛ إشارةً إلىٰ أنَّ الكُلَّ مجتهدون ، مأجورون ، علىٰ هدىً مِنَ الله تعالىٰ ، فلا لومَ علىٰ أحدٍ منهم ، ولا يُنسب إليه خللٌ ولا تقصير ، لا سيَّما مع ٱستحضارك لقوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم : « فأيُّما أخذتم به ٱهتديتم » ، فجعل الكلَّ مهتدين ، فكيف مع ذلك يُنسب لأحد منهم خطأ أو تقصير ؟!

وأخرج ٱبن سعد والبيهقيُّ ، عن [القاسم بن محمد بن] أبي بكرٍ رضي الله [عنهم] أنَّه قال : (كان ٱختلاف أصحاب محمد صلَّى اللهُ عليه وسلَّم رحمةً للناس)[(٣)] .

---

(١) أنظر « روضة الطالبين » (١/ ٦١) .

(٢) أخرجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مسلم (١٧٧٠) ، وابن حبان (١٤٦٢) و(٤٧١٩) ، والبيهقي في « السنن » (١٠/ ١١٩) ، وغيرهم بلفظ : (الظهر) ، وجاء عند البخاري (٤١١٩) بلفظ : (العصر) ، وجاء باللفظين من حديث غير ابن عمر رضي الله عنهما ، وانظر ما قاله الحافظ في « الفتح » (٧/ ٤٧٢) فيما يتعلَّق باختلاف الرواية في اللفظين .

(٣) أخرجه ٱبن سعد في « الطبقات » (٧/ ١٨٨) ، وعزاه الصالحي في « عقود الجمان » (ص١٠) إلى البيهقي في « المدخل » .

وأخرج ٱبن سعدٍ عن عمرَ بن عبد العزيز رحمه الله أنَّه قال : (ما يسرُّني بٱختلاف أصحاب النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم حُمْرُ النَّعَم) ، ورواه البيهقيُّ بلفظ : (ما يسرُّني أنَّ أصحاب محمد صلَّى الله عليه وسلَّم لم يختلفوا ؛ لأنَّهم لو لم يختلفوا ؛ لم يكن رخصة)[1] .

ولمَّا أرادَ هارون الرَّشيد أن يعلِّق « موطَّأ مالك » في الكعبة ، ويحمل الناسَ علىٰ ما فيه ؛ قال له مالك : لا تفعل يا أمير المؤمنين ؛ فإنَّ أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ٱختلفوا في الفروع ، وتفرَّقوا في البلدان ، وإنَّ ٱختلاف العلماء رحمةٌ مِنَ الله تعالىٰ علىٰ هذه الأمَّة ؛ كلٌّ يتَّبع ما صحَّ عنده ، وكلٌّ مصيبٌ ، وكلٌّ علىٰ هدىً ، فقال له هارون : وفَّقك الله يا أبا عبد الله[2] .

ووقع له ذلك معَ المنصور أيضاً ، لمَّا أراد أن يرسل إلىٰ كلِّ مصرٍ نسخةً من كتب مالك ، ويأمرَهم أن يعملوا بما فيها ، ولا يتعدَّوه إلىٰ غيره ، فقال له مالك : لا تفعل هذا ؛ فإنَّ الناس قد سبقت إليهم أقاويلُ ، وسمعوا أحاديثَ ، ورَوَوا رواياتٍ ، وأخذ كلُّ قومٍ بما سبق إليهم ودانوا به مِنِ ٱختلاف النَّاس ، فدعِ النَّاسَ وما ٱختار أهلُ كلِّ بلدٍ منهُم لأنفسهم[3] .

وبما تقرَّر يظهر ٱتِّجاه القول بأنَّ كلَّ مجتهدٍ مصيبٌ ، وأنَّ حكمَ الله تعالىٰ في كلِّ واقعةٍ تابعٌ لظنِّ المجتهد ، وهو أحد القولين للأئمة الأربعة ، ونسب ترجيحُهُ لأكثرِ الشَّافعيَّة والحنفيَّة والباقلاني ، ولا ينافيه الخبرُ الصحيح المصرِّحُ بأنَّ : « للمصيب أجرين ، وللمخطىء أجراً »[4] ؛ لأنَّه محمولٌ ـ كما قال الحافظُ

---

(١) أخرجه ٱبن سعد في « الطبقات » (٧/ ٣٧١) ، وعزاه الصالحي في « عقود الجمان » (ص١١) إلى البيهقي في « المدخل » .

(٢) ٱنظر « حلية الأولياء » (٦/ ٣٣٢) ، وقد عزاها الصالحي في « عقود الجمان » (ص١١) إلى الخطيب في « الرواة » .

(٣) أخرجها ٱبن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (١/ ٥٣٢) ، وعزاها صاحب « عقود الجمان » (ص١١) إلى ٱبن سعد في « الطبقات » .

(٤) أخرجه البخاري (٧٣٥٢) ، ومسلم (١٧١٦) عن عمرو بن العاص : أنَّه سمع =

الجلالُ السيوطي رحمه الله تعالىٰ ـ علىٰ أنَّ المخطىءَ مِنَ المجتهدين إنَّما أخطأ في عدم إدراك الأفضل والأولىٰ ، كما عُتب على الصحابة في ٱختيار الفِداء ؛ لأنَّه غيرُ الأفضل ، معَ أنَّه حكمٌ صوابٌ .

وقد قال الفقهاء فيمن صلَّىٰ رباعيةً إلىٰ أربع جهات ، كلٌّ ركعة إلىٰ جهةٍ بالاجتهاد : لا قضاءَ عليه ، مَعَ القطع بأنَّ ثلاثَ ركعاتٍ منها إلىٰ غيرِ القبلة ، وٱختلف ٱجتهاد عمر رضي الله عنه في الجدِّ ، فقضىٰ فيه بقضايا مختلفة ، وكان يقول : (ذلك علىٰ ما قضينا ، وهذا علىٰ ما نقضي)(1) .

وأخرج البيهقيُّ مرسلاً : (أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كان يقضي القضاءَ ويَنْزِلُ القرآنُ بغيرِ ما قضىٰ ، فيستقبل حكم القرآن ، ولا يَرُدُّ قضاءَه الأول)

= رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا حكم الحاكم فٱجتهد ثم أصاب ؛ فله أجران ، وإذا حكم فٱجتهد ثمَّ أخطأ ؛ فله أجر » .

(١) هذا القول لسيِّدنا عمر رضي الله عنه لم يكن بمناسبة حكمه في توريث الجدَّة ، وإنَّما كان السببُ حكمَه في توريث الأخوة للأب والأم مع الأخوة للأم ؛ فقد روى ٱبن أبي شيبة في « مصنفه » (٦/ ٢٤٧) عن الحكم بن مسعود قال : (شهدتُ عمر أشرك الأخوة من الأب والأم مع الأخوة منَ الأم في الثلث ، فقال له رجلٌ : قد قضيت في هذا عامَ الأوَّل بغير هذا ، قال : وكيف قضيت ؟ قال : جعلتَه للأخوة للأم ، ولم تجعل للأخوة مِنَ الأب والأم شيئاً ، قال : ذلك علىٰ ما قضينا وهذا علىٰ ما نقضي) .
وهذه المسألة هي التي تعرف بالمسألة المنبريّة والعمريّة واليمِّيّة والحجريّة والحماريّة ، وٱنظر « مغني المحتاج » (٣/ ٢٦) ، و« نهاية المحتاج » (٦/ ٢١) .
ولا يخفىٰ أنَّ في حكم الجدِّ مع الأخوة خلاف ؛ فقد أخرج الحاكم (٤/ ٣٣٩) ، وأبو داود (٢٨٩٧) ، والنسائي في « الكبرىٰ » (٦٢٩٩) ، وأحمد (٥/ ٢٧) ، وغيرهم : (أنَّ عمر جمع أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في شأن الجدِّ ، فنشدهم : مَنْ سمع رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ذكر في الجدِّ شيئاً ؟ فقام معقل بن يسار المزنيُّ فقال : سمعت رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أُتيَ بفريضة فيها جدٌّ ، فأعطاه ثلثاً أو سدساً ، فقال له عمر : ما الفريضة ؟ قال : لا أدري ، فركله عمرُ بقدمه ثمَّ قال : لا دريتَ) ، وذكرَ في « الاختيار » (٥/ ١٠١) قال : (وروىٰ عبيدة السلماني عن عمرَ رضي الله عنه : أنَّه قضىٰ في الجدِّ بمئة قضيَّةٍ يخالف بعضُها بعضاً) .

ٱنتهى[1] .

وفيما قاله وٱستدلَّ به نظرٌ واضحٌ ، لاسيَّما ما ذكره آخراً ؛ إذ ٱجتهادُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم معصومٌ مِنَ الخطأ غيرِ الصَّواب ، بخلاف ٱجتهاد غيره .

ونقل الكردريُّ عن الشافعيِّ رحمه الله : أنَّ المجتهدَين القائلَين بحكمَين متباينَيْن بمنزلة رسولَيْن ، جاءا بشريعتَين مختلفتَين ، وكلاهما حقٌّ وصدقٌ[2] .

وقال الإمامُ المازريُّ : القولُ بأنَّ الحقَّ في طرفَين هو ما عليه أكثرُ أهلِ التَّحقيق مِنَ العلماء والمتكلِّمين ، وهو مرويٌّ عنِ الأئمة الأربعة ، وٱحتجُّوا بأنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم جَعل له أجراً ، ولو لم يصبْ ؛ لم يُؤجَر ، وأجابوا عن إطلاق الخطأ في الخبر : بأنَّه محمولٌ علىٰ من ذَهَل عنِ النَّصِّ ، وٱجتهدَ فيما لا يسوغُ الاجتهادُ فيه مِنَ القطعيَّات ممَّا خالف الإجماعَ ، فإنَّ مثلَ هذا ـ إذا ٱتَّفقَ الخطأ فيه ـ هو الذي يصحُّ إطلاقُ الخطأ فيه ، وأمَّا مَنِ ٱجتهدَ في مسألةٍ ليس فيها نصٌّ ـ أيْ : قاطعٌ ـ ولا إجماعٌ ؛ فلا يُطلَقُ عليه الخطأ ، وأطالَ الإمامُ المازريُّ في تقريرِ ذلك[3] .

وفي « الشِّفا » للقاضي عياض : (القول بتصويب المجتهدين هو الحقُّ والصواب عندنا)[4] .

وقد قال صاحب « جمع الجوامع » والمتكلِّمون عليه : (ونعتقد أنَّ أبا حنيفةَ ، ومالكاً ، والشَّافعيَّ ، وأحمدَ ، والسُّفيانين ، والأَوْزاعيَّ ، وٱبنَ جريرٍ ، وسائرَ أئمةِ المسلمِين ؛ علىٰ هدىً مِنَ الله تعالىٰ ، ولا ٱلتفاتَ إلىٰ مَنْ تكلَّم فيهم

---

(١) أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٢٨٥/١) ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » (١٤/٦) ، وعزاه الصالحي في « عقود الجمان » (ص١٧) إلى البيهقي في « المدخل » .

(٢) في « عقود الجمان » (ص١٧) : (وكلتاهما) .

(٣) ٱنظر « إكمال المعلم بفوائد مسلم » (٥٧٢/٥) .

(٤) « الشفا » (١١٦/٢) .

بما هم بريئون منه ؛ فقد أُوتُوا مِنَ ٱلعلوم اللَّدُنِّيَّةِ ، والمواهب الإلهيَّة ، والاستنباطات الدَّقيقة ، والمعارف الغزيرة ، والدِّين والورع ، والعبادة والزَّهادة ، والجلالة بالمحلِّ الذي لا يُسامَىٰ) ٱنتهىٰ .

ورأىٰ بعض الأئمة النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم وسأله عَنِ ٱختلاف المجتهدَيْن ، فقال صلَّى الله عليه وسلَّم : « كلٌّ في ٱجتهاده مصيبٌ » ، فذكرَ له الرَّائي قولَ أبي حنيفةَ رضي الله عنه : (المجتهدان مصيبان ، والحقُّ في واحد) ، وقولَ الشافعيِّ رضي الله عنه : (المجتهدان : مصيبٌ ، ومخطىءٌ معفوٌّ عنه) ، فقال النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « هما قريبان في المعنىٰ ، وإنْ كانا مختلفَيْن في اللَّفظ » ، [قال] : فقلت : أيُّهما أولىٰ بالأخذ مِنَ الفريقين ؟ فقال صلَّى الله عليه وسلَّم : « كلاهما على الحقِّ » .

ومنها : عليك أيضاً أنْ تعتقد أنَّ ٱختلافَ أئمة المسلمين منْ أهل السُّنَّة والجماعةِ في الفروع نعمةٌ كبيرةٌ ، ورحمةٌ واسعةٌ ، وفضيلةٌ واضحةٌ ، وله سرٌّ لطيفٌ أدركه العلماء العاملون ، وعَمِيَ عنه الجاهلون ، حتَّىٰ قال بعضهم : إنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم جاء بشرعٍ واحدٍ ، فمِنْ أين مذاهبُ أربعةٌ ؟!

ووجه ذلك : أنَّ الله تعالىٰ خصَّ هذه الشَّريعةَ برفعه عن أهلها الآصار والأثقالَ الَّتي كانت على الأمم قبلها ؛ كَتَحَتُّمِ القِصاص في شريعة موسىٰ عليه السَّلام ؛ لأنَّه أُرسِلَ بالحلال الصِّرْفِ ، وتَحَتُّم الدِّيَة في شريعة عيسىٰ عليه السَّلام ، والتَّخْييرُ بينهما في شريعتنا .

وكَقَرْضِ محلِّ النَّجاسة مِنَ البَدَن في شرعهم(١) ، وغسلها بالماء في شرعنا .

---

(١) فقد أخرج أبو داود (٢٢) ، والنسائي (١/٢٦) ، وٱبن ماجه (٣٤٦) مرفوعاً : أنَّ بني إسرائيل « كانوا إذا أصابهم شيءٌ مِنَ البول ؛ قرضوه بالمقاريض » ، وهو عند البيهقي (١/٩٣) بلفظ : « كان إذا بال أحدهم فأصاب جسده بولٌ ؛ قرضه بالمقاريض » .

وكامتناع النَّسخِ في شريعة اليهود ، وجوازِه في شرعنا ، ومِنْ ثمَّ ٱستعظموا نسخَ القبلة .

وكَكُتُبِهِمْ ؛ فإنَّها لا تقرأُ إلاَّ علىٰ حرفٍ واحد ، وكتابُنا يُقرأُ[1] علىٰ حروفٍ سبعةٍ بلْ عشرة[2] .

---

(١) في « عقود الجمان » (ص١٣) : (أنزل) .

(٢) لعلَّ قولَ المصنف رحمه الله تعالىٰ : (بل عشرة) سهوٌ ووهمٌ ؛ إذِ القرآن لم ينزل إلاَّ علىٰ حروف سبعة ؛ للحديث المتواتر الذي أخرجه البخاري (٤٩٩٢) ، ومسلم (٨١٨) من حديث سيدنا عمر رضي الله عنه : « إنَّ هذا القرآن أنزل علىٰ سبعة أحرف ، فاقرؤوا ما تيسَّر منه » ، وأمَّا القراءات السبع والعشر بلْ والأربعة عشر : فهي ٱختلاف روايات وطرق ، وجميعها ـ علىٰ ما ذهب إليه الجمهور ـ يشتمله رسم المصحف العثماني ، وأمَّا الأحرف السبعة على ٱختلاف العلماء في معناها ؛ فلا يوجد منها إلاَّ ما يحتمله الرسم العثماني فقط ، فليتنبه .

والقولُ بأنَّ الأحرف السبعة هي القراءات السبعة مردودٌ ؛ لأنَّ القراءاتِ والاختلافَ في رواياتها لم تقتصر علىٰ سبعة ، وإنَّما تعدَّتِ المتواترةُ منها إلىٰ عشر قراءات ، ومع الشاذة إلىٰ أربعة عشر ، بلْ قد قال الإمام ابن عجيبة رحمه الله تعالىٰ في « تفسير الفاتحة الكبير » (ص٨٠) : (لمَّا عريتِ المصاحفُ عنِ النقْطِ والإشكال والهَمْزِ والإمالة ؛ ٱحتملتْ كثيراً مِنْ تلك الأحرف ، فعلىٰ هذا يدخُلُ جُلُّ الأحرف في رسم المصاحف ، وقد غلِطَ غلطاً كبيراً مَنْ فسَّرَ هذه الأحرف السبعة بقراءة السبعة المشهورة ؛ فإنَّ حصر القراءة في هذه السبعة مُحْدَثَةٌ في المئة الرابعة ، وأوَّلُ من ٱقتصر عليها وحصرها ابن مجاهد ، وأُنكر عليه وخطؤوه في ذلك ، وقالوا : هلاَّ حصرها في عدد أقلَّ أو أكثر حتَّىٰ لا يلبس علىٰ من لا علم عنده !) ، وقال الإمام ابن الجزري في « النشر في القراءات العشر » (١/٣٣) : (فإنَّ القراءات المشهورة عن السبعة والعشرة والثلاثة عشرة ، بالنسبة لِمَا كان مشهوراً في الأعصار الأُوَل كنقطةٍ في بحرٍ ؛ وذلك أنَّ القُرَّاء الذين أخذوا عن المتقدمين لا يحصون ، والذينِ أخذوا عنهم أيضاً أكثر ، وهلُمَّ جراً ، فلمَّا كانتِ المئة الثالثة ؛ ٱتَّسَعَ الخَرقُ ، وقلَّ الضبطُ ، فتصدَّىٰ بعضُهم لضبط ما رواه من القراءات ، فأوَّلُ مَنْ جمع القراءات في كتاب القاسمُ بن سلاَّم وجعلهم خمسة وعشرين مع هؤلاء السبعة ، وهذا « جامع البيان » ـ لأبي عمرو الداني ـ له فيه أكثر مِن خمس مئة رواية ، إلى أن تصل إلى أبي القاسم الإسكندراني الذي جمع في كتابه « الجامع الأكبر والبحر الأزخر » سبعة آلاف رواية =

كلُّ ذلك ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة :١٨٥] ، وقوله عزَّ قائلاً : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج :٧٨] ، وقال صلَّى الله عليه وسلَّم : « بُعِثتُ بالحنيفيَّة السَّمْحَة »(١) .

فمن سماحتها ويُسرِها ورفع الآصار عنها : وقوعُ ٱختلافِ أئمتنا في الفروع ؛ لتكون المذاهب ـ علىٰ ٱختلافها ـ كشرائعَ متعدِّدةٍ ، حتَّىٰ لا يضيقَ الأمر عليهم بالتزام شيءٍ واحدٍ ، وحتَّىٰ يُثابَ كلُّ عاملٍ بمذهبٍ صحيحٍ ويُمدَحَ عليه ، وحتَّىٰ إنَّ مَنْ رأىٰ له فسحةً في غير مذهبه ؛ جاز له ـ بشرطه ـ الانتقالُ إليه والعملُ به ، وكلُّ هذه نِعَمٌ عظيمةُ الموقع ، وواسعةُ الرِّفق ، لاسِيَّما وهِيَ مؤذنةٌ بغايةِ رفعته صلَّى الله عليه وسلَّم ، وتميُّزِه علىٰ بقيَّةِ الأنبياء بالتَّوسعة لأجلِهِ علىٰ أمَّته ، بتخييرهم في الأمرِ الواحد بالعمل بكلِّ ما فيه سهولةٌ لهم ؛ لتصويب كلِّ مجتهدٍ منهم ومدحهِ وإن فُرِضَ خطؤه .

وقد قرَّر السُّبكيُّ : أنَّ جميعَ الشرائع السَّابقةِ شرائعُ له صلَّى الله عليه وسلَّم ، والأنبياءُ صلواتُ الله عليهم كالنُّوَّاب عنه ؛ لأنَّه نبيٌّ وآدمُ بينَ الرُّوح والجسد ، فهو إذ ذاك نبيُّ الأنبياء ، وهذا هو معنىٰ قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « بعثت إلى النَّاس كافَّة »(٢) ، فهو مبعوثٌ إلى الخلق كلِّهم من لدُن آدمَ إلىٰ قيام السَّاعة ، ٱنتهىٰ .

وإذا تقرَّرَ أنَّ شرائعَ الأنبياءِ شرائعُ له ؛ زيادةً في تعظيمه ؛ فالمذاهبُ(٣) الَّتي ٱستنبطَها أصحابُه وتابِعوهم بإحسان ، من أقواله وأفعاله علىٰ تنوعها ؛ شرائعُ

= وطريقة ، وتوفيِّ سنة تسع وعشرين وست مئة ، ولم ينكر أحد علىٰ هؤلاء المصنفين ، ولا زعمَ أنهم مخالفون لشيءٍ مِنَ الأحرف السبعة ، فكيف يظنُّ عاقلٌ أنَّ قراءة السبعة هي الأحرف التي نزل بها القرآن ؟!) ، وٱنظر « الإتقان » (١/ ١٥٣ـ١٦٦)

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٦) ، والطبراني في « الكبير » (٨/ ١٧٠) ، والروياني (٢/ ٣١٧) عن أبي أمامة رضي الله عنه ، وٱبن سعد في « الطبقات » (١/ ١٦٣) عن حبيب بن أبي ثابت ، والخطيب في « تاريخه » (٧/ ٢٠٩) عن جابر رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٥) ، والنسائي (١/ ٢١١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وفي الباب عن غيره .

(٣) في المخطوط : (فالشرائع) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص١٤) .

متعدِّدةٌ له من بابِ أولىٰ ، خصوصاً وقد أخبر بوقوعها ، ووعد بالهداية على الأخذ بها ، ورضيَ بها ومدحَنا عليها ، وجعلَ ذلك رحمةً أيَّ رحمةٍ ، ومنَّةً أيَّ منَّةٍ ، كما مرَّ بيان ذلك .

ومن ثَمَّ لِمَّا جعلَ ٱختلاف هذه الأمَّةِ رحمةً ؛ أخبر بأنَّ ٱختلاف الأمم السَّابقة هلاكٌ وعذابٌ ؛ أي : لأنَّهم لم يوسَّع لهم كما وُسِّع لهذه الأمَّةِ ، فكان ٱختلافهم محضَ كذبٍ وتقوُّلٍ علىٰ أنبيائهم بما هم بريئون منه .

ومنها يتأكَّد عليك غايةَ التَّأكُّد الذي لا رخصة فيه ألاَّ تُفَضِّل بعضَ المذاهبِ علىٰ بعضٍ تفضيلاً يؤدِّي إلىٰ تنقيص المفضَّل عليه ؛ فإنَّ ذلك يؤدِّي إلى المقتِ والخزيِ في الدُّنيا والآخرة .

وسيأتي عَنِ الله تعالىٰ أنَّه قال : (مَن آذىٰ لي وليّاً ؛ فقد آذنتُهُ بالحرب)[1] ، وعلماءُ المسلمين العاملون كلُّهم أولياءُ الله تعالىٰ من غير شكٍّ ولا ريبٍ ، وكثيراً ما يؤدِّي التَّفْضيلُ إلى الخِصام القبيح بينَ السُّفهاء ومن لا خلاقَ لهم ولا دينَ ولا تقوىٰ ، وإلىٰ أنْ يظهرَ منْ بعضهم قبيحُ العصبيّة وحميَّةُ الجاهليّةِ ، ويفضِي ذلك بهم كلٌّ إلىٰ ترجيحِ مذهبِ إمامهِ ، وإطلاقِ لسانه في غيره بعدم أدبٍ ، وغفلةٍ تامَّةٍ عمَّا يترتَّبُ بسبب ذلك من المقتِ والخزيِ ، وإلىٰ أنْ يتتصرَ بعضُ من خالفَه لإمامهِ[2] فيردُّ على الأوَّلِ ويطلقُ لسانَه فيه ، ويتعدَّىٰ إلىٰ إمامهِ ، ويطلقُ لسانه فيه زاعماً أنَّ ذلك من بابِ مقابلةِ الفاسدِ بالفَاسدِ ، ولو عُرِضَ كلامُ كلٍّ منهما علىٰ إمامهِ ؛ لزجرهُ عنه ، وتبرَّأَ منه ، وهجرَهُ لأجْلِهِ ؛ لوقوعهِ بقبيحِ ما ٱرتكبهُ في شركِ المقتِ والرَّدَىٰ ؛ إذ ربما أيس من موته على الهدىٰ .

وقد أخبر ٱبن عبَّاس رضي الله عنهما بأنَّ سبب هلاك الأمم السَّابقة مراؤهم

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وسيأتي تخريجه بتمامه في الفصل الأول .

(٢) في المخطوط : (مخالفه لإمامه) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص٦) .

وخصوماتُهم في دين الله[1] ، حفظنا الله من وعير هذه المسالك ، وحشرنا في زمرة أولئك الأئمة ؛ فإنَّنا نحبُّهم ونعظِّمهم بما نرجوا به أن نحشرَ معهم على الأرائك ؛ إذ من أحبَّ قوماً حشر معهم ، كما أخبر به مورِّثُهم ومشرِّفهم[2] .

وكفىٰ من ٱنتقص أحداً منهم أن يحرم هذه الموافقة في ذلك المجمع الأكبر ، وأن ينادىٰ عليه فيه : هذا عدوٌّ أولياءِ الله ، فليس له إلاَّ الخزيُ والعذابُ في المحشر .

* * *

(١) أخرجه الطبري في « تفسيره » (٤/٣٩) ، وٱبن أبي حاتم في « تفسيره » (٣/٧٢٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ويؤيده حديث البخاري (٧٢٨٨) ، ومسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « دعوني ما تركتكم ؛ إنَّما أهلك من كان قبلكم سؤالهم وٱختلافهم علىٰ أنبيائهم » .

(٢) فيما أخرجه البخاري (٦١٦٨) ، ومسلم (٢٦٤٠) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلم قال : « المرءُ معَ مَنْ أحبَّ » .

المقدِّمةُ الثَّالثةُ

فيما ورد من تبشير النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بالإمام أبي حنيفةَ رضي الله عنه

اُعلم : أنَّ أعظمَ ذلك وأجلَّه وأوضحه وأكمله ؛ ما أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وأبو نُعَيم عنه ، والشِّيرازيُّ والطَّبرانيُّ [وأبو نعيم] عن قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنه ، والطَّبرانيُّ عن اَبن مسعودٍ رضي الله عنه ؛ أنَّ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « لو كان الإيمانُ عندَ الثُّريَّا ؛ لتناولَهُ رجالٌ مِنْ أبناء فارس » .

ولفظ الشِّيرازيِّ وأبي نعيم : « لو كان العلم معلَّقاً عند الثُّريَّا . . . » .

ولفظ الطبرانيِّ [وأبي نعيم] عن قيس : « لا تناله العربُ ؛ لناله رجالٌ مِنْ أبناء فارس »[١] .

قال الحافظ المحقِّق الجلال السُّيوطيُّ : (هذا أصلٌ صحيحٌ يُعتمد عليه في البشارةِ بأبي حنيفةَ رحمه الله ، وفي الفضيلة التَّامة له ، نظيرُ الحديثِ الَّذي في مالك رضي الله عنه ؛ وهو قولُه صلَّى الله عليه وسلَّم : « يوشِك أن يضربَ النَّاس أكبادَ الإبل يطلبون العلم ، فلا يجدون أعلمَ من عالِم المدينة »[٢] ، والحديث

---

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه البخاري (٤٨٩٧) ، ومسلمٌ (٢٥٤٦) ، وابن حبان (٧٣٠٩) ، والترمذي (٣٢٦١) ، والطبراني في « الأوسط » (٨٨٣٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦/ ٦٤) ، وأخرجه من حديث قيس بن عبادة رضي الله عنه الطبرانيُّ في « الكبير » (١٨/ ٣٥٣) ، وأبو نعيم في « تاريخ أصبهان » (١/ ٢٧) ، ولفظ : « لا تناله العرب » هو من رواية أبي نعيم في « تاريخ أصبهان »، وليس ذلك في إحدىٰ روايتي الطبراني .

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه اَبن حبان (٣٧٣٦) ، والحاكم (١/ ٩١) ، والترمذي (٢٦٨٠) ، والنسائي في « الكبرىٰ » (٤٢٧٧) ، والبيهقي في « الكبرىٰ » (١/ ٣٨٥) ، وغيرهم .

الذي في الشَّافعيِّ رضي الله عنه ؛ وهو قولُه صلَّى الله عليه وسلَّم : « لا تسُبُّوا قُرَيْشاً ؛ فإنَّ عالِمَها يملأ الأرضَ علماً » ، وهو حديثٌ حسنٌ له طرقٌ كثيرةٌ ، وزَعَم بعضهم وضعَه ، وزيَّفوه وشنَّعوا علىٰ زاعمه ومخترِعِه[1] .

قال العلماء : عالم المدينة في الحديث الأوَّل مالكٌ ، وعالِم قريشٍ في الحديث الثَّاني الشَّافعيُّ .

وقال بعض تلامذة الجلال[2] : (وما جزم به شيخُنا من أنَّ الإمامَ أبا حنيفةَ هو المرادُ من هذا الحديث ؛ ظاهرٌ لا شكَّ فيه ؛ لأنَّه لم يبلغ أحدٌ ـ أي : في زمنه ـ من أبناء فارسَ في العلم مبلغَه ، ولا مبلغَ أصحابِه ، وفيه معجزةٌ ظاهرةٌ للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ؛ حيث أخبرَ بما سيقع ، وليس المرادُ بفارسَ : البلدَ المعروفَ ، بل جنسٌ مِنَ العَجَم ؛ وهم الفُرْس ، وسيأتي أنَّ جَدَّ الإمام أبي حنيفةَ منهم ، علىٰ ما عليه الأكثرون ، وفي خبر عن الدَّيلميِّ : « خيرُ العَجَم فارسُ »[3]) .

---

(1) أخرجه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه الطيالسي في « مسنده » (ص٣٩) ، والشاشي في « مسنده » (٧٢٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦/ ٢٩٥) ، والخطيب في « تاريخه » (٢/ ٦٠) ، وابن عساكر في « تاريخه » (٥١/ ٣٢٦) ، والمزي في « تهذيب الكمال » (٢٤/ ٣٦٣) ، وله شواهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الخطيب في « تاريخه » (٢/ ٦٠) وابن عساكر في « تاريخه » (٥١/ ٣٢٦) ، والمزي في « تهذيب الكمال » (٢٤/ ٣٦٣) ، وانظر كلامه عقبه ، ومن حديث علي وابن عباس رضي الله عنهم عند البيهقي في « المدخل » كما ذكر الإمام السخاوي في « المقاصد » (ص٢٨١) ، ثم قال : (وقد جمع شيخنا ـ أي : ابن حجر ـ طرقه في كتاب سماه : « لذة العيش في طرق حديث الأئمة من قريش ») ، ومن حديث العباس رضي الله عنه عند البزار (١٢٩١) ، ومن حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه عند الطبراني في « الكبير » (١٧/ ٨٦) في حديث طويل ، قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠/ ٢٤) : (فيه حصين السلولي لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات) .

(2) القائل هو الإمام الصالحي في « عقود الجمان » (ص٤٥) .

(3) أخرجه الديلمي (٢٧١٤) ، وفيه مُتَّهم ، انظر « تنزيه الشريعة » (٢/ ٣٦) .

قال الجلال : (وبهذا الخبر ـ أي : المتَّفق علىٰ صحَّته ـ يُستغنىٰ عن الخبر الموضوع المرويِّ في حقِّ أبي حنيفةَ رحمه الله) .

قال تلميذه المذكورُ : (أشار شيخُنا بهذا إلىٰ ردِّ ما ذكره بعضُ أصحاب المناقب ممَّن ليس له درايةٌ بعلم الحديث ؛ فإنَّ في سنده كذَّابَيْن وضَّاعَيْن[1] ، ولفظُ خبرِهمَا : « يكون في أُمَّتي رجلٌ يقال له : أبو حنيفةَ النُّعمان ، هو سراج أمَّتي إلىٰ يوم القيامة » .

وفي لفظ : « يكون في أمَّتي رجلٌ ٱسمُه النُّعمانُ ، وكنيتُه أبو حنيفةَ ، هو سراج أمَّتي » .

وفي لفظ : « سيأتي من بعدي رجلٌ يقال له : النُّعمانُ بنُ ثابت ، ويكنَّىٰ أبا حنيفةَ ، يحييٰ دينُ الله تعالىٰ وسنَّتي علىٰ يديه » .

وفي لفظ : « في كلِّ قرنٍ من أمَّتي سابقون ، وأبو حنيفةَ سابقُ هذه الأمَّةِ » .

وفي لفظ عن ٱبن عبَّاس رضي الله عنهما : « يطلع بعدَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بدرٌ علىٰ جميع خراسانَ ، يكنَّىٰ بأبي حنيفةَ » .

وفي لفظ آخر عنه : « إنَّ الرأيَ لحسنٌ ، وإنَّه يكونُ بعدَنا رأيٌ حنيفٌ ، يجري به الأحكامُ ما بقيَ الإسلام ، وإنَّه كرأينا وأحكامنا ، يقوم به رجلٌ يقال له : النَّعمانُ بنُ ثابت ، ويكنَّىٰ بأبي حنيفةَ ، وهو من أهل الكوفة ، جهبذٌ في العلم والفقه ، يصرِّف الأحكامَ علىٰ وجهها ، حنفيُّ الدِّين والرأي الحسن » .

وفي لفظ عن ٱبن سيرينَ أنَّه لمَّا قصَّ عليه منامَه الآتيَ ؛ قال له : ٱكشف لي عن ظهرك ويسارك ، فكشف ، فرأىٰ بين كتفيه أو عَضُد يسارِه خالاً ، فقال : صدقتَ ، أنت أبو حنيفةَ الَّذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقِّه : « يخرج من أمَّتي رجلٌ يقال له : أبو حنيفةَ ، بين كتفيه ـ وفي روايةٍ : علىٰ يساره ـ خالٌ ، يحييٰ دينُ الله تعالىٰ وسنتي علىٰ يديه » .

(١) الأول : مأمون بن أحمد السلمي فضلاً عن شيخه أحمد بن عبد الله الجوباري ، والثاني : محمد بن سعيد البورقي .

وهذه كلُّها موضوعاتٌ لا تروجُ علىٰ من له أدنىٰ إلمامٍ بنقد الحديث ، وقد أوردها ٱبن الجوزيِّ في « الموضوعات » ، وأقرَّه الحافظ الذَّهبيُّ وشيخُنا الحافظُ الجلال السُّيوطيُّ في « مختصرَيْهما » والحافظُ أبو الفضل شيخُ الإسلام ٱبن حجر في « لسان الميزان »[1] وتبعهم الإمام الحافظ الَّذي ٱنتهت إليه رئاسة مذهب أبي حنيفةَ ـ في زمنه ـ الشيخ قاسم الحنفي [ابن قطلوبغا] ، ومن ثمَّ لم يورد شيئاً منها أئمةُ الحديث الَّذين صنَّفوا في مناقبه ؛ كالطَّحاويِّ ، وصاحب « طبقات الحنفيَّة » محيي الدِّين القرشيِّ ، وآخرين كلُّهم حنفيُّونَ ثقاتٌ أثباتٌ نقَّادٌ ، لهم اطِّلاعٌ كثيرٌ) ٱنتهىٰ حاصلُ كلامِ تلميذِ الجلالِ رحمهما الله تعالىٰ .

ومن ٱطَّلعَ علىٰ ما يأتي في هذا الكتاب من أحوالِ الإمام أبي حنيفةَ وكراماته وأخلاقه وسيرته ؛ عَلِم أنَّه غنيٌّ عن أنْ يستشهدَ علىٰ فضله بخبرٍ موضوعٍ ، أو لفظٍ موضوعٍ ، لاسيَّما مع ما تقرَّر من حديث البخاريِّ ومسلم وغيرهما ، المحمولِ علىٰ أبي حنيفةَ ، كنُظَرائِهِ من العجم ، وكمن هو أعلىٰ منه وأجلُّ ؛ كسلمانَ الفارسيِّ رضي الله عنه .

وما يصلحُ للاستدلال به علىٰ عظيم شأنِ أبي حنيفةَ رضي الله عنه ما روي عنه صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّه قال : « ترفع زينة الدُّنيا سنة خمسينَ ومئة »[2] ، ومن ثمَّ قال شمسُ الأئمة الكَردريُّ ـ بفتح الكاف ـ : (إنَّ هذا الحديثَ محمولٌ علىٰ أبي حنيفةَ ؛ لأنَّه ماتَ تلك السَّنة ، رضي الله عنه) .

* * *

---

(١) ٱنظر « الموضوعات » لابن الجوزي (٢/ ٤٨) ، و« تلخيص الموضوعات » للذهبي (١/ ١٥٩) ، و« اللآلىء المصنوعة » للسيوطي (١/ ٤٥٧) ، و« لسان الميزان » لابن حجر (٦/ ٤٤٧) ، (٧/ ١٥٩) .

(٢) أخرجه البزار (١٠٢٧) ، وأبو يعلىٰ (٨٥١) ، وابن أبي عاصم في « الزهد » (١٩٨) ، وابن عدي في « الكامل » (٢/ ٤٨) ، وفي إسناده محمد بن بركة ، وهو متَّهم ، ثم إنَّ لفظه : « ترفع زينة الدنيا سنة خمس وعشرين ومئة » ، فلا دلالة فيه مِن أيِّ وجهٍ ، فليتنبه .

الفصلُ الأوَّلُ
في بيان الأسباب الحاملة علىٰ تأليف هذا الكتاب

وهي خمسة :

الأوَّلُ : ما جاء عن عائشةَ رضيَ الله عنها ، عَنِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ بسندٍ حسنٍ ، بل ذكرهُ مسلمٌ في مقدِّمةِ « صحيحهِ » ، وابْنُ خزيمةَ في « صحيحه » ـ قالت : (أمرنا رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنْ نُنْزِلَ النَّاسَ منازلَهم)[1] .

وفي روايةٍ للخرائطيِّ : (أنزِلِ النَّاسَ منازلَهم في الخير والشَّر)[2] .

وفي أخرىٰ : (أنزلوا النَّاس منازلهم ، وداروا النَّاس بعقولكم)[3] .

وجاء عن عليٍّ رضي الله عنه : (مَنْ أنزل النَّاس منازِلَهم رفَع المؤْنةَ عنْ نفْسِه)[4] .

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة « صحيحه » (١/ ٦) معلقاً ، ووصله أبو نعيم في « مستخرجه » (٥٧) ، وفي « الحلية » (٤/ ٣٧٩) ، وأخرجه أبو داود (٤٨٤٢) ، وأبو يعلىٰ (٤٨٢٦) ، والبيهقي في « الشعب » (١٠٤٨٩) ، و« الآداب » (٢٩٩) ، وأبو الشَّيْخ في « أمثال الحديث » (٢١١) ، وغيرهم ، كلهم من حديث ميمون بن أبي شبيب ، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً ، ورجال إسناده ثقات ، إلا أنهم ٱختلفوا في سماع ميمون من عائشة رضي الله عنها ، وجاء عند الخطيب في « الجامع لأخلاق الراوي » (٨٠٦) ، والبيهقي في « الشعب » (١٠٤٨٩) من وجه آخر عن عمر بن مخراق أرسله عن عائشة رضي الله عنها ، وقد حسنه السخاوي في « المقاصد » (ص٩٢) ، وصححه الحاكم في « معرفة علوم الحديث » (ص٤٩) ، وٱنظر كلام الإمام النووي في مقدمة « شرحه لصحيح مسلم » (١/ ١٣٥) .

(٢) أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » كما في « المنتخب » (٤١) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه .

(٣) عزاه في « المقاصد » (ص٩٣) للغسولي في « جزء العلم » من حديث جابر رضي الله عنه .

(٤) عزاه في « المقاصد » (ص٩٣) لأبي المرسي في « تذكرة الغافل » .

الثَّاني : أنَّه وقع في « تاريخ الخطيب » و« منتظم أبي الفرج ٱبن الجوزيِّ » ، ذِكْرُ أشياءَ تُنافي كمالَ أبي حنيفةَ رضي الله عنه ، علىٰ أنَّ الخطيبَ ذَكَرَ مِنْ فضائِله بعدَ ذلك ـ بأسانيده المشهورة ـ ما يُبهرُ العقولَ كثرةً ، بل كلُّ مَنْ جاء بعدَه إنَّما يستمدُّ في ترجمة الإمام منه .

وكذلك وقع في « المنخول » المنسوب للإمام الغزاليِّ حجَّةِ الإسلام رحمه الله تعالىٰ ذِكْرُ أشياءَ مِن ذلك ، وإنَّما قلنا : المنسوب ؛ لأنَّه لم يصحَّ نسبةُ جميع ما في هذا الكتاب إليه ، فيحتملُ أنَّ تلكَ الألفاظَ الشَّنيعةَ اختُلقت عليه ، بدليل أنَّه مَدَحَه في كتاب « إحياء علوم الدِّين » المتواترِ عنه ، بما يليقُ بكمالِ أبي حنيفةَ رضي الله عنه .

وأجابَ بعضُ المحقِّقينَ مِنَ الحنفيَّة ـ كما مرَّ[١] ـ بأنَّه بتقديرِ صدورِ هذا مِنَ الغزاليِّ ، فهو في حالِ ٱبتداءِ أمره ، حين كان علىٰ شأن الفقهاءِ المتعصِّبين ، فلمَّا ترقَّىٰ عن ذلك ، وطَهَّر أخلاقه ، ووصل إلىٰ ما وصل إليه مِنَ الكمالات ؛ رجعَ عن ذلك ، وذَكَرَ الحقَّ في كتاب « إحياء علوم الدِّين » ، كما يدُلُّ لذلكَ قولُهُ فيما حدثَ مِنَ الخلافيَّاتِ ، والمجادلاتِ فيها ، والتَّحريراتِ والتَّصنيفات : (فإيَّاك أنْ تحومَ حولَها ، فٱجتنبها ٱجتناب السمِّ القاتلِ ؛ فإنَّه الدَّاءُ العُضَال ، وهو الَّذي ردَّ الفقهاءَ كلَّهم إلىٰ طلبِ المنافسةِ والمباهاةِ ، علىٰ ما سيأتيك تفصيلُ غوائلها وآفاتها[٢] ، وهذا الكلامُ ربَّما يُسمع من قائله ، فيقال : النَّاسُ أعداءُ ما جهلوا ، ولا تَظُنَّ ذلك ، فعلى الخبيرِ سَقَطْتَ ، وٱقبل هذه النَّصيحةَ ممَّن ضيَّع عمره فيه زماناً ، وزادَ فيه على الأوَّلِين تصنيفاً وتحقيقاً وجدلاً وبياناً ، ثمَّ ألهمهُ الله تعالىٰ رشدَه ، وأَطْلَعه علىٰ عيبه ، فهجره وٱشتغلَ بنفسه) ٱنتهىٰ[٣] .

وكذلك وقع ـ كما مرَّ بسطُ الكلام فيه ـ من بعضِ المتعصِّبين ، مِمَّن يُسمَّىٰ بالغزاليِّ ، حتَّىٰ ظُنَّ أنَّه الإمامُ حجَّةُ الإسلامِ ، وليس كذلك ، وإنَّما هو شخص

---

(١) في المقدمة الأولىٰ من الكتاب ، وقد فصَّل الكلام في ذلك .
(٢) **الغوائل** : هي الدَّواهي ، أو الأمور المنكَرة العظيمة .
(٣) ٱنظر « إحياء علوم الدين » (١/ ٥٣) .

آخر مجهولٌ ، له تأليفٌ مستقلٌّ في الحطِّ الشَّنيع علىٰ أبي حنيفةَ رضي الله عنه ، مع نزاهته وبراءته عمَّا نُسِبَ إليه فيه ، علىٰ أنَّه غيرُ بعيدٍ أنَّ بعضَ الزَّنادقة والمحرومين مِن الخير ٱختلقَ ذلك ونَسَبَهُ إلىٰ ذلك الإمام الكبير ، والعَلَم الشَّهير ، الَّذي هو حجَّةُ الإسلام ؛ ليروِّجَ على النَّاس ما ٱفتراه ، فكان بسبب ذلك مِمَّن أضلَّه الله تعالىٰ وأعماه ، فحينئذٍ تعيَّن علىٰ كلِّ مَن قَدِر علىٰ تزييف ما في تلك الكتب وتسفيهه أن يُبْطِل جميعَ ما فيها ، وأن يُكذِّب واضعيها ومختلِقيها بما أطبقَ عليه العلماءُ المعتبَرُون ، والأئمة المجتهدون ، من تعظيم ذلك الإمام الأعظمِ ، والحَبْر المقدَّمِ ؛ ٱمتثالاً للأحاديث السَّابقة واللَّاحقة .

الثالث : تبيينُ خطأ المتعصِّبين في قولهم : ما تكلَّمنا في أبي حنيفةَ وغيره ؛ إلاَّ لأنَّ ذلك متعيِّنٌ علَيْنا ؛ لتبَايُنِ أحوالِ الرِّجالِ وتمايُزِ أوصافِهم ، الَّتي علَيْها مدارُ الرِّوايةِ والنَّقدِ والكمالِ .

وكلامهم هذا مِن منوالِ كلام الخوارج ، الَّذي قال فيه عليٌّ كرَّم الله وجهه لما ٱحتجُّوا عليه به : (كلمةُ حقٍّ أريدَ بها باطلٌ)[١] .

وكذلك كلامُ أولئك كلامٌ حقٌّ في نَفْسِه ، لكنْ أُريدَ بهِ باطلٌ وأيُّ باطلٍ ؛ إذ لم يعتمدوا في ذلك إلاَّ علىٰ كلماتٍ صدرتْ مِن بعضِ معاصريهِ في حقِّه ؛ حسداً له علىٰ ما آتاهُ الله من فضله ، ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ [النساء : ٥٤] ، وكذا صدرَ مِنْ بعض مَنْ[٢] جاءَ بعدَه كلماتٌ نَسَبُوها إليه ، لا تصدُرُ مِمَّن له أدنىٰ كمالٍ أو دِينٍ ، ولَيْس قصدُهم إلاَّ شَيْنُهُ وإخمالُ ذِكْرِه ، ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[٣] [التوبة : ٣٢] .

---

(١) أخرجه من حديث عبيد الله بن أبي رافع رضي الله عنه مسلمٌ (١٠٦٦) ، وابن حبان (٦٩٣٩) ، والنسائي في « الكبرىٰ » (٨٥٠٩) ، والبيهقي (٨/ ١٧١) ، وغيرهم .

(٢) في المخطوط : (ما) ، ولعل الصواب ما أُثبت .

(٣) في المخطوط : (ولو كره المشركون) ، والصواب ما أُثبت .

وكفاهم في زجرهم ونكالهم ما جاء عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ـ بسند جيِّد ـ : « أيُّما رجلٍ أشاعَ علىٰ رجلٍ بكلمةٍ هو منها بريءٌ ، يُشينُهُ بها في الدُّنيا ؛ كان حقّاً على الله تعالىٰ أنْ يحبِسَهُ في جهنَّمَ حتَّىٰ يأتيَ بنفاذِ ما قال »(١) .

وفي روايةٍ صحيحةٍ : « مَن قال في مؤمنٍ ما لَيْس فيه ؛ أسكنه الله رَدْغَةَ الخَبَال حتَّىٰ يخرجَ ممَّا قال ، ولَيْس بخارجٍ »(٢) ، و(رَدْغة الخَبَال) ـ بفتحٍ فسكون الدال المهملة فمعجمة فخاء معجمة مفتوحة فموحَّدة ـ : عُصارةُ أهلِ النَّار ، كما في حديثٍ مرفوعٍ(٣) .

الرَّابعُ : تبيينُ أنَّه رضي الله عنه كسائرِ أئمةِ الإسلام ممَّن صَدَق عليهم قولُه تعالىٰ : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ * لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ [يونس : ٦٢ـ٦٤] .

ووجهُ ذلك الصِّدقِ : أنَّ كُلّاً مِن أولئك الأئمةِ المجتهدِين والعلماءِ العاملين صحَّت عنه كمالاتٌ باهرةٌ للعقول ، وأحوالٌ وكراماتٌ لا يُنكرها إلاَّ المعاندُ الجهولُ ، فهمُ الأولياءُ علَى الحقيقةِ ، والجامعون بينَ الحقيقةِ والشَّريعةِ ، وإذ قد تمهَّد ذلك ؛ فمُنْتَقِصُ أحدٍ منهم ؛ ممَّنْ حقَّت عليه كلمةُ الطَّردِ والمقْتِ ، كيف لا ، وهو قد أدخلَ نفسَه فيما لا طاقَةَ له به ؛ مِن محاربةِ الله تعالىٰ ورسولهِ ؟! ومَنْ حاربَ اللهَ ورسوله ؛ هلكَ هلاكاً أبديّاً ، نعوذُ بالله مِن ذلك .

---

(١) أخرجه الطبراني في « الكبير » كما في « مجمع الزوائد » (٤/ ٢٠١) ، وقال : (وفيه من لم أعرفه) ، وقال الصالحي في « عقود الجمان » (ص٢٥) : (بسند جيد) ، وأخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (٢٥٩) .

(٢) أخرجه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أبو داود (٣٥٩٧) ، والبيهقي (٨/ ٨٢) ، وأحمد (٢/ ٧٠) ، والطبراني في « الكبير » (١٢/ ٢٩٦) ، وغيرهم ، وأخرجه الحاكم في « المستدرك » (٢/ ٢٧) ، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٣٧٧) ، وأحمد (٢/ ٨٢) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : قالوا : يا رسول الله ، وما ردغة الخبال ؟ قال : « عصارة أهل النار » ، وكذلك أخرجه أبو يعلىٰ في « مسنده » (٦٨٢٧) من حديث عياض بن غنم رضي الله عنه ، والطبراني في « مسند الشاميين » (٧٦٥) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

والدَّليلُ علىٰ هذا : ما رواه الأئمة البخاريُّ وغيرُه ، مِن طرقٍ كثيرةٍ تزيدُ علىٰ خمسةَ عشرَ طريقاً ، عن جماعة مِنَ الصحابة رضوانُ الله عليهم أجمعين ، عن النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أنَّه قال : « **إنَّ الله تعالىٰ قال : من عادىٰ ـ أو أذلَّ** ، أو آذىٰ ، أو أهانَ ، رواياتٌ ـ **لي ولياً** ـ وفي رواية : وليي المؤمن ـ **فقد آذَنْتُه** ـ أي : أعلمته ـ **بالحرب** » .

وفي روايةٍ : « فقدِ ٱستحَلَّ محاربتي » .

وفي أخرىٰ : « فقد بارزني بالمحاربة »[1] .

وقوله : (لي) ظرفٌ لغوٌ ، ويجوزُ أنْ يكونَ مستقِرّاً ؛ لأنَّه حالٌ قُدِّمَتْ علىٰ صاحبها ؛ لتنكيره ، والمحاربة فيه من باب ﴿ يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة : ٩] وعاقبتُ اللصَّ[2] .

وحكمه[3] : إيثارُهُ المخاطبةَ بما يُفهم ؛ إذِ الحربُ تنشَأُ عَنِ العداوةِ النَّاشئة عَنِ المخالفةِ ، وغايتُها اللاَّزمة لها : الهلاكُ ؛ أي : مَنْ كره مَن أحببتُه ؛ عاداني

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه البخاريُّ (٦٥٠٢) بلفظ : « مَن عادىٰ لي ولياً ؛ فقد آذنته بالحرب » ، وابن حبان (٣٤٧) بلفظ : « مَن عادىٰ لي ولياً ؛ فقد آذاني » ، والبيهقي في « الكبرىٰ » (٣/٣٤٦) بلفظ : « مَن عادىٰ لي ولياً ؛ فقد بارزني بالحرب » ، وأخرجه من حديث أبي أمامةَ رضي الله عنه الطبراني في « الكبير » (٨/٢٢١) بلفظ : « مَن أهان لي ولياً ؛ فقد بارزني بالعداوة » ، وأحمد (٦/٢٥٦) بلفظ : « مَن أذلَّ لي ولياً ، فقد ٱستحلَّ محاربتي » ، وأخرجه مِن حديث ابن عباس رضي الله عنهما الطبراني في « الكبير » (١٢/١١٣) بلفظ : « مَن عادىٰ لي ولياً ؛ فقد ناصبني بالمحاربة » ، وأخرجه مختصراً من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في « الأوسط » (٦١٣) بلفظ : « مَن أهان لي ولياً ؛ فقد بارزني بالمحاربة » ، ومطولاً من حديث عائشة رضي الله عنها في « الأوسط » (٩٣٤٨) بلفظ : « مَن أهان لي ولياً ؛ فقدِ ٱستحلَّ محاربتي » ، وأخرجه غيرهم أيضاً ، وٱنظر كلام الحافظ ٱبن حجر في « فتح الباري » (١١/٣٤٩) .

(٢) أي : من باب المشاكلة ، وهو باب من أبواب البلاغة في الخطاب .

(٣) أي : حكم ٱستخدام باب المشاكلة في الكلام .

وعاندني ، ومَنْ عاندني ؛ فقد تعرَّضَ لإهلاكي إيَّاه أشدَّ الهلاكِ وأفظعَه ، فأُطلِقَ الحربُ وأُريدَ لازمُها .

وإذْ قد عَلِمْتَ هذا ؛ علمتَ أنَّ فيه مِنَ الوعيدِ الشَّديد ، والزَّجر الأكيد ، والمنع البليغ ؛ ما يَحْمِلُ مَنْ له أدنىٰ مُسكةٍ مِن عقلٍ فضلاً عن دِينٍ ، علىٰ أنْ يتجنَّبَ الخوضَ في شيءٍ ممَّا ينتقِصُ بهِ أحداً مِنْ أئمةِ الإسلام ، ومصابيح الظَّلام ، وأن يبالغَ في البعدِ عنْ إيذائهم بوجهٍ مِنَ الوُجوهِ ؛ فإنَّه يُؤذي الأمواتَ ما يُؤذي الأحياءَ ، وكيف يَسَعُ أحداً أنْ يُقْدِمَ علىٰ شيءٍ من ذلك ، والله تعالىٰ يقول : (إنِّي لأغضبُ لأوليائي كما يغضبُ اللَّيثُ الحَرِدُ)[١] .

وفي روايةٍ عندَ الإمام أحمدَ رحمه الله تعالىٰ عن وهبِ بن منبِّه قال : (قال الله عزَّ وجلَّ لموسىٰ عليه السَّلامُ حينَ كلَّمه ربُّه جلَّ وعلا : اْعلم : أنَّ مَنْ أهانَ لي وليّاً ؛ فقد بارزني بالمحاربةِ ، وبادَأني[٢] ، وعرَّض نفسَه ودعاني إليها ، وأنا أسرعُ شيءٍ إلىٰ نُصرةِ أوليائي ، أفيظنُّ الَّذي يحاربُني أنْ يقاومني ، أو يظنُّ الَّذي يبارزني أنْ يُعجزَني ، أو يسبِقَني ، أو يفوتَني ؟! كيف وأنا ثائر لهم في الدنيا والآخرة ، فلا أَكِلُ نُصرتَهم إلىٰ غيري ؟!)[٣] .

---

(١) ذكره الديلمي في « الفردوس » (٤٤٧٥) من حديث أنس رضي الله عنه ، وعزاه الحافظ ابن حجر في « تسديد القوس » للطبراني في « الأوسط » ، وعزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٣٥٣/٧) لابن أبي الدنيا في كتاب « الأولياء » ، والترمذي في « نوادر الأصول » ، وابن مردويه ، وأبي نعيم في « الحلية » ، وابن عساكر في « تاريخه » من حديث أنس رضي الله عنه ، ولفظه في « الفردوس » : « قال الله عز وجل : مَن أهان لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة وإني لأسرع شيء إلىٰ نصرة أوليائي ، إني لأغضب لهم كما يغضب الليث الحرب » ، وفي « عقود الجمان » (ص٢٩) : « كما يغضب الليث للجرو » .

(٢) في المخطوط : (وناداني) ، ولعل الصواب ما أثبت ، كما في « الزهد » للإمام أحمد .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في « الزهد » (١١٩/١-١٢٤) من حديث طويلٍ عن سيدنا موسىٰ عليه السلام .

فتأمَّل ثُمَّ تأمَّل ، وٱحذَر أنْ تخوضَ غمرةَ هذه اللُّجَّة المهلكة ؛ فإنَّ الله تعالىٰ لا يبالي بكَ في أيِّ وادٍ هلكتَ .

ومِنْ ثمَّ قال الحافظ أبو القاسم بن عساكر في كتابه « تبيينُ كذب المفتري فيما نُسِبَ للإمام أبي الحسن الأشعريِّ » : (لحومُ العلماءِ مسمومةٌ ، وهتكُ أستارِ منتقصِيهم معلومةٌ) .

وقال أيضاً : (لحومُ العلماءِ سمٌّ ، من شمَّها ؛ مرضَ ، ومَنْ ذاقَها ؛ ماتَ) .

قالَ : وقد جمعَ العلماءُ فضائلَهم ، وٱعتنوا بسِيَرِهم وأخبارهم ، فمَنْ قرأَ فضائلَ أبي حنيفةَ ومالكٍ والشافعيِّ ـ رحمهمُ الله ـ بعدَ فضائلِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ ـ رضوانُ الله تعالىٰ عليهم أجمعين ـ وٱعتنىٰ بها ، ووقفَ علىٰ كريم سيرهم وهَدْيهم ؛ كان ذلك له عملاً زاكياً ، نفعنا الله تعالىٰ بحبِّ جميعِهم .

ومَنْ لم يحفظْ مِن أخبارهم إلاَّ ما يُذكَرُ مِن قولِ بعضهم في بعضٍ على الحَسَد والهَفَواتِ والغَضَب ؛ حُرِمَ التَّوفيقَ ، ودخلَ في الغِيبَة ، وحادَ عن الطَّريق ، جعلنا الله وإيَّاك ممَّن يسمعُ القولَ فيتَّبعُ أحسنَه .

الخامسُ : أنَّ أئمةً حفَّاظاً ترجموا هذا الإمامَ ، وأطالوا في ترجمته قديماً وحديثاً ، فَقَصَدْتُ أنْ أنتظِمَ في سِلْكِهم ؛ لتعودَ عليَّ بركةُ هذا الإمام كما عادتْ عليهم ، وقد روىٰ ٱبنُ الجوزيِّ عن سفيانَ بن عيينةَ أنَّه قال : (عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة)[1] ، وأنْ أُلخِّصَ جميعَ ما ذكروه بأوجَهِ عبارةٍ ، وأبلغ إشارةٍ ، مُعرِضاً عن ذِكْرِ الأسانيدِ ، مُعوِّلاً علىٰ ما بَسَطُوه منها في كتبهم ، ممَّا يُزِيلُ الشَّكَّ والتَّرديدَ ؛ لإعراضِ النَّاس عَنِ المطوَّلاتِ ، وإكبابِهم على المختصراتِ ؛ لما أنَّ الهِمَمَ قد تقاصرتْ ، والأغراضَ الفاسدةَ المنافيةَ للدَّأبِ في العلوم قد تكاثرتْ ، فلا ترىٰ إلاَّ وَلْهَاناً أمسكَ أشِعَّةَ القمرِ يحسبُها قضبانَ الذَّهبِ ، أو غريقاً في بحرِ شَهَواتِهِ الَّتي أشغلتْهُ عَنِ التَّطَلُّعِ إلىٰ أدنىٰ كمالٍ أو أدبٍ .

* * *

(١) ٱنظر « صفة الصفوة » (١/ ٤٥) .

الفصلُ الثَّاني
في ذكر نسبه رضي الله عنه

ٱختلفوا فيه : فقال أكثرُهم ـ وصححه المحقِّقون ـ : إنَّه مِنَ العَجَم ، وعليه ما أخرجَ الخطيبُ عن عمرَ بنِ حمَّادٍ ولدِه : أنَّه ٱبنُ ثابتِ بنِ زُوطَىٰ ـ أي : بضمِّ الزَّاي ؛ كمُوسَىٰ ، وفتحِها ؛ كسَلمَىٰ ـ ٱبنِ ماه ، مِن أهل كابُل ـ أي : بضمِّ الموحَّدة ، بلدةٌ مِن إقليمٍ متاخِمٍ للهند[١] ـ مَلَكَه بنو تيمِ الله بنِ ثعلبةَ ، فأسلَمَ ، فأعتقوه ، ووُلِدَ ثابتٌ على الإسلام .

وقيلَ : مِن أهل الأنبارِ ـ بفتح الهمزة ـ ثمَّ ٱنتقل لِنَسَا ـ بفتحِ أوَّلَيْه ، وبالقصرِ ـ فوُلِدَ له بها أبو حنيفةَ ، فلمَّا ترَعرعَ ؛ ٱنتقل به .

وقيل : مِن أهل ترمِذ .

ولا مانعَ أنَّه نزلَ هذهِ البلادَ الأربعةَ ، فنقلَ كلٌّ ما حفظه .

وترمذ ـ بتثليثِ أوَّله ، وضمِّ الميمِ وكسرها ، وبالذَّال المعْجَمَة ـ مدينةٌ على طَرَفِ جَيْحُون .

وأَخرجَ أيضاً عن إسماعيلَ بنِ حمَّادٍ ـ أخي عمرَ المذكورِ ـ : أنَّه قال : إنَّ ثابتَ بنَ النُّعمانِ بنِ المَرْزُبان ـ أي : بفتح ، فسكونٍ ، فضمٍّ للزَّاي ، وقد يُفتَح ، معرَّبٌ : الرَّئيس ـ مِن أبناءِ فارسَ الأحرارِ ، وواللهِ ما وقعَ لنا رِقٌّ قطُّ ، ذهبَ ثابتٌ إلى الإمام عليِّ بن أبي طالبٍ كَرَّم الله وجهَهُ ورضي عنه صغيراً ، فدعَىٰ له بالبركة فيه وفي ذريَّته ، ونَحنُ نرجوا مِنَ الله تعالىٰ أنْ يكونَ ٱستجابَ ذلك فينا .

---

(١) في المخطوط : من إقليم متأخِّرٍ بالهند ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص٣٧) .

وأهدى النُّعمانُ[1] إلىٰ عليٍّ رضي الله عنه فالوذَجاً يومَ النَّيْروز ـ أي : بفتحِ أوَّله ، معرَّبٌ : يومٌ جديدٌ مِن أعيادهم ـ فقال : نَوْرِزُونا كلَّ يومٍ .

وقيلَ : كان ذلك في المِهرجان ـ أي : معرَّبٌ : محبَّةُ الرُّوحِ ، مركَّبٌ مِن مِهر : بكسر أوَّله ، وجان ـ فقال عليٌّ كرَّم الله وجهه مَهْرِجُونا كلَّ يوم[2] .

وتخالُفُ الأخوين[3] في أنَّ والدَ ثابتٍ النُّعمانُ أو زُوطَىٰ ، وجدَّهُ المَرْزُبان أو ماه ، أُجيبَ عنه : بأنَّه يُحتملُ أنْ يكونَ لكلٍّ ٱسمانِ ، أوِ ٱسمٌ ولقبٌ ، أو : معنىٰ زُوطَىٰ : النَّعمان ، والمرزبان : ماه .

وتَخَالُفُهما في مَسِّ الرِّقِّ يُجابُ عنه : بأنَّ مَنْ أثبتَه ؛ أرادَ في الجدِّ ، ومَن نفاه ؛ أراد في الأبِ الَّذي هو ثابتٌ ، لكن قال ولدٌ لإسماعيلَ المذكور : إنَّهم موالي ، وإنَّ المسبيَّ مِنْ كابُل هو ثابتٌ ، فٱشترته ٱمرأةٌ مِن بني تيمِ الله فأعتقته .

وقيل : ثابتُ بنُ طاووسَ بنِ هرمزَ ملكِ بني ساسانَ .

وقيل : إنَّه عربيٌّ ؛ فزوطَىٰ مِن بني يحيَى بنِ زيدِ بنِ أسد ـ وفي نسخةٍ : ٱبنِ راشدٍ ـ الأنصاريِّ ، وردَّ .

وقد رَجَّحَ جماعةٌ مِن أصحابِ المناقبِ ما مرَّ عن حفيدَيْه ؛ فإنَّهما أعرفُ بنسَبِ جَدِّهِما .

* * *

(١) أي : النعمان بن المرزبان ، جدُّ الإمام أبي حنيفةَ رضي الله عنه .
(٢) ٱنظر الروايات في « تاريخ بغداد » (١٣/ ٣٢٤ـ٣٢٦) .
(٣) أي : عمر بن حمَّاد وإسماعيل بن حمَّاد .

الفصلُ الثَّالثُ

في مولده

الأكثرونَ علىٰ أنَّه وُلِدَ سنةَ ثمانينَ ، في الكوفةِ ، في خلافةِ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ ، وردُّوا ما شذَّ به بعضهم : أنَّه وُلِدَ سنةَ إحدَىٰ وستِّين[1] .

* * *

(١) أنظر « تاريخ بغداد » (١٣/ ٣٣٠) .

الفصلُ الرَّابعُ
في ٱسمه

ٱتَّفقوا علىٰ أنَّه النعمانُ ، وفيه سرٌّ لطيفٌ ؛ إذ أصلُ النُّعمانِ : الدَّمُ الَّذي به قِوامُ الأبدانِ ، ومِن ثَمَّ ذهب بعضهم إلىٰ أنَّه : الرُّوح ، وأبو حنيفةَ رضي الله عنه به قِوامُ الفِقه ، ومنه منشأُ مداركِهِ وعويصاته .

أو : نَبْتٌ أحمرُ طيِّبُ الرِّيحِ ، الشقيقُ أو الأُرجوانُ ـ بضمِّ الهمزةِ ـ فأبو حنيفةَ رضي الله عنه طابَتْ خِلالُهُ ، وبَلَغَ الغايةَ كمالُهُ .

أو : فَعَلانُ مِنَ النِّعمةِ ، فأبو حنيفةَ نعمةُ الله على خلقِه .

وتحذفُ (أل) عندَ التَّنكيرِ والنِّداءِ والإضافةِ ، وحذفُها لغيرِ ذلك نادرٌ ، وقال ٱبنُ مالكٍ : حذفُها وإثباتُها سِيَّانِ ، وٱعترِضَ .

و[ٱتفقوا] علىٰ أنَّ كنيتَه : أبو حنيفةَ ، مؤنَّثُ حنيفٍ ، وهو النَّاسكُ أوِ المسلمُ ؛ لأنَّ الحنَفَ الميلُ ، والمسلمُ مائلٌ إلى الدِّينِ الحقِّ (١) .

قيلَ : سببُ تكنِيَتِه بذلك : ملازمتُه للدَّواةِ المسمَّاةِ حنيفةً بلُغَةِ العِراقِ .

وقيل : كانت له بنتٌ تُسمَّىٰ بذلك ، ورُدَّ : بأنَّه لا يُعلَمُ له ولدٌ ذكَرٌ ولا أُنثَىٰ غيرُ حمَّادٍ .

وأخرجَ الخطيبُ وغيرُهُ عنه بسندٍ فيه ٱنقطاعٌ : (لا يُكْنَىٰ بكنيتي بعدِي إلاَّ

---

(١) وربما قيل : كيف الحنيف هو المسلم ، وأصل معناه في اللغة : الميل ؟
والجواب : أن المسلم سمِّي حنيفاً نسبة إلى الحنيفية لقب سيدنا إبراهيم ، وهو في حقِّه لقبُ مدح باتفاق ؛ وذلك أن الناس يوم ظهور مِلَّة إبراهيم كانوا في ضلالة عمياء ، فجاء دين إبراهيم مائلاً عنهم ، فلُقِّبَ بالحنيف ، ثم صار الحنيف لقب مدح بالغلبة .

مجنونٌ)[1] .

قالوا : فرأَيْنا عدَّةً تكَنَّوا بها ، وكانت عقولُهم ضعيفةٌ ، وعورضوا : بأنَّه تكَنَّىٰ بها نحوُ ثلاثينَ ، وكانوا أئمةً علماءَ ؛ كالإتقاني ، والدَّينوري ، ولم يُسبَقْ بهذه الكُنية ، نعم ؛ وُجدَتْ لتابعينَ مجهولينَ .

* * *

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٣/ ٣٣٠ـ٣٣١) عن إبراهيم بن عمر بن حمَّاد بن أبي حنيفة ، وقال الإمام الصَّالحي الشَّامي : (وفي صحَّة ذلك عن الإمام أبي حنيفة نظر ، وإبراهيم لم يدرك جدَّ أبيه ، فروايته عنه منقطعة) ، انظر « عقود الجمان » (ص٤١) .

الفصلُ الخامسُ
في صورته

قال أبو يُوسفَ رحمه الله : كانَ [أبو حنيفةَ] ربْعَةً مِن أحسن النَّاس صورةً وأبلغِهم نطقاً ، وأحلاهم نغمةً ، وأبْيَنِهم حجَّةً علىٰ ما يريد[1] .

وقال [عمرُ بن] حمَّادِ ولدِه : كان [أبو حنيفةَ] طُوَالاً ، تعلوه سُمرةٌ[2] .

[وروى القاضي أبو القاسم بن كأس ، عن حماد بن أبي حنيفةَ : أنَّ أباه كان] جميلاً ، حَسَنَ الهيئةِ ، لا يتكلَّمُ إلاَّ جواباً ، ولا يخوضُ فيما لا يعنيهِ[3] .

ولا تَنافِيَ بينَ كونِه ربْعَةً وكونِهِ طُوَالاً ؛ لأنَّه قد يكونُ مع كونِهِ ربْعةً ، أقربَ إلى الطُّولِ ، كما حرَّرتُهُ في « شرحِ شمائلِ التِّرمذيِّ » .

وقالَ ٱبنُ المباركِ : كانَ حسنَ الوجهِ والثيابِ[4] .

* * *

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣٠ـ٣٣١) .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣٠) .
(٣) أنظر « عقود الجمان » (ص٤٣) .
(٤) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣٦) .

الفصلُ السَّادسُ

فيمن أدركه مِنَ الصَّحابة رضي الله تعالىٰ عنهم

صحَّ ـ كما قاله الذَّهبيُّ ـ : أنَّه رأَىٰ أنسَ بنَ مالكٍ وهو صغيرٌ[1] .

وفي رواية : (رأيتُه مراراً وكان يخْضِبُ بالحُمرة)[2] .

وأكثرُ المحدِّثين علىٰ أنَّ التابعيَّ مَنْ لقِيَ الصَّحابيَّ وإن لم يَصحبْه ، وصحَّحَهُ النوويُّ كٱبن الصَّلاح[3] .

وجاء مِن طرقٍ : أنَّه روَىٰ عن أنسٍ أحاديثَ ثلاثةً ، لكن قال أئمةُ الحديث : مدارُها علَىٰ مَنِ ٱتَّهمَهُ الأئمةُ بوضعِ الأحاديث[4] .

وفي « فتاوى شيخِ الإسلامِ ٱبن حجر » : (أنَّه أدركَ جماعةً مِنَ الصَّحابةِ كانوا بالكوفة ، بعد مولده بها سنةَ ثمانينَ ، فهو مِن طبقةِ التَّابعينَ ، ولم يثبتْ ذلكَ لأحدٍ مِن أئمةِ الأمصارِ المعاصرينَ له ؛ كالأوزاعيِّ بالشَّامِ ، والحمَّادَيْن بالبصرةِ ، والثوريِّ بالكوفةِ ، ومالكٍ بالمدينةِ الشَّريفةِ ، واللَّيْثِ بنِ سعدٍ بمصرَ) انتهىٰ .

---

(١) حيث قال الذهبيُّ في « سير أعلام النبلاء » (٣/ ٣٨٧) : (وإنَّما المحفوظ أنَّه رأىٰ أنس بن مالك لمَّا قَدِم عليهمُ الكوفةَ) .

(٢) أخرجها ابن سعد في « طبقاته » علىٰ ما ذكره الصالحي الشامي في « عقود الجمان » (ص٤٩) .

(٣) ٱنظر « مقدمة ابن الصلاح » (٣٠٢) ، و« التقريب » (النوع الأربعون : معرفة التابعين) .

(٤) أسندها الحافظ الصالحي في « عقود الجمان » (ص٥٤) ، ثم قال : (ومدارها علىٰ أحمد بن محمد بن الصلت الحمانيْ الكوفي ، ٱتَّهمَهُ أئمة الحديث بالوضع) ، وٱنظر « لسان الميزان » (١/ ٦١٢) .

وحينئذٍ فهو مِن أعيان التَّابعينَ ، الَّذين شمِلَهم قولُه تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : ١٠٠] .

وذكر جماعةٌ مِمَّن صنَّفَ في المناقبِ وغيرُهم : أنَّه سمعَ أيضاً مِن جماعةٍ مِنَ الصَّحابة غير أَنسٍ .

منهم : عمرو بن حُرَيْثٍ ، وآعترضَ : بأنَّ الصَّحيحَ : أنَّه ماتَ سنةَ خمسٍ وثمانينَ ، والقولُ بأنَّه عاشَ إلىٰ سنةِ ثمانٍ وتسعينَ لم يثبت(١) .

وأُجيبَ : بأنَّ الصَّوابَ الَّذي عليهِ جمهورُ المحدِّثينَ ، وآستقرَّ عليهِ العملُ : أنَّ الصَّغيرَ إذا ميَّزَ ؛ صحَّ سماعُه وإنْ كانَ آبنَ خمسِ سنينَ [أو أقلَّ] .

ومنهم : عبدُ الله بنُ أنيس الجُهنيُّ ، وآعترضَ : بأنَّه ماتَ سنةَ أربعٍ وخمسينَ .

وأجيب : بأنَّ هذا آسمٌ لخمسةٍ مِنَ الصَّحابةِ ، فلعلَّ مَنْ روىٰ عنه أبو حنيفةَ واحدٌ غير الجهنيِّ المشهورِ ، ورُدَّ : بأنَّ غيرَ هذا لم يدخلِ الكوفةَ .

وأخرجَ بعضُهم بسندهِ إلىٰ أبي حنيفةَ : قال : وُلدتُ سنةَ ثمانينَ ، وقَدِمَ عبدُ الله بنُ أنيس صاحبُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم الكوفةَ سنةَ أربعٍ وتسعينَ ، ورأيتُه وسمعتُ منْه عنْ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « حُبُّكَ الشَّيءَ يُعمِي ويُصِمُّ »(٢) ، وآعترُضَ : بأنَّ في هذا السَّندِ مجهولِينَ ، وبأنَّ الَّذي دخلَ الكوفةَ آبنُ أنيس الجهنيُّ هذا ، وقد تقرَّرَ : أنَّه ماتَ قبلَ ولادةِ أبي حنيفةَ بدهرٍ .

---

(١) انظر « الإصابة » (٢/ ٥٣١) .

(٢) أخرجه من حديث عبد الله بن أنيس آبنُ عساكر في « تاريخه » (١٣/ ٣١٦) ، والصالحي في « عقود الجمان » (ص٥٦) ، وقال ابن عساكر : (هذا حديث منكر بهذا الإسناد) ، لكن جاء من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عند أبي داود (٥١٣٠) ، والبيهقي في « الشعب » (٤٠٧) ، وأحمد (٥/ ١٩٤) ، والقضاعي (٢١٩) ، والطبراني في « الأوسط » (٤٣٥٦) ، وغيرهم .

ومنهم : عبدُ الله بنُ الحارثِ بن جَزْءِ الزُّبيديُّ ـ بفتحِ الجيمِ ، وسكونِ الزَّاي ، وبالهمزِ ـ والزُّبيديُّ : بضمِّ الزَّاي مصغَّراً ، وٱعترضَ : بأنَّه ماتَ سنةَ ستٍّ وثمانين بمصرَ[١] ، بسقطِ أبي تُرابٍ[٢] ـ قرية مِنَ الغربيَّةِ قُرْبَ سَمَنُّود والمحَلَّة ـ وكان مقيماً بها .

وأمَّا ما جاءَ عن أبي حنيفةَ رضي الله عنه مِنْ أنَّه حجَّ معَ أبيهِ سنةَ ستٍّ وتسعينَ ، وأنَّه رأىٰ عبدَ الله هذا يُدرِّسُ بالمسجدِ الحرامِ ، وسمعَ منهُ حديثاً ؛ فردَّه جماعةٌ ـ منهم الشيخُ قاسمُ الحنفيُّ [ابن قطلوبغا] مِن مشايخِ مشايخنا ـ بأنَّ سندَ ذلك فيهِ قلبٌ وتحريفٌ ، وفيه كذَّابٌ بٱتفاقٍ[٣] ، وبأنَّ ابنَ جَزْءٍ ماتَ بمصرَ ولأبي حنيفةَ ستُّ سنينَ ، وبأنَّ عبدَ الله ابنَ جَزْء هذا لم يدخل الكوفةَ في تلكَ المدَّةِ .

ومنهم : جابرُ بنُ عبدِ الله ، وٱعترضَ : بأنَّه ماتَ سنةَ تسعٍ وسبعينَ ، قبلَ ولادةِ أبي حنيفةَ بسنةٍ ، ومِنْ ثَمَّ قالوا في الحديثِ المرويِّ عنْ أبي حنيفةَ عن جابرٍ : أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم أمَرَ مَن لم يُرزَق ولداً بكثرةِ الاستغفارِ والصَّدقةِ ، ففعل ، فوُلِدَ له تسعةُ ذكورٍ : إنَّه حديثٌ موضوعٌ[٤] .

ومنهم : عبدُ الله بنُ أبي أوفَىٰ ، وتُعُقِّبَ : بأنَّه ماتَ سنةَ خمسٍ أو سبعٍ وثمانينَ ، وأجيبَ : بما مرَّ في عمروِ بنِ حريثٍ [بأنَّ الصغيرَ إذا ميَّز ؛ صحَّ سماعُهُ] .

---

(١) في سنة وفاة ابن جَزْء رضي الله عنه خلافٌ ، فقيل : توفي سنة خمس ، وقيل : سبع ، وقيل : ثمانٍ وثمانين ، والراجح والأشهر : أنَّه توفي سنة ستٍّ وثمانين كما في « الإصابة » (٢/ ٢٩١) و « سير أعلام النبلاء » (٣/ ٣٨٨) ، وهو آخر الصحابة موتاً بمصر ، ولا دليل علىٰ عدم سماع الإمام منه بالاعتماد علىٰ سنة وفاته ؛ إذ يصح سماع الصبي المميز ، وهذا بفرض لقائهما ، وإنما المعوَّل عليه في رد لقائه ما يأتي مِن أنَّ عبد الله بن جَزْء لم يدخلِ الكوفةِ في تلك المدَّة .

(٢) في المصادر : (سفط القدور) ، وسفط : بالفاء ، كما نص في « معجم البلدان » (٣/ ٢٢٤) ، والقدور : جمع قِدْر .

(٣) ويؤيده كلام الذهبيِّ في « سِيَر أعلام النبلاء » (٣/ ٣٨٧) .

(٤) انظر « عقود الجمان » (ص٥٩)

ومِنْ ثَمَّ جاءَ عن أبي حنيفةَ : أنَّه روىٰ عن عبدِ الله هذا ، الحديثَ المتواترَ : « مَنْ بنىٰ لله مسجداً ولو كمَفْحَصِ قَطاةٍ ـ أي : بفتح الميم ـ بنى اللهُ له بيتاً في الجنَّة » ، قال بعضُهم : لعلَّ أبا حنيفةَ سمعه منه وعمرُه خمسٌ أو سبعٌ[1] .

ومنهم : واثِلَةُ ـ بكسرِ الثَّاءِ المثلَّثةِ ـ ابنُ الأسقعِ ـ بالقَافِ ـ روىٰ عنه حديثين : « لا تُظهرِ الشَّماتةَ بأخيكَ ، فيُعافِيَه اللهُ ويبتليكَ » ، « دَعْ ما يَريبُك إلىٰ ما لا يَريبُك » .

الأوَّل : رواه التِّرمذيُّ من وجهٍ آخرَ ، وحسَّنَه .

والثَّاني : جاءَ مِنْ روايةِ جمعٍ مِنَ الصَّحابةِ ، وصحَّحهُ الأئمة[2] .

وٱعترُضَ : بأنَّه ماتَ سنةَ ثلاثٍ أو خمسٍ وثمانينَ ، وجوابُه : ما مرَّ آنفاً .

ومنهم : معقل بنُ يسار ، وٱعترُضَ بأنَّه ماتَ في إمارةِ معاويةَ رضي الله عنه ؛ ومعاويةُ ماتَ سنةَ ستِّين .

ومنهم : أبو الطُّفيل عامرُ بنُ واثلةَ ، ووفاتُه كانت سنةَ ٱثنتينِ ومئةٍ بمكَّةَ ، وهو آخرُ الصَّحابة موتاً في جميع الأرض .

---

(١) ذكر ذلك الصالحي في « عقود الجمان » (ص٥٩) ، وقد ساق الحديث بسنده إلى الإمام أبي حنيفة ، والحديث وإن كان صحيحاً ، وجاء من طرقٍ عدَّة من حديث عمر وعثمان وابن عباس وأبي ذر وغيرهم ، رضي الله عنهم ، لكنه من هذا الطريق مشكل ؛ فإنَّه عين طريق الحديث السابق .

(٢) أخرج الأول من طريق الإمام عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه الصالحيُّ في « عقود الجمان » (ص٥٩) ، وجاء من وجه آخر عن واثلة عند الترمذي (٢٥٠٦) ، والبيهقي في « الشعب » (٦٣٥٥) ، وغيرهما ، وفيه مقال .
وأخرج الثاني من طريق الإمام عن واثلة رضي الله عنه الصالحيُّ في « عقود الجمان » (ص٦٠) ، وجاء من وجه آخر عن واثلة رضي الله عنه عند أبي يعلىٰ (٧٤٩٢) ، والطبراني في « الكبير » (٢٢/ ٨١) ، وفي الباب عن الحسن بن علي ، وأنس بن مالك رضي الله عنهم .

ومنهم : عائشةُ بنتُ عجردٍ ، وٱعترُضَ : بأنَّ حاصلَ كلامِ الذَّهبيِّ ، وشيخِ الإسلامِ ابنِ حجرٍ : أنَّ هذه لا صحبةَ لها ، وأنَّها لا تكادُ تُعرَفُ[1] ، وبذلك رُدَّ ما رُوِيَ : أنَّ أبا حنيفةَ روىٰ عنها هذا الحديثَ الصَّحيح : « أكثرُ جندِ الله تعالىٰ في الأرض الجرادُ ، لا آكُلُه ولا أُحَرِّمُه »[2] .

ومنهم : سهلُ بنُ سعدٍ ، ووفاتُه سنةَ ثمانٍ وثمانينَ ، وقيل : بعدَها[3] .

ومنهم : السَّائبُ بنُ خلَّادِ بنِ سويدٍ ، ووفاتُه سنةَ إحدىٰ وتسعينَ .

ومنهم : السَّائبُ بنُ يزيدَ بنِ سعيدٍ ، ووفاتُه سنةَ إحدىٰ ، أوِ ٱثنتينِ ، أو أربعٍ وتسعينَ .

ومنهم : عبدُ الله بنُ بُسْرٍ ، ووفاتُه سنةَ ستٍّ وتسعينَ .

ومنهم : محمودُ بنُ الرَّبيعِ ، ووفاتُه سنةَ تسعٍ وتسعينَ .

ومنهم : عبدُ الله بنُ جعفرٍ ، وٱعترضَ : بأنَّه ماتَ سنةَ ثمانينَ ، بأرضِ حمصَ[4] .

ومنهم : أبو أُمامةَ ، وٱعترضَ : بأنَّه ماتَ سنةَ إحدىٰ وثمانينَ ، بأرضِ حمصَ[5] .

تنبيهٌ : قال بعضُ متأخِّري المحدِّثين ممَّن صنَّفَ في مناقبِ الإمامِ أبي حنيفةَ كتاباً حافلاً ما حاصله : (جَزَمَ خلائقُ من أئمةِ الحديث بأنَّه لم يسمعْ مِنْ أحدٍ مِنَ

---

(١) أنظر « ميزان الاعتدال » (٢/ ٣٦٤) ، و« لسان الميزان » (٤/ ٣٨٥) .

(٢) أخرجه من حديث سلمان رضي الله عنه أبو داود (٣٨١٣) ، وابن ماجه (٣٢١٩) ، والبيهقي (٩/ ٢٥٧) .

(٣) وهو قول البخاري وشيخه ، وقال الذهبي في « السِّيَر » (٣/ ٤٢٣) : (ذكر عدد كبير وفاتَه في سنة إحدىٰ وتسعين) ، وقيل غيرها .

(٤) يفهم من كلام الحافظ ٱبن حجر في « الإصابة » (٢/ ٢٨٩) : أنَّه توفِّي بالمدينة المنورة .

(٥) وقيل : سنة ستٍّ وثمانين .

الصَّحابةِ شيئاً ، وٱحتجُّوا بأشياءَ ؛ منها : أنَّ أئمةَ أصحابهِ الأكابر ؛ كالإمامِ أبي يوسفَ ، ومحمدٍ ، وٱبنِ المباركِ ، وعبدِ الرَّزَّاقِ ، وغيرِهم ؛ لم ينقلوا عنه شيئاً من ذلك ، ولو كان ؛ لنقلوه ؛ فإنَّه ممَّا يتنافسُ فيه المحدِّثونَ ، ويَعظُمُ ٱفتخارهم بهِ ، وبأنَّ كلَّ سندٍ فيه أنَّه سمعَ مِنْ صحابيٍّ ؛ لا يخلو مِنْ كذَّابٍ ، وبأشياءَ أُخرَ .

قالوا : وأمَّا رؤيتُه لأنَسٍ ، وإدراكُه لجماعةٍ مِنَ الصَّحابة بالسِّنِّ ؛ فصحيحانِ لا شكَّ فيهما .

وما وقعَ للعينيِّ : أنَّه أثبتَ سماعَه لجماعةٍ مِنَ الصَّحابة ؛ ردَّه عليهِ صاحبُه الشَّيخُ الحافظ قاسمٌ الحنفيُّ [ابن قطلوبغا] .

والظَّاهرُ : أنَّ سببَ عدم سماعهِ مِمَّن أدركَهُ مِنَ الصَّحابةِ ؛ أنَّه أوَّلَ أمرهِ ٱشتغلَ بالاكتسابِ ، حتَّىٰ أَرشدَهُ الشَّعبيُّ ؛ لما رأىٰ مِنْ باهِرِ نجابتهِ ، إلى الاشتغالِ بالعلمِ ، ولا يَسَعُ مَنْ له أدنىٰ إلمامٍ بعلمِ الحديثِ أنْ يذكرَ خلافَ ما ذكرتُه) ٱنتهىٰ حاصلُ كلامِ ذلك المحدِّثِ[1] .

وقاعدةُ المحدِّثينَ : أنَّ راوي الاتِّصالِ مُقدَّمٌ علىٰ راوي الإرسالِ أو الانقطاعِ ؛ لأنَّ معه زيادةَ علمٍ[2] تؤيِّدُ ما قالَه العينيُّ ، فٱحفظْ ذلك ؛ فإنَّه مهمٌّ .

* * *

(١) القائل هو الإمام الصَّالحي الشَّامي في « عقود الجمان » (ص٦٢) ، وهو صاحب الأصل الذي ٱختصره الإمام الهيتمي رحمه الله بهذا الكتاب .

(٢) وزيادة الثقة مقبولة إذا خلا طريق إثباتها عن علَّة .

الفصلُ السَّابع
في ذكْرِ شيوخه

هم كثيرون ، لا يسعُ هذا المختصرُ ذكرَهم ، وقد ذكرَ منهمُ الإمامُ أبو حفصٍ الكبيرُ أربعةَ آلافِ شيخٍ ، وقال غيرُه : له أربعةُ آلافِ شيخٍ مِنَ التَّابعينَ ، فما بالك بغيرهم .

منهم : اللَّيثُ بنُ سعدٍ ، وكذا مالكُ بنُ أنسٍ إمامُ دارِ الهجرةِ ، علىٰ ما ذكره الدارَقطنيُّ وجماعةٌ ، آخرُهم أبو محمَّدٍ العينيُّ ، بل قال بعضُهم : إنَّه رأىٰ في « مُسندِ الإمامِ أبي حنيفةَ » التحديثَ عنْ مالكٍ ، وهذانِ الإمامانِ من جملةِ الآخِذِينَ عنه .

وعدَّدَ بعضُ المترجِمين مشايخَه بما يطولُ ذكرُه ؛ فلذا حذفتُه[1] .

* * *

(١) يريد به الإمامَ الصَّالحيَّ في « عقود الجمان » (ص٦٣) .

الفصلُ الثَّامنُ
في ذكر الآخذين عنه الحديث والفقه

قيل : ٱستيعابُهم متعذِّرٌ لا يمكنُ ضبطُهُ ، ومِنْ ثَمَّ قالَ بعضُ الأئمةِ[١] : (لم يظهرْ لأحدٍ مِنْ أئمةِ الإسلامِ المشهورينَ مثلُ ما ظهرَ لأبي حنيفةَ مِنَ الأصحابِ والتّلاميذِ ، ولم ينتفعِ العلماءُ وجميعُ النَّاسِ بمثلِ ما ٱنتفعوا بهِ وبأصحابهِ في تفسيرِ الأحاديثِ المشْتَبِهةِ ، والمسائلِ المستَنْبَطَةِ ، والنَّوازلِ ، والقَضاءِ والأحكامِ ، جزاهم الله تعالىٰ خيراً) .

وقد ذَكرَ منهمْ بعضُ متأخِّري المحدِّثينَ في ترجمته نحوَ الثمان مئة ، مع ضبطِ أسمائهم ونسبهم ، بما يطولُ ذكرُه[٢] .

* * *

---

(١) القائل هو الحافظ أبو محمد الحارثي ، كما في « عقود الجمان » (ص٨٩) .

(٢) مراد المؤلِّف ببعض متأخري المحدِّثين ، الإمام الصالحيُّ الشَّاميُّ ، في « عقود الجمان » (ص٩٠) .

الفصلُ التَّاسعُ
في مبدأ أمره ونشأتِه وسببِ ٱشتغاله بالعلم

سبقَ أنَّ الصَّحيحَ : أنَّه وُلدَ في الكوفةِ ونشأَ بها ، وأنَّه لم يجدْ في حالِ ترعْرُعِهِ مَنْ يُرشدُهُ إلى الأخذِ عمَّن أدركَهُ مِنَ الصَّحابةِ ؛ فٱشتغلَ بالبيع والشِّراءِ ، إلىٰ أنْ قيَّضَ اللهُ له الإمامَ الشَّعبيَّ ، فأيقظَهُ إلى العلمِ ، ومجالسةِ العلماءِ ؛ لما رأىٰ فيه مِنَ التَّيقُّظِ والنَّجابَةِ ، فوقعَ في قلبهِ قولُهُ ؛ فتركَ السُّوق وأخذَ في العلمِ ، فنظرَ في علمِ الكلامِ ، فبلغَ فيهِ مبلغاً يشارُ إليه بالأصابع ، وأُعطِيَ فيه جدَلاً ، فمضىٰ عليهِ زمنٌ بهِ يخاصمُ ، وعنه يناضلُ ، حتَّىٰ دخلَ ٱلبَصرة ـ لأنَّ أكثرَ الفِرَقِ كانَتْ بها ـ نيِّفاً وعشرينَ مرَّةً[1] ، يُقيمُ في بعضِ المرَّاتِ سنَةً أو أكثرَ ، ينازِعُ تلكَ الفِرَقَ ؛ لأنَّه كانَ يَعُدُّ الكلامَ أرفعَ العلومِ وأفضَلَها ؛ لكونهِ في أصولِ الدِّين ، ثُمَّ أُلهِمَ أنَّ الصَّحابةَ والتَّابعينَ لم يكونوا كذَلك مع أنَّهم عليهِ أقدرُ وبهِ أعرفُ ، بَلْ نهوا عنه أشدَّ النَّهيِ ، ولم يخوضوا إلاَّ في الشَّرائع ، وأبوابِ الفقهِ ، وتعليمِ النَّاسِ ؛ فكَرِهَ طريقَ الجدَلِ ، وأكَّد ذلك عندَهُ ؛ أنَّه كانَ يجلسُ بالقربِ مِن حلْقةِ حمَّادٍ ، فجاءَتهُ ٱمرأةٌ فسألته عن رجل يريدُ أن يطلِّقَ ٱمرأتَهُ للسُّنَّةِ ، كيفَ يقولُ ؟ فلم يجد جواباً ، فأمرها أنْ تسألَ حمَّاداً ثم تُعْلِمَهُ بجوابه ، ففعلَتْ ، فتركَ الكلامَ وجلسَ في حلْقةِ حمَّادٍ ، فكانَ يحفظُ جميعَ ما يقولُهُ ويخطىءُ أصحابُه ، فأجلسهُ بحِذائه في صدرِ الحلْقةِ عشرَ سنينَ ، فنازعتْهُ نفسُهُ أنْ ينفردَ عنه ، ويستقِلَّ بحَلْقةٍ لنفسهِ ، [فدخل المسجد] ليلةَ عَزْمِه علىٰ فعلِ ذلك في صَبيحتها ، [فلمَّا رآه ؛ لم تَطِبْ نفسُه أن يعتزله ، فجلس إليه][2] ، فجاءَه حينئذٍ نعيُ قريبٍ له ، لا وارثَ له غيرُه ، فٱحتاجَ للسَّفَرِ لأخذِ ماله ، فٱستخلفه في حَلْقته .

وغابَ شهرَيْن ثم قَدِم وقد سُئل في غيابه عن ستِّينَ مسألةٍ لم يكنْ سمِعَها

---

(١) العبارة في المخطوط فيها ٱضطراب ، وصُوِّبت من « عقود الجمان » (ص١٦٢) .
(٢) ما بين معقوفين زيادة من « عقود الجمان » (ص١٦٣) .

منه ، فأجابَ فيها ، ثمَّ عرضَها عليه ، فوافقهُ في أربعينَ ، وخالفهُ في عشرينَ ، فآلىٰ علىٰ نفسه ألاَّ يفارقَهُ حتَّىٰ يموتَ[1] .

وأخرج الخطيبُ وغيرُه عنه : (أنَّه لمَّا أرادَ الاشتغالَ بالعلم ؛ تَصوَّرَ غاياتِ العلوم ، وأنَّ غايةَ الكلام قليلةٌ ، وصاحبُهُ إذا كَمُلَ وٱحتيجَ إليه ؛ لا يقدرُ أنْ يتكلَّمَ جهاراً ، ويُرمىٰ بكلِّ سوءٍ ، وغايةَ علمِ الأدبِ والنَّحوِ والقراءاتِ : الجلوسُ إلى الأحداثِ ؛ لتعليمهم إيَّاها ، وغايةَ الشِّعرِ : المدحُ ، والهَجْوُ ، والكذبُ .

والحديثُ : يحتاجُ إلى العمرِ الطويلِ ، ولعلَّ صاحبَه يُرمىٰ بالكذبِ وسوءِ الحفظِ ، فيصيرُ ذلكَ وَصْمةً فيه إلىٰ يومِ القيامةِ .

قال : ثُمَّ فكَّرتُ في الفقهِ ، فكلَّما قلَّبتُهُ وأدَرتُهُ ؛ لم يزد إلاَّ حلاوةً ، ولم أجد فيه عيباً ، ورأيتُ أمراً لا يستقيمُ طلبُ الدُّنيا والآخرةِ إلاَّ بمعرفته ، فٱشتغلتُ به)[2] .

تنبيهٌ : ٱحذرْ أَنْ تتوهَّمَ مِن ذلك : أنَّ أبا حنيفةَ لم يكنْ له خبرةٌ تامَّةٌ بغيرِ الفقهِ ، حاشا لله ! بَلْ كانَ في العلومِ الشرعيةِ ؛ مِنَ التَّفسيرِ والحديثِ ، و[علوم] الآلة [و] العلومِ الأدبيَّة ، والمقاييسِ الحُكْميَّة ؛ بحراً لا يُجارىٰ ، وإماماً لا يُبَارىٰ ، وقولُ بعضِ أعدائه فيه خلافَ ذلك منشؤُهُ الحسدُ ، ومحبَّةُ التَّرفُّعِ على الأقران ، ورميُهُم بالزُّورِ والبُهتانِ ، ويأبى اللهُ إلاَّ أن يتمَّ نوره .

وممَّا يُكذِّبُ ذلك : أنَّ له مسائلَ فقهيةً بنىٰ أقوالَه فيها علىٰ علم العربيَّة بما إنْ وَقَفَ عليه مَنْ تأمَّلَهُ ؛ لَقَضَىٰ بتمكُّنِهِ مِن هذا العلم بما يُبهِرُ العقلَ .

وأنَّ له مِنَ النَّظمِ البليغِ ما يعجَزُ عنه كثيرٌ مِن نُظَرائه .

وقد أفردَ قراءته ـ الَّتي ٱنفردَ بها ـ بالتَّأليف الزمخشريُّ وغيرُه علىٰ ما يأتي[3] .

---

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣٢) من حديث زفر بن الهذيل .

(٢) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣١) .

(٣) سيأتي في الفصل التاسع والعشرون : أنهم نسبوا إلى الإمام أبي حنيفة حروفاً شاذة ٱختار القراءة بها من خلال تأليف للخزاعي في القراءة نسبه لأبي حنيفة ، ونقله عنه أبو القاسم =

وقد صحَّ عنه : أنَّه كانَ يَختِم في رمضانَ ستِّينَ خَتمةً[1] ، وأنَّه كان يقرأُ القرآنَ كلَّهُ في ركعةٍ .

فزَعْمُ بعضِ حاسديه أنَّه كان لا يحفظ القرآنَ ؛ بَهتٌ وكذبٌ شنيعٌ .

وقال أبو يوسفَ : (ما رأيتُ أعلمَ بتفسيرِ الحديثِ مِن أبي حنيفةَ ، وكانَ أبصرَ بالحديثِ الصحيحِ مِنِّي)[2] .

وفي « جامع التِّرمذيِّ » عنه : (ما رأيتُ أكذبَ مِن جابر الجعفيِّ ، ولا أفضلَ من عطاءِ بنِ أبي رباحٍ)[3] .

وروى البيهقيُّ عنه : أنَّه سُئل عَنِ الأخذِ عَنْ سفيانَ الثوريِّ فقال : (اُكتبْ عنه ؛ فإنَّهُ ثقةٌ ، ما عدا أحاديثَ أبي إسحاقَ عن [الحارث][4] وأحاديثَ جابر الجعفيِّ)[5] .

وروى الخطيبُ عن سفيانَ بنِ عُيينةَ : أنَّه قال : (أوَّلُ مَنْ أقعدني للحديث بالكوفةِ أبو حنيفةَ رضي الله عنه ، قال لهم : هذا أعلمُ النَّاس بحديثِ عمروِ بنِ دينارٍ) .

= الهذلي في « كامله » ، لكن الأئمة الحفاظ المتأخرين كالذهبي وابن حجر ردوا ذلك ، وشنعوا علىٰ مَنِ اغتر به كالزمخشري ، حتىٰ إن السيوطي في « الإتقان » (١/ ٢٥٨) مثَّل لنوع الموضوع بقراءة الخزاعي عن أبي حنيفة ، وقد صرَّح الدارقطني وغيره : (أنَّ الكتاب موضوع لا أصلَ له) ، والصحيح : أنَّه أخذ القراءة عن الإمام عاصم بن أبي النجود أحد السبعة ، وبالجملة : فالإمام أبو حنيفة أعقل من أن يعدل عن القراءات المتواترة إلىٰ قراءة شاذة لا وجه لكثير منها في العربية إلاَّ بتكلُّفٍ شديدٍ ، وانظر « عقود الجمان » (ص٣١٧) .

(١) العبارة في المخطوط فيها اضطراب ، وصُوِّبت من « عقود الجمان » (ص١٦٥) .

(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٠) .

(٣) أخرجه الترمذي في « العلل » (٥/ ٧٤١) .

(٤) العبارة في المخطوط فيها تصحيف صُوِّبَ من « عقود الجمان » (ص١٦٧) .

(٥) عزاه الصالحي في « عقود الجمان » (ص١٦٧) إلى البيهقي في « المدخل » .

وبهذا يُعلمُ جلالةُ مرتبتهِ في الحديثِ أيضاً ، كيف لا وهو يُستأْمَرُ في الثوريِّ ، ويُجْلِسُ ٱبنَ عُيينةَ[1] ؟! .

* * *

---

(١) أي : يُسأل عن الأخذ من حديث الثوري ، ويُجلس ٱبنَ عيينة لتحديث الناس .

الفصلُ العاشرُ
في ٱبتداءِ جلوسهِ للإفتاءِ والتَّدريس

لمَّا ماتَ شيخُهُ حمَّادُ بنُ أبي سليمانَ ـ وكانتِ ٱنتهتْ إليه رئاسةُ الكوفةِ ، والنَّاسُ بهِ أغنياءُ ـ ٱحتاجَ النَّاسُ لمن يجلسُ لهمْ ، فجلسَ ٱبنُهُ ، وٱختلفَ إليه أصحابُ أبيهِ ، فلم يجدوا عندَه ما يُغنيهمْ ؛ لأنَّ الغالبَ عليهِ النَّحوُ والكلامُ ، فجلسَ موسى بنُ أبي كثيرٍ ، فٱحتمله الناس ؛ للُقيِّهِ للأكابرِ ، وإنْ لم يكنْ فارِهاً في الفقهِ ، فخرجَ حاجّاً ، فأجمعَ رأيُهم علىٰ [أبي بكر النهشلي ، وسألوه ، فأبىٰ ، وسألوا أبا بردةَ ، فأبىٰ ، فٱستقرَّ رأيُهم على] أبي حنيفةَ رضي الله عنه ، فأطاعهم ، وقال : ما أُحبُّ أن يموتَ العلمُ ، فٱختلفوا إليه ، فوجدوا عندَه مِنَ العلمِ الغزيرِ في كلِّ بابٍ ، وحسنِ المواساةِ والصَّبرِ عليهم مِمَّا لم يجدوه عندَ غيرِه ؛ فلزِموهُ وتركوا غيرَه .

ثُمَّ تخرَّجوا به طبقةً بعدَ طبقةٍ ، حتَّىٰ صاروا أئمةً في العلمِ والدِّين .

ومِنَ الطَّبقةِ الثَّانيةِ : أبو يوسفَ ، وزفرُ ، وآخرون .

ثُمَّ لم يزلْ أمره يزدادُ عُلوّاً ، وتكثرُ أصحابُه ، حتَّىٰ صارتْ حَلْقتُهُ أعظمَ حَلْقةٍ في المسجدِ ، وٱنصرفتْ وجوهُ النَّاس إليه ، وأكرمه الأمراءُ ، وذكرَه الخلفاءُ ، وحَمِدَهُ الكُلُّ ، وتحمَّلَ أشياءَ أعجزتْ غيرَهُ ، ومع ذلك كَثُرَ حُسَّادُهُ ومُناوِئوه ؛ لأنَّ ذلك سُنَّةُ الله في خلقِهِ ، ولنْ تجدَ لسُنَّة اللهِ تبديلاً .

ومِمَّا زادَ في إقبالهِ على الإفتاءِ والتَّدريسِ بعدَ ٱنقباضهِ عنهما ؛ أنَّه رأىٰ كأنَّه نَبَشَ قبرَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وجَمعَ عظامَهُ فوضَعها علىٰ صدرهِ بعدَ أنِ ٱستخرجها .

وفي روايةٍ : أنَّه لمَّا ٱستخرجها ؛ صارَ يُؤلِّفُ بعضَها علىٰ بعضٍ ، فأفزَعهُ ذلك فَزَعاً شديداً وأقلقَهُ ، إلىٰ أن عاده إخوانُهُ ، فأرسلَ إلى ٱبنِ سيرينَ ، فأوَّلَها :

بأنَّ صاحبَها يفتحُ للنَّاسِ مِن سُننِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم وتأويلِها ما لم يسبقْهُ أحدٌ إليه ، فعندَ ذلكَ ٱنبسطَ في المسائلِ ، وأتىٰ فيها بما يبهرُ العقلَ .

وفي رواية : أنَّ بعضَ أصحابهِ لمَّا رآهُ مُتوجِّعاً ولم يرَ بهِ مرَضاً ؛ سألَهُ عن حالهِ ، فأخبرَه برؤياهُ ، فقالَ : هذا صاحبٌ لابنِ سيرينَ ، ندعوهُ لك ؟ فقالَ : لا ، أنا آتيهِ ، فأتاهُ فقصَّها عليه ، فقال : إنْ كانَ ما تقولُ حقّاً ؛ لَتَعْمَلَنَّ في إقامةِ السُّنَّةِ عملاً لم يسبقْكَ إليه أحدٌ ، ولَتَدْخُلَنَّ في العلمِ مَدخَلاً بَعيداً[1] ، وهذا لا يُنافي ما قبلَه ؛ لأنَّهُ لا مانعَ أنَّها قُصَّتْ على ٱبنِ سيرين نفسِهِ وعلىٰ تلميذهِ ؛ فوافقا على ما ذكر ، واللهُ أعلم .

* * *

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣٤) .

الفصلُ الحادي عَشَرَ
فيما بَنَىٰ عليه مذهبَهُ

ٱعلم : أنَّه يتعيَّنُ عليك ألاَّ تَفهمَ مِن أقوال العلماءِ عن أبي حنيفةَ وأصحابهِ : إنَّهم أصحابُ الرَّأْيِ ؛ أنَّ مرادَهم بذلكَ تنقيصُهم ، أو نسبتُهم إلىٰ أنَّهم يُقدِّمون رأيَهم علىٰ سُنَّةِ رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ، ولا علىٰ قولِ أصحابه ؛ لأنَّهم برآءُ مِن ذلك ؛ فقد جاءَ عن أبي حنيفةَ مِن طرقٍ كثيرةٍ ما مُلخَّصُهُ : أنَّه أوَّلاً يأخذُ بما في القرآن ، فإنْ لم يجدْ ؛ فبالسُّنَّةِ ، فإن لم يجدْ ؛ فبقولِ الصَّحابةِ ، فإنِ ٱختلفوا ؛ أخذَ بما كانَ أقربَ للقرآنِ أوِ السُّنَّةِ من أقوالهم ، ولم يَخرُجْ عنهم ، فإن لم يجدْ لأحدٍ منهم قولاً ؛ لم يأخذْ بقولِ أحدٍ مِنَ التَّابعينَ ، بل يجتهدُ كما ٱجتهدوا .

وقال الفضيلُ بنُ عياضٍ رحمه الله : (إنْ كانَ في المسألةِ حديثٌ صحيحٌ ؛ ٱتَّبَعَهُ ، وإنْ كانَ عَنِ الصَّحابة والتَّابعينَ ؛ فكذلك ، وإلاَّ قاسَ فأحسَنَ القياس)[1] .

وقال ٱبنُ المباركِ روايةً عنه : (إذا جاءَ الحديثُ عن رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ؛ فعلى الرَّأسِ والعَيْنِ ، وإذا جاءَ عَنِ الصَّحابة ؛ ٱخترنا ولم نخرجْ عن أقوالهمْ ، وإذا جاءَ عَنِ التَّابعينَ ؛ زاحمناهم)[2] .

وعنه أيضاً : (عَجباً للنَّاسِ ! يقولون : أُفتِيْ بالرَّأيِ ! ما أُفتِيْ إلاَّ بالأثرِ) .

وعنه أيضاً : (ليسَ لأحَدٍ أنْ يقولَ برَأيِهِ مع كتابِ اللهِ تعالىٰ ، ولا معَ سُنَّةِ رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ، ولا معَ ما أجمعَ عليهِ أصحابُه ، وأمَّا ما ٱختلفوا فيه ؛ فنتخيَّرُ مِنْ أقاويلهم أقربَها إلىٰ كتابِ الله أو إلى السُّنةِ ولا نجتهد ، وما جاوَزَ

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٣٩) .
(٢) أخرجه البيهقي في « المدخل » (ص١١١) .

ذلك ؛ فالاجتهادُ بالرَّأيِ لمن عَرَفَ الاختلافَ وقاسَ ، وعلىٰ هذا كانوا)[١] .

وعَن المُزَنيِّ قال : سمعتُ الشَّافعيَّ يقولُ : (النَّاسُ عيالٌ علىٰ أبي حنيفةَ في القياسِ) ٱنتهىٰ[٢] .

ولِدِقَّةِ قياساتِ مذهبهم ؛ كانَ المزَنيُّ يُكثِرُ مِنَ النَّظَرِ في كلامهم ، حتَّىٰ حَمَلَ ذلك ٱبنَ أختِهِ الإمامَ الطَّحاويَّ علىٰ أنَّه ٱنتقلَ مِن مذهبِ الشَّافعيِّ إلىٰ مذهبِ أبي حنيفةَ ، كما صرَّحَ بذلكَ الطَّحاويُّ نَفسُهُ[٣] .

وعَنِ الحسَنِ بنِ صالحٍ : (كانَ أبو حنيفةَ شديدَ الفحصِ عَنِ النَّاسخِ والمنسوخِ ، عارِفاً بحديثِ أهلِ الكُوفةِ ، شديدَ الاتِّباعِ لما كانَ عليهِ النَّاسُ ، حافظاً لما وَصَلَ إلىٰ أهلِ بلدِهِ) .

وسمعهُ رجلٌ يقايسُ في مسألةٍ ، فصاحَ : دعُوا هذه المقايسةَ ؛ فإنَّ أوَّلَ مَنْ قاسَ إبليسُ ، فأقبلَ إليهِ أبو حنيفةَ فقالَ : يا هذا ، وضَعتَ الكلامَ في غيرِ موضِعِهِ ، إبليسُ رَدَّ بقياسهِ على الله تعالىٰ أمْرَهُ ـ كما أخبر تعالىٰ عنه في كتابه ـ فكَفَرَ بذلك ، وقياسُنا ٱتِّباعٌ لأمرِ الله تعالىٰ ؛ لأنَّنا نَرُدُّهُ إلىٰ كتابِ الله وسُنَّةِ رسولِ الله ، أو أقوالِ الأئمةِ مِنَ الصَّحابة والتَّابعينَ ، فنحنُ نَدُورُ حولَ الاتِّباع ، فكيفَ نُساوي إبليسَ ؟! فقالَ لهُ الرَّجلُ : غَلِطتُ وتُبتُ ، فَنَوَّرَ اللهُ قلبَكَ كما نوَّرتَ قلبي .

وعنه : أنَّه كانَ يقولُ : هذا الَّذي نحنُ عليهِ رأيٌ لا نُجبرُ عليهِ أحداً ، ولا نقولُ : يجبُ علىٰ أحدٍ قَبولُه ، فمَنْ كانَ عندَه أحسنُ منه ؛ فليأتِ به ، نقبلْهُ .

---

(١) عزاه الصالحي في « عقود الجمان » (ص١٧٥) إلى الموفَّق بن أحمد ، يرويه عن الحسن بن زياد ، عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله .

(٢) عزاه الصالحي في « عقود الجمان » (ص١٧٥) إلى القاضي أبي عبد الله الصيمري ، عن المزني بهذا اللفظ ، وسيأتي في الفصل الثالث عشر روايات في ذلك .

(٣) روىٰ هذا القول عن الطحاوي أبو يعلى الخليلي في كتاب « الإرشاد » (ص١١٠) .

وقالَ ٱبنُ حزمٍ : (جميعُ أصحابِ أبي حنيفةَ مجمعونَ علىٰ أنَّ مذهبَهُ : أنَّ ضعيفَ الحديثِ أَوْلَىٰ عندَه مِنَ القياسِ)[1] .

* * *

(١) وعلىٰ هذا بنىٰ مذهبه رضي الله عنه ، فقد قدَّم حديثَ القهقهة مع ضعفه على القياس والرأي ، وقدَّم حديث الوضوء بنبيذ التمر في السفر مع ضعفه ، ومنع قطع السارق بسرقة أقلَّ من عشرة دراهم والحديثُ فيه ضعيف ، وشرط في إقامة الجمعة المصرَ والحديث فيه كذلك ، وترك القياس المحض في مسائل الآبار ؛ لآثارٍ فيها غير مرفوعة ، فالحديث الضعيف وآثار الصحابة مُقدَّمة عنده على الرأي والقياس .
وأنظر هذا مستفيضاً في « إعلام الموقعين » (١/ ٧٧) .

الفصلُ الثَّاني عَشَر
في الصِّفاتِ الَّتي تَميَّزَ بها علىٰ مَنْ بعدَه

وهي كثيرةٌ :

منها : أنَّه رأىٰ جماعةً مِنَ الصَّحابةِ ـ كما مرَّ ـ وقَد صحَّ مِنْ طرقٍ كثيرةٍ : أنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قالَ : « طُوبَىٰ لمن رآني ، ولمن رأَىٰ مَنْ رآني ، ولمن رأىٰ مَنْ رأىٰ مَنْ رآني »(١) .

ومنها : أنَّه وُلِدَ في قَرْنه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ، الَّذي صحَّ عنه مِن طرقٍ كثيرةٍ : أنَّه قالَ فيه : « خيرُ النَّاس قَرْني ، ثُمَّ الَّذين يَلُونهم ، ثمَّ الَّذين يَلُونهم »(٢) .

وفي روايةٍ لمسلمٍ : « خيرُ النَّاس القَرْنُ الَّذي أنا فيه ، ثمَّ الثَّاني ، ثمَّ الثَّالثُ »(٣) .

ومنها : أنَّه ٱجتهدَ وأفتىٰ في زمن التَّابعينَ ، بَلْ لمَّا حَجَّ الأعمشُ ؛ أَرسلَ إليهِ ليَكْتُبَ لهُ المناسكَ ، وكانَ يقولُ : (ٱكتُبوا المناسكَ عنهُ ؛ فإنِّي لا أعلمُ أحداً أعلمَ بفَرْضها ونَفْلها منه) .

---

(١) أخرجه الحاكم (٤/٨٦) من حديث عبد الله بن بُسر رضي الله عنه بزيادة : « وآمن بي » في آخره ، والطبراني في « الكبير » (٢٢/ ٢٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، وأخرجه بغير هذا اللفظ ٱبن حبان (٧٢٣٠) ، وأحمد (٣/ ٧١) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه ، وأخرجه غيرهم .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البخاري (٥٦٥٢) ، ومسلم (٢٥٣٣) ، وكلاهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وأخرجه غيرهم .

(٣) أخرجها مسلم (٢٥٣٦) من حديث عائشة رضي الله عنها ، وهي بلفظ : سأل رجل النبيَّ صلى الله عليه وسلم : أيُّ الناس خير ؟ قال : « القرن الذي أنا فيه ، ثمَّ الثاني ، ثمَّ الثالث » .

فٱنظرْ هذه الشَّهادةَ لهُ منْ مِثْلِ الأعمشِ .

ومنها : روايةُ أكابرِ شيوخهِ وغيرِهم عنه ؛ كعمروِ بنِ دينارٍ .

ودخلَ على الخليفةِ المنصورِ ، فقالَ له عيسى بنُ موسىٰ : يا أميرَ المؤمنينَ ، هذا عالِمُ الدُّنيا اليومَ ، فقالَ له الخليفةُ : عمَّن أخذتَ العلمَ ؟ قالَ : عنْ أصحابِ عمرَ عنه ، وعن أصحابِ عليٍّ عنه ، وعن أصحابِ ٱبنِ مسعودٍ عنه ، فقال الخليفةُ : بَخٍ بَخٍ ! لقَدِ ٱستَوثَقْتَ لِنفْسكَ ما شئتَ[١] .

ومنها : ما ٱتَّفقَ له مِنَ الأصحابِ ممَّا لمْ يتَّفِقْ لأحَدٍ بعدَه ، كما علم ممَّا مرَّ .

وقال رجلٌ عندَ وكيعٍ : أخطأَ أبو حنيفةَ ، فزَجَرَهُ وكيعٌ وقال : مَنْ يقولون هذا ؛ فهم كالأنعامِ ، بلْ هم أضَلُّ سبيلاً ، كيفَ يُخطِىءُ وعندَه أئمةُ الفقهاءِ ؛ كأبي يوسفَ ، ومحمدٍ ، وزفرَ ، وأئمةُ الحديثِ ـ وعدَّدَهم ـ وأئمةُ اللُّغةِ والعربيَّةِ ـ وعدَّدَهم ـ وأئمةُ الزُّهدِ والورَعِ ؛ كالفضيلِ ، وداودَ الطائيِّ ؟! ومَنْ كانَ أصحابُه هؤلاء ؛ لم يكنْ لِيُخطىءَ ؛ لأنَّه إنْ أخطأَ ؛ رَدُّوهُ لِلحقِّ[٢] .

ومنها : أنَّه أوَّلُ مَنْ دوَّنَ عِلمَ الفقهِ ورتَّبهُ أبواباً وكُتُباً ؛ علىٰ نحو ما هو عليهِ اليومَ ، وتَبِعهُ مالكٌ في « موطئه » ، ومَنْ قبلَه إنَّما كانوا يَعتمدونَ علىٰ حِفظهم ، وهو أوَّلُ مَن وضَعَ كتابَ الفرائضِ ، وكتابَ الشُّروطِ .

ومنها : ٱنتشارُ مذهبِهِ في أقاليمَ ليسَ فيها غيرُه ؛ كالهندِ ، والسِّندِ ، والرُّومِ ، وما وراءَ النَّهرِ .

ومنها : إنفاقُهُ علىٰ نفسهِ وعلىٰ غيرِه مِنَ العلماءِ وعلىٰ سواهم مِنْ كسبِ يدهِ ، ولم يكنْ يقبلُ جائزةً مِن أحدٍ .

معَ ما تَواترَ مِنْ كثرةِ عبادتهِ وزهدهِ ، وكثرةِ حجِّهِ وٱعتمارهِ ، وغيرِ ذلكَ مِمَّا سَيأتي .

ومنها : أنَّه ماتَ مظلوماً ، محبوساً ، مسموماً ، كما سَيأتي .

---

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣٤) .

(٢) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٤/ ٢٤٧) بنحوها .

الفصلُ الثَّالثَ عَشرَ
في ثناءِ الأئمة عليه

روى الخطيبُ عَنِ الشَّافعيِّ رضي الله عنه قالَ : (قيلَ لمالكٍ : هلْ رأيتَ أبا حنيفةَ ؟ قالَ : نعم ، رأيتُ رجلاً لو كلَّمكَ في هذه السَّاريةِ أنْ يَجعلَها ذَهَباً ؛ لقامَ بحُجَّتِهِ)[1] .

وفي روايةٍ : أنَّه سألَهُ عن جماعةٍ ، فأجابَ عنهم ، قال : فأبو حنيفةَ ؟ قال : سبحانَ الله ! لم أرَ مثلَه ، تالله ، لو قال : إنَّ الأسطوانةَ مِن ذَهبٍ ؛ لأقامَ الدَّليلَ القِياسيَّ علىٰ صِحَّةِ قولهِ .

وقالَ ابنُ المباركِ : دخلَ أبو حنيفةَ علىٰ مالكٍ فَرفَعَهُ ، ثمَّ قالَ بعدَ خروجهِ : أتَدرونَ مَنْ هذا ؟ قالوا : لا ، قالَ : هذا أبو حنيفةَ النُّعمانُ ، لو قال : هذه الأسطوانةُ مِن ذهبٍ ؛ لخرجَتْ كما قالَ ، لقدْ وُفِّقَ له الفقهُ حتَّىٰ ما عليهِ فيهِ كبيرُ مؤنةٍ ، ثُمَّ دخلَ الثَّوريُّ ، فأجلَسَهُ دُونَ مَجلِسِ أبي حنيفةَ ، فلَمَّا خرجَ ؛ ذَكَرَ مِنْ فقهِهِ وورَعِهِ .

وقالَ الشَّافعيُّ : (مَنْ أرادَ أنْ يَتبحَّرَ في الفقهِ ؛ فهو عيالٌ علىٰ أبي حنيفةَ ؛ إنَّه مِمَّن وُفِّقَ له الفقهُ) ، هذه روايةُ حرملةَ عنه[2] .

وفي روايةِ الرَّبيعِ عنه : (النَّاسُ عيالٌ في الفقهِ علىٰ أبي حنيفةَ) .

[وفي رواية هارون بن سعيد عنه :] (ما رأيتُ ـ أي علمتُ ـ أحداً أفقهَ منه)[3] .

---

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٣٨) .

(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٤٦) .

(٣) أخرج هذه الروايات الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٤٦) .

وجاءَ عنهُ أيضاً : (مَنْ لم يَنْظُرْ في كتبه ؛ لم يَتبحَّرْ في العلمِ ولم يتفقَّهْ) .

وقالَ ابنُ عُيينةَ : (ما رأَتْ عَيْني مِثلَهُ)[١] .

وعنه : (مَنْ أرادَ المغازيَ ؛ فالمدينةَ ، أوِ المناسكَ ؛ فمَكَّةَ ، أوِ الفقهَ ؛ فالكُوفةَ ، ولْيَلزمْ أصحابَ أبي حنيفةَ) .

وقالَ ٱبنُ المباركِ : (كانَ أفقهَ النَّاس ، ما رأَيتُ أفقهَ منهُ)[٢] .

وقال أيضاً : كان [أبو حنيفة] آيةً ، فقيلَ : في الخيرِ أو الشَّرِّ ؟ فقالَ للمتكلِّم : ٱسكتْ يا هذا ، يقالُ : غايةٌ في الشَّرِّ ، وآيةٌ في الخيرِ[٣] .

وعنه : (إنْ [كان الأثر قد عُرف و] ٱحتيجَ لِلرَّأيِ ؛ فرَأْيُ مالكٍ وسفيانَ وأبي حنيفةَ ، وهو أفقهُهم وأحسنُهم ، وأدقُّهم فِطنةً ، وأغوصُهم على الفقهِ)[٤] .

وعنه : (قولُهُ عندَنا ـ إذا لم نجدْ أثَراً ـ كالأثرِ عن رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم) .

وعنه : أنَّه كانَ يُحدِّثُ النَّاسَ فقالَ : حدَّثني النُّعمانُ بنُ ثابتٍ ، فقيلَ له : مَنْ تَعني؟ قالَ : أبا حنيفةَ ، مُخَّ العلمِ ، فأمسَكَ بعضُهم عن أن يكتبَ ذلكَ الإملاءَ ، فسكتَ ٱبنُ المباركِ هُنَيْهَةً ، ثُمَّ قالَ : أيُّها النَّاسُ ، ما أسوأ أدبَكم ، وأجهلَكم بالأئمة ، وما أقلَّ معرفتكم بالعلمِ وأهلهِ ، ليسَ أحدٌ أحقَّ أنْ يُقتَدىٰ بهِ مِن أبي حنيفةَ ؛ لأنَّه كانَ إماماً تقيّاً نقيّاً ، وَرِعاً عالماً فقيهاً ، كَشفَ العلمَ كَشْفاً لم يكشِفْه أحدٌ ، ببَصَرٍ وفَهمٍ وفِطنةٍ وتقىً ، ثمَّ حَلَفَ ألاَّ يُحدِّثَهم شَهراً .

وقال الثَّوريُّ لمن قال له : جئتُ مِن عندِ أبي حنيفةَ : لقد جئتَ من [عند] أفقهِ أهلِ ....

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٣٦) .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٤٢) .
(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٣٦) .
(٤) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٤٣) .

الأرضِ[1] .

وقال أيضاً : (إنَّ الَّذي يُخالفُ أبا حنيفةَ ؛ يحتاجُ أنْ يكونَ أعلىٰ منه قَدْراً ، وأوفرَ علماً ، وبَعيدٌ ما يوجدُ ذلك) .

ولما حجَّا معاً ؛ كانَ يقدِّمُهُ ويمشي خلفَه ، ولا يجيبُ إذا سُئلا ، حتَّىٰ يكونَ أبو حنيفةَ هوَ الَّذي يُجيبُ .

وقيلَ له يوماً وقد رُئِيَ تحتَ رأسِهِ « كتابُ الرَّهنِ » لأبي حنيفةَ : تنظرُ في كُتُبه ؟! فقال : وَدِدْتُ أنَّها كلَّها عندي مجتمعةٌ أنظرُ فيها ، ما بقيَ مِن شرحِ العلمِ غايةٌ ، ولكنَّا لا نُنصفُه .

وقالَ أبو يوسفَ : (الثَّوريُّ أكثرُ متابعةً لأبي حنيفةَ مِنِّي) .

ووصفهُ [الثوري] يوماً لابنِ المباركِ فقال : إنَّه لَيركبُ مِنَ العلمِ أحدَّ من سنانِ الرُّمح ، كانَ ـ واللهِ ـ شديدَ الأخذِ للعلمِ ، ذابّاً عَنِ المحارمِ ، مُتَّبِعاً لأهل بلده ، لا يستحلُّ أنْ يأخذَ إلاَّ ما صحَّ عن رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، شديدَ المعرفةِ بناسخ الحديثِ ومنسوخِهِ ، وكانَ يطلبُ أحاديثَ الثِّقاتِ ، والآخِرَ[2] من فعلِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، وما أدركَ عليهِ علماءَ أهلِ الكُوفةِ في اتِّباع الحقِّ ؛ أَخذَ به وجعَلَه دينَه ، وقد شَنَّع عليه قومٌ ، فسكتْنا عنهم بما نستغفرُ اللهَ تعالىٰ منه .

وقال الأوزاعيُّ لابنِ المباركِ : مَنْ هذا المبتدعُ الَّذي خرجَ بالكوفةِ يُكْنَىٰ أبا حنيفةَ ؟! فأراهُ مسائلَ عويصةً مِن مسائله ، فلمَّا أنْ رآها منسوبةً للنُّعمانِ بنِ ثابتٍ ؛ قالَ : مَنْ هذا ؟ قلتُ : شيخٌ لقيتُه بالعراق ، قال : هذا نبيلٌ مِنَ المشايخِ ، اذهبْ فاستكثِرْ منه ، قلتُ : هذا أبو حنيفةَ الَّذي نهيتَ

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٤) .
(٢) في المخطوط : (والأخذ) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص١٩١) ، وهو الصواب ، والله أعلم ، والمراد : أنه يعتمد فيما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعله وتكرر فعله له آخرَ فعلٍ ، علىٰ أنه ناسخٌ لما قبله .

عنه[١] ، ثم لما ٱجتمعَ بأبي حنيفةَ بمكَّةَ ؛ جاراه في تلكَ المسائلِ ، فكشفها أبو حنيفة رضي الله عنه له بأكثرَ ممَّا كَتبَها ٱبنُ المباركِ عنه ، فلمَّا ٱفترقا ؛ قالَ الأوزاعيُّ لابنِ المباركِ : غَبطتُ الرَّجلَ بكثرةِ علمهِ ووُفورِ عقلهِ ، وأستغفرُ الله تعالَىٰ ، لقد كنتُ في غلَطٍ ظاهرٍ ، ٱلزمِ الرَّجلَ ؛ فإنَّه بخلافِ ما بلغني عنه .

وقالَ ٱبنُ جريجٍ لما بلَغهُ مِن علمهِ ، وشدَّةِ ورَعِهِ ، وصيانتِهِ لِدينِهِ وعلمهِ : أحسبه سيكونُ له في العلم شأنٌ عجيبٌ .

وذُكِرَ عندَه يوماً ، فقالَ لمحدِّثِيه : ٱسكتوا ؛ إنَّه لَفقيهٌ ، إنَّه لَفقيهٌ ، إنَّه لَفقيهٌ .

وقالَ أحمدُ ٱبنُ حنبلٍ في حقِّه : إنَّه مِنَ العلمِ والورَعِ والزُّهد وإيثارِ الآخرةِ ؛ بمحَلٍّ لا يُدركُه أحدٌ ، ولقد ضُربَ بالسِّياطِ ليَلِيَ القضاءَ للمنصورِ ؛ فلم يفعل ، فرحمةُ الله تعالىٰ عليه ورضوانُه .

وقالَ يزيدُ بنُ هارونَ لما سُئلَ عَنِ النَّظَر في كُتُبه : ٱنظروا فيها ؛ فإنِّي ما رأيتُ أحداً مِنَ الفقهاءِ يكرَهُ النَّظَر في قوله ، ولقدِ ٱحتالَ الثَّوريُّ في « كتابِ الرَّهنِ » له حتَّىٰ نَسَخه[٢] .

ولما قيلَ له : رأيُ مالكٍ أحبُّ إليكَ مِن رأيِ أبي حنيفةَ ؟ قال : ٱكتبْ حديثَ مالكٍ ؛ فإنَّه كانَ ينتقي الرِّجالَ ، والفقهُ صناعةُ أبي حنيفةَ وصناعةُ أصحابهِ ، كأنَّهم خُلِقوا له .

وروى الخطيبُ عن بعضِ أئمةِ الزُّهدِ : أنَّه قالَ : يجبُ علىٰ أهلِ الإسلامِ أنْ يَدْعُوا لأبي حنيفةَ في صلاتهم ؛ لِحفظهِ عليهمُ السُّنَّةَ والفقه[٣] .

---

(١) أخرجها إلىٰ هذا القَدْر الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٣٨) ، وأخرجها مع تتمتها أبو القاسم الجرجرائي علىٰ ما قاله الإمام الصالحي في « عقود الجمان » (ص١٩٢) .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٢) .
(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٤) ، وصاحب هذا القول هو : عبد الله بن داود الخريبي .

وقالَ : النَّاس فيه حاسِدٌ ، وجاهلٌ ، وهو أحسنهما عندي[1] .

وقالَ : مَنْ أرادَ أنْ يَخرجَ مِن ذلِّ العَمىٰ والجهلِ ، ويجدَ حلاوةَ الفقهِ ؛ فلْينظرْ في كُتُبه .

وقالَ مكِّيُّ بنُ إبراهيمَ : (كانَ أبو حنيفةَ أعلمَ أهلِ زمانهِ)[2] .

وقالَ يحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ : ما سمِعْنا أحسنَ من رأْيِ أبي حنيفةَ ، ومِنْ ثَمَّ كانَ يذهبُ في الفتوىٰ إلىٰ قولهِ[3] .

وقالَ النَّضرُ بنُ شُمَيْلٍ : (كانَ النَّاسُ نياماً عنِ الفقهِ ، حتَّىٰ أيقظَهم أبو حنيفةَ ، بما فتَقَه ، وبيَّنَه ، ولخَّصه)[4] .

وقالَ مِسْعَرُ ـ بكسرٍ ، فسكونٍ ، ففتحٍ ـ ابنُ كِدَامٍ ـ بكسر وتخفيف مهملةٍ ـ : (من جعلَ أبا حنيفةَ بينه وبين الله تعالىٰ ؛ رجوت ألاَّ يخافَ ، ولا يكونَ فرَّط في الاحتياط لنفسه)[5] ، وقيل له : لم تركتَ رأيَ أصحابه وأخذتَ برأيه ؟ قال : لصحَّته ، فأْتُوا بأصحَّ منه ؛ لأرغبَ عنه إليه .

وقال ابنُ المبارك : (رأيت مسعراً في حلْقة أبي حنيفةَ رضي الله عنه يسألُه ويستفيدُ منه ، وقال : ما رأيتُ أفقهَ منه)[6] .

وقال عيسى بن يونس : (لا تُصدِّقنَّ أحداً يسيءُ القولَ فيه ، فإنِّي ـ والله ـ ما رأيتُ أفضلَ منه ، ولا أفقه منه) .

وقال مَعْمَر : (ما رأيتُ رجلاً يُحسِنُ أن يتكلَّم في الفقه ، ويَسَعُهُ أن يقيسَ ويشرحَ الحديثَ ؛ أحسنَ معرفةً مِن أبي حنيفةَ ، ولا أشفقَ علىٰ نفسه مِن أن

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٦٧) .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٥) .
(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٥) .
(٤) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٥) .
(٥) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣٩) .
(٦) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٣) .

يُدخل في دين الله تعالىٰ شيئاً مِنَ الشَّكِّ ، مِن أبي حنيفةَ)[1] .

وقال الفضيلُ : (كانَ [أبو حنيفة] فقيهاً معروفاً بالفقه ، مشهوراً بالورع ، واسعَ المال ، معروفاً بالأفضال علىٰ كل مَن يَطوفُ به ، صبوراً علىٰ تعليم العلمِ باللَّيل والنَّهار ، قليلَ الكلامِ حتَّىٰ تَرِدَ مسألةٌ في الحلال والحرام ، دالاً على الحقِّ ، هارباً مِنَ السُّلطان)[2] .

وقال أبو يوسفَ : (إنِّي لأدعو له قبلَ أبويَّ ، وسمعتُه يقولُ : إنِّي لأدعو لحمَّادٍ مع أبويَّ)[3] .

وقال : (أبو حنيفة رضي الله تعالىٰ عنه زيَّنه الله تعالىٰ بالفقه ، والعملِ والسَّخاءِ والبذلِ ، وأخلاقِ القرآن الَّتي كانت فيه) .

وقال : (كان خَلَفَ مَنْ مضىٰ ، وما خَلَّفَ واللهِ علىٰ وجه الأرضِ مِثلَه) .

وسُئِل الأعمشُ عن مسألةٍ فقالَ : إنَّما يُحسِنُ جوابَ هذا النُّعمانُ بن ثابتٍ ، وأظُنُّه بُورِكَ له في علمه .

وقال يحيى بنُ آدمَ : [قلت للفضل بن موسى السيناني] : ما تقولُ في هؤلاء الَّذين يَقعون في أبي حنيفةَ رضي الله عنه ؟ قال : إنَّه جاءهم بما يَعقِلونه وما لايعقلونه مِنَ العلم ، فحَسَدوه .

وقال وكيعٌ : (ما رأيتُ أحداً أفقهَ منه ، ولا أحسنَ صلاةً منه)[4] .

وقال الإمامُ الحافظُ النَّاقدُ يحيى بنُ معين : (الفقهاءُ أربعةٌ : أبو حنيفةَ ، وسفيانُ ، ومالكٌ ، والأوزاعيُّ) .

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣٩) .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣٩ـ٣٤٠) ، وآخره : (هارباً من مال السلطان) .
(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٠) .
(٤) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٥) .

وعنه أيضاً : (القراءةُ عندي قراءةُ حمزةَ ، والفقه فقه أبي حنيفةَ ، علىٰ هذا أدركتُ النَّاس)[١] .

وسُئِلَ : هل حدَّث سفيانُ عنه ؟ قال : نعم ، كانَ ثقةً ، صدوقاً في الفقه والحديث ، مأموناً علىٰ دين الله تعالىٰ[٢] .

وقال ابن المبارك : (رأيتُ الحَسَنَ بن عُمارةَ آخِذاً بركابه قائلاً : واللهِ ، ما رأيتُ أحداً يتكلَّمُ في الفقه أبلغ ، ولا أصبرَ ، ولا أحضرَ جواباً منكَ ، وإنَّك لسيِّدُ مَنْ تَكَلَّمَ في الفقه في وقتك غيرُ مُدافَعٍ ، وما يتكلَّمون فيكَ إلاَّ حسداً)[٣] .

وقال شعبة : (كانَ واللهِ ، حَسَنَ الفَهمِ ، جيِّدَ الحفظِ ، حتَّىٰ شَنَّعوا عليه بما هو أعلمُ به منهم ، واللهِ ، سيلقَون عندَ الله [جزاءهم]) ، وكانَ كثيرَ التَّرحُّمِ عليه .

وسُئِلَ يحيى بن معينٍ عنه فقال : ثقةٌ ، ما سمعتُ أحداً ضعَّفَهُ ، هذا شعبةُ يكتبُ له أنْ يُحدِّثَ ، ويأمرُهُ ، وشعبةُ شعبةُ[٤] .

ووصفهُ أيوبُ السَّختِيانيُّ بالصَّلاح والفقه .

ورُمِيَ عندَ ابن عونٍ بأنَّه يقولُ القولَ ، ثم يَرجعُ عنه في غدٍ ، فقال : هذا دليلُ ورعه ؛ فإنَّه يرجِعُ مِن خطأٍ إلىٰ صوابٍ ، ولولا ذلكَ ؛ لَنَصَرَ خطأَهُ[٥] ، ودافَعَ عنه .

وقال حماد بن زيد : كنَّا نأتي عمروَ بن دينارٍ ، فإذا جاءَ أبو حنيفةَ ؛ أقبلَ عليه ، وتَرَكَنا نسألُ أبا حنيفةَ ، فنسألُه فيحدِّثُنا .

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٧) .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٤٥٠) .
(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٦٦) .
(٤) أورده العيني في « عمدة القاري » (٦/ ١٢) .
(٥) في المخطوط : (لتعيَّنَ خطؤه) ، والمثبت : من « عقود الجمان » (ص٢٠٣) .

وقالَ الحافظُ عبدُ العزيز بن أبي رواد : (مَنْ أحبَّ أبا حنيفةَ ؛ فهو سُنِّيٌّ ، ومَنْ أبغضه ؛ فهو مبتدعٌ) .

وفي روايةٍ : (بيننا وبين النَّاس أبو حنيفةَ رضي الله عنه ، فمنْ أحبَّه وتولاَّه ؛ عَلِمنا أنَّه مِن أهل السُّنَّة ، ومَن أبغضه ؛ علمنا أنَّه مِن أهل البدعة) .

وقال خارجةُ بن مصعب : (أبو حنيفةَ في الفقهاء كَقُطْبِ الرَّحىٰ ، وكالجهبذ الَّذي يَنْقُدُ الذَّهبَ) .

وقال الحافظُ محمدُ بن ميمون : (لم يكن في زمن أبي حنيفةَ أعلمَ ، ولا أورعَ ، ولا أزهدَ ، ولا أعرفَ ، ولا أفقهَ منه ، وتالله ، ما سرَّني بسماعي منه مئةُ ألف دينارٍ) .

وقال إبراهيمُ بن [أبي] معاويةَ الضَّرير ، [عن أبيه] : (مِن تمام السُّنَّة حبُّ أبي حنيفةَ) .

وقال أيضاً : (كان أبو حنيفةَ يصِفُ العدلَ ويقولُ به ، وبيَّن للنَّاس سُبُلَ العلم ، وأوضَحَ لهم مشكلاتِهِ) .

وقال أسدُ بن حكيم : (لا يقَعُ فيه إلاَّ جاهلٌ أو مبتدعٌ) .

وقال أبو سليمانَ [الجوزانيُّ] : (كان أبو حنيفةَ عجباً من العَجَبِ ، وإنَّما يرغَبُ عن كلامه مَنْ لم يقوَ عليه) .

وقال أبو عاصمٍ : (هو واللهِ ، عندي أفقهُ مِن ٱبن جريج ، ما رأتْ عيني رجلاً أشدَّ ٱقتداراً علىٰ الفقه منه) .

وذُكِرَ عند داودَ الطائيِّ ، فقال : (ذاك نجمٌ يهتدي به السَّاري ، وعَلَمٌ تقبله قلوبُ المؤمنين) .

وقال شريكٌ القاضي : (كان أبو حنيفةَ رضي الله عنه طويلَ الصَّمت ، كثيرَ التَّفكُّرِ ، دقيقَ النَّظر في الفقه ، لطيفَ الاستخراج في العلم والعمل والبحث ، إنْ

كان الطَّالبُ فقيراً ؛ أغناه ، فإذا تعلَّم ؛ قال له : وصلتَ إلى الغنى الأكبر بمعرفة الحلال والحرام) .

وقال خلفُ بن أيوب : (صارَ العِلمُ مِنَ الله تعالىٰ إلىٰ محمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم ، ثمَّ منْه إلىٰ أصحابه رضي الله عنهم ، ثمَّ منْهم إلى التَّابعين ، ثمَّ صارَ إلىٰ أبي حنيفةَ وأصحابه ، فمَنْ شاء ؛ فليرضَ ، ومَنْ شاء ؛ فليَسخطْ)[1] .

وقيلَ لبعضِ الأئمة : ما لَكَ تخصُّ أبا حنيفةَ عند ذكره بمدحٍ دونَ غيره ؟! قالَ : لأنَّ منزلتَه ليست كمنزلة غيره فيما انتفعَ النَّاس بعلمه ، فأخصُّه عند ذكره ؛ لِيَرغبَ النَّاسُ بالدُّعاء له .

والآثارُ في النَّقلِ عَنِ الأئمة غير ما ذُكِرَ كثيرةٌ ، وفي بعض ما ذكرناه مَقْنَعٌ للمُنْصِفِ المذْعِنِ الَّذي يَعرِفُ الحقَّ لأهله ، ومِنْ ثمَّ قال الحافظُ أبو عمر يوسفُ بن عبد البر يختم بعد كلامٍ ذَكَرَه : (وأهلُ الفقه لا يلتفتون إلىٰ مَنْ طَعَنَ عليه ، ولا يُصدِّقون بشيءٍ مِنَ السُّوء يُنسَبُ إليه) .

* * *

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣٦) .

الفصلُ الرَّابعَ عَشَر
في شدَّة ٱجتهاده في العبادة

قال الذَّهبيُّ : (قد تواتر قيامُه اللَّيلَ وتهجدُه وتعبُّدُه) .

ومِن ثَمَّ كان يُسمَّى الوتدَ ؛ مِنْ كثرة قيامه اللَّيلَ ، بل أحياه بقراءة القرآن في ركعةٍ ثلاثينَ سنةً .

وحُفظَ عنه : أنَّه صلَّىٰ صلاةَ الفجر بوضوء العشاء أربعينَ سنةً ؛ إذ كان يقومُ عامَّة اللَّيل ، يقرأُ جميعَ القرآن في ركعةٍ واحدةٍ ، يُسمَعُ بكاؤه باللَّيل ، حتَّىٰ يرحمُهُ جيرانُه .

وحُفِظَ عنه : أنَّه ختم القرآنَ في الموضع الَّذي تُوفِّيَ فيه سبعةَ آلافِ مرةً .

ووقعَ رجلٌ فيه عندَ ابن المبارك ، فقال له : (ويحك ! أتقعُ في رجلٍ صلَّىٰ خمساً وأربعينَ سنةً خمسَ صلواتٍ علىٰ وضوءٍ واحدٍ ، وكان يجمع[1] القرآنَ في ركعةٍ ، وتعلمت ما عندي مِن الفقه منه ؟!)[2] .

وقال أبو مطيع : (ما دخلتُ الطَّوافَ في ساعةٍ مِنَ اللَّيل إلاَّ رأيتُ أبا حنيفةَ وسفيانَ فيه)[3] .

ولمَّا غسَّله الحسنُ بنُ عُمارة ؛ قال : (رحمك الله وغفر لك ، لم تُفطِرْ منذُ ثلاثينَ سنةً ، وقد أتعبتَ مَنْ بعدَك ، وفَضَحتَ القُرَّاءَ)[4] .

---

(١) في هامش المخطوط : (نسخة : يختم) ، وفي « تاريخ بغداد » : (وكان يجمع القرآن في ركعتين) .

(٢) أخرج هذه الروايات الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٤) .

(٣) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٣) .

(٤) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٤) .

وسببُ إحيائه اللَّيلَ : أنَّه سمع رجلاً يقول لآخرَ : هذا أبو حنيفةَ الَّذي لا ينامُ ، فقال لأبي يوسفَ : (سبحان الله ! ألا ترىٰ أنَّ الله تعالىٰ قد نشرَ لنا هذا الذِّكرَ ، أَوَلَيس بقبيحٍ أن يَعلم الله مِنَّا ضِدَّ ذلك ؟! واللهِ لا يتحدَّثُ النَّاسُ عنِّي بما لم أفعل) ، فكان يحيي اللَّيلَ صلاةً وتضرعاً ودعاءً[1] .

وقال أبو يوسفَ : (كان يختمُ كلَّ يوم وليلة ختمةً ، وفي رمضانَ ويومِ العيد ٱثنتين وستِّين ختمةً ، وكان سخيّاً بالمال ، صَبوراً علىٰ تعليم العلم ، شديدَ الاحتمال لما يُقالُ فيه ، بعيدَ الغَضب ، شهدتُهُ يصلِّي الصُّبحَ بوضوءِ أوَّل اللَّيل عشرينَ سنةً ، ومَنْ صَحبَه قبلنا قالوا : إنَّه كذلك أربعينَ سنةً) .

وقالَ مِسْعَرٌ : (رأيتُه يصلِّي الغداةَ ، ثمَّ يجلسُ للنَّاس في العلم إلىٰ أن يصليَ الظُّهرَ ، ثمَّ يجلسُ إلى العصر ، ثمَّ إلىٰ قريب المغرب ، ثمَّ إلى العشاء ، فقلتُ في نفسي : متىٰ يَتفرَّغُ هذا للعبادة ؟! لأتعاهَدَنَّه[2] ، [فتعاهدتُه] ، فلمَّا هدأ النَّاسُ ؛ خرج إلى المسجد مُتطهِّراً مُتعطِّراً ، كأنَّهُ عروسٌ ، فٱنتصبَ للصَّلاة إلى الفجر ، ثمَّ دَخلَ ولبسَ ثيابَه ، وخرجَ لصلاة الصُّبح ، ففعلَ كما فعلَ مِن قبلُ ، فقلتُ في نفسي : إنَّ الرَّجلَ قد ينشطُ الليلةَ ، لأتعاهدنَّهُ ، [فتعاهدتُهُ] ، فلمَّا هدأ النَّاس ، وفَعلَ كفعله في ليله ويومه ، حتَّىٰ إذا صلَّى العشاء ؛ قلتُ : إنَّ الرَّجلَ قد يَنشط اللَّيلتين ، لأتعاهَدَنَّه الليلة ، [فتعاهدتُهُ] ، ففعل كفعله [في ليلتيه] قبلُ ، فقلت : لألزمنَّه إلىٰ أنْ أموتَ أو يموتَ[3] ، قال : فما رأيتُه بالنَّهار مُفطراً ، ولا باللَّيل نائماً ، وكانَ يَغفو قبلَ الظُّهر غفوةً خفيفةً) .

ومات مِسعرٌ في سجوده ، في مسجد أبي حنيفةَ رضي الله عنه[4] .

---

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٥) .

(٢) أي : لأتَفَقَّدَنَّهُ أو لأُراقِبَنَّهُ .

(٣) أخرجها إلىٰ هذا القَدْر الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٥) ، وأخرجها بتمامها أبو محمد الحارثي وأبو عبد الله بن خسرو علىٰ ما قاله الصالحي في « عقود الجمان » (ص٢١٤) .

(٤) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٦) .

وقالَ شَرِيك : (كنتُ معه سنةً ، فما رأيتُه وضع جنبَه على الفراش)[1] .

وعن خارجةَ : ختمَ القرآنَ في ركعةٍ داخلَ الكعبة أربعةٌ ، وعدَّ منهم أبا حنيفة[2] .

وقال الفضل بن دُكَيْن ـ بضم الدال المهملة ـ : (رأيتُ جماعةً مِنَ التَّابعين وغيرِهم ، فما رأيتُ أحسنَ صلاةً مِن أبي حنيفةَ ، ولقد كان قبلَ الدُّخول في الصَّلاة يَبكي ويدعو ، فيقولُ القائلُ : هو واللهِ ، يخشى الله ، وكنتَ إذا رأيتَه [رأيتَه] مثلَ الشَّنِّ البالي مِن العبادة) .

والشَّنُّ : بفتح الشِّين وتشديد النون : القربةُ الخَلِقَةُ .

وردَّدَ في صلاته قولَه تعالىٰ : ﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾ [القمر : ٤٦] ، ليلةً كاملةً .

وقرأ في ليلةٍ أخرىٰ حتَّىٰ وصلَ إلىٰ : ﴿ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ ﴾ [الطور : ٢٧] ، فما زال يُردِّدُها حتَّىٰ أُذِّن للفجر[3] .

وقالت أمُّ ولده : (ما توسَّد فِراشاً بليلٍ منذُ عرفتُه ، وإنَّما كان نومُه بينَ الظُّهر والعصر بالصَّيف ، وأوَّلَ اللَّيل بمسجده في الشِّتاء)[4] .

وقال ٱبنُ أبي رواد : (ما رأيتُ أصبرَ على الطَّواف ، والصَّلاة ، والفُتيا بمكَّةَ منه ، إنَّما كان يُمضي كلَّ اللَّيلِ والنَّهار في طَلَب الآخرة والنَّجاة ، ولقد شاهدتُهُ عَشْرَ ليالٍ ، فما رأيتُه نامَ باللَّيل ، ولا هَدَأَ ساعةً مِن نهارٍ ؛ مِن طوافٍ ،

---

(١) أخرجَ الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٥) مثله عن أبي الجويرية بلفظ : (لقد صحبته أشهراً ، فما منها ليلة وضع جنبه فيها) .
(٢) أورده المزِّي في « تهذيب الكمال » (٢٩/ ٤٣٦) .
(٣) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٧) .
(٤) أخرجه الذهبي ، علىٰ ما قاله الصالحي في « عقود الجمان » (ص٢١٩) ، وللذهبي تأليف في ترجمة الإمام أبي حنيفةَ في جزأين ، كما ذَكَر في ترجمة الإمام أبي حنيفة في كتابه : « تاريخ الإسلام » .

وصلاةٍ ، وتعليمٍ) .

وذَكَرَ بعضُ أصحاب المناقب : أنَّه لمَّا حجَّ حجَّة الوداع ؛ أعطى السَّدَنَةَ نِصفَ مالِه ؛ ليُمكِّنوه مِنَ الصَّلاة داخلَ الكعبة ، فقَرأ نصفَ القرآن قائماً علىٰ رِجلٍ ، ثمَّ نصفَه الآخرَ قائماً على الأخرىٰ ، وقال : يا ربِّ ، عرفتك حقَّ معرفتك ، وما عبدتُك حقَّ العبادة ، فهب نقصانَ الخدمةِ لكمال المعرفةِ ، فنُودِيَ مِن زاوية البيت : عرفتَ فأحسنتَ ، وأخلصتَ الخدمة ، غفرنا لك ولمن كان علىٰ مذهبك إلىٰ قيام السَّاعة[١] .

تنبيهٌ : لا يُنافي ما نُقل عنه ـ إن صحَّ ـ مِن قوله : (عرفتُك حقَّ معرفتك) ما قاله غيرُه : (سبحانك ! ما عرفناك حقَّ معرفتك) ؛ لأنَّ مُرادَ الإمام : عرفتُك حقَّ معرفتك اللاَّئقة بي ، والتي أنتهىٰ إليها علمي ، ففيه تَجوُّزٌ ، ومرادُ غيره : أنَّ حقيقةَ المعرفة اللائقة بالحقِّ لا يمكنُ لأحدٍ أن يصلَ إليها ، وهذه هي الحقيقة ، كيف لا وسيِّدُ المرسَلين والأوَّلين والآخرين يقول : « لا أُحصي ثناءً عليكَ ، أنتَ كما أثنيتَ علىٰ نفسك »[٢] ؟! وفي حديث الشَّفاعة العُظمىٰ ، في فصل القضاء : أنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يُلهَم عندَ سؤاله فيها محامدَ لم يكن أُلهمَها قبلُ[٣] ؟! فهذه معارفُ متجدِّدةٌ ، وهكذا إلىٰ ما لا نهايةَ له .

ووقوفه علىٰ رِجلٍ في الصَّلاة مكروهٌ عند غيره ؛ لِصحَّة الحديث في النَّهي عنه[٤] ، فنفرض أنَّه رأىٰ كراهتَه ، ويُجابُ عنه : بأنَّه إنَّما فعلَ ذلك مجاهدةً

---

(١) ذكرها الهمْداني في « الخزانة » ، علىٰ ما قاله الصالحي في « عقود الجمان » (ص٢٢٠) .

(٢) أخرجه من حديث عائشة رضي الله عنها مسلم (٤٨٦) ، وابن خزيمة (٦٥٥) ، وابن حبان (١٩٣٢) ، وغيرهم ، وفي الباب عن عليٍّ رضي الله عنه عند الحاكم (٣٠٦/١) ، وأحمد (٩٦/١) ، وغيرهما .

(٣) أخرجه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه البخاري (٧٥١٠) ، ومسلم (١٩٣) ، وغيرهما ، وهو حديث طويل مشهور .

(٤) قال العراقي في تخريجه علىٰ « إحياء علوم الدِّين » (١٨١/١) : (حديث النهي عن =

لنفسه ، وليسَ ببعيدٍ أنَّ غرضَ مجاهدةِ النفس في مثل ذلك ممَّن لم يختلَّ منه خشوعه مانعٌ للكراهة .

وختمُهُ القرآن في ركعة لا ينافي خبر : أنَّ مَنْ قرأه في أقلَّ مِنْ ثلاثٍ ؛ لم يتفقَّه[1] ؛ لأنَّ محلَّه فيمَن لم تُخرق له العادة في الحفظ والسهولة واتِّساع الزمن ، ومِن ثَمَّ جاء عن كثير مِنَ الصحابة والتابعين أنَّهم كانوا يختمونه في ركعة[2] ، بل ختمه بعضهم أربع مرات فيما بين المغرب والعشاء ، وكلٌّ ذلك من باب الكرامات ، فلا يُعترض به .

* * *

= الصفن والصفد في الصلاة : عزاه رزين إلى « الترمذي » ، ولم أجده عنده ، ولا عند غيره ، وإنَّما ذكره أصحاب الغريب كابن الأثير في « النهاية » [٣/ ٣٥ ، ٣٩] ، وروىٰ سعيد بن منصور : أنَّ ابن مسعود رأىٰ رجلاً صافاً أو صافناً قدميه ، فقال : أخطأ هذا السنَّةَ) .

(١) أخرجه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ابن حبان (٧٥٨) ، وأبو داود (١٣٩٠) ، والترمذي (٢٩٤٩) ، والنسائي في « الكبرىٰ » (٨٠١٣) ، وابن ماجه (١٣٤٧) ، والدارمي (١٥٣٤) ، والبيهقي في « الصغير » (١٠١٢) ، وغيرهم .

(٢) منهم : سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ، علىٰ ما أخرجه البيهقي في « الشعب » (١٩٩٣) ، والطبراني في « الكبير » (١/ ٨٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١/ ٥٧) ، وغيرهم .
ومنهم : سيدنا تميم الداري رضي الله عنه ، علىٰ ما أخرجه البيهقي في « السنن » (٣/ ٢٥) ، و« الشعب » (١٩٩٤) ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » (٢/ ٢٤٣) .
ومنهم : سيدنا سعيد بن جبير رحمه الله تعالىٰ ، علىٰ ما أخرجه ابن أبي شيبة في « مصنفه » (٢/ ٢٤٣) ، وغيره .

الفصلُ الخامسَ عَشَر
في خوفه ومراقبته لربِّه سبحانه وتعالىٰ

قال أسدُ بن عمرو : (كان بكاء أبي حنيفةَ رضي الله عنه يسمع باللَّيل ، حتَّىٰ يرحمُه جيرانُه)[1] .

وقال وكيعٌ : (كان واللهِ ، عظيمَ الأمانة ، وكان الله تعالىٰ في قلبه جليلاً كبيراً ، وكان يُؤْثِرُ رضا اللهِ تبارك وتعالىٰ علىٰ كلِّ شيءٍ ، ولو أخذتْه السُّيوفُ في الله تعالىٰ ؛ لاحتملَ ، رحمهُ اللهُ ، ورضيَ عنه ربُّه رضا الأبرار ؛ فَلَقد كان منْهم)[2] .

وقال يحيى [بن سعيدٍ] القطانُ : (كنتُ إذا نظرتُ إليه ؛ عرفت أنَّه يتَّقي اللهَ عزَّ وجلَّ)[3] .

وقامَ ليلةً بهذه الآية ، يردِّدُها ويبكي ويتضرَّعُ : ﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ ﴾ [القمر : ٤٦][4] .

وبلغ في ليلة : ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾ [التكاثر : ١] ، فردَّدَها حتَّىٰ أصبحَ .

وقال يزيدُ بن الكميت[5] ـ وكان مِنَ الأخيار ـ : (قرأ الإمامُ « إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا » وأبو حنيفةَ خلفَه ، فلمَّا فرغَ ؛ نظرتُ إليه ، فإذا هو جالسٌ يتفكَّرُ ويتنفَّسُ ، فقمتُ ؛ لِئلاَّ يَشتغلَ قلبُه بي ، وتركتُ القنديلَ وزيتُه قليلٌ ، ثمَّ

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٤) .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٨) .
(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٢) .
(٤) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٧) .
(٥) في المخطوط : (يزيد بن الليث) ، والمثبت من « تاريخ بغداد » (١٣/ ٣٥٧) ، و« عقود الجمان » (ص٢٢٥) .

جئتُ وقد طلع الفجرُ وهو قائمٌ ، وقد أخذَ بلحية نفسه وهو يقولُ : يا مَنْ يجزي بمثقالِ ذرَّةِ خيرٍ خيراً ، ويا مَنْ يجزي بمثقالِ ذرَّةِ شرٍّ شرّاً ، أجِرِ النُّعمانَ عبدَكَ مِنَ النَّار وهو يَقربُ منها ، وأدخلْه في سَعة رحمتك ، قال : فأتيتُ فإذا القنديلُ يَزهَرُ[١] وهو قائمٌ ، فلمَّا دخلتُ عليه ؛ قال لي : تريدُ أن تأخذَ القنديلَ ؟ قلت : قد أذَّنتُ لصلاة الغَدَاة ، قال : ٱكتمْ عليَّ ما رأيتَ ، وركعَ ركعتيِ الفجر ، وجلسَ حتَّىٰ أقمتُ الصَّلاةَ ، وصلَّىٰ معنا الغداةَ علىٰ وضوءِ أوَّل اللَّيل)[٢] .

وقال أبو الأحوَص : (لو قيلَ له : إنَّك تموتُ إلىٰ ثلاثةِ أيَّامٍ ؛ ما كانَ فيهِ فضلُ شيءٍ يقدرُ أن يزيده علىٰ عمله الَّذي كانَ يعملُ) .

وذُكِرَ عندَ عيسى بن يونسَ ، قال : فدعا له وقال : ما كانَ أشدَّ ٱجتهادَه في ألاَّ يَعصيَ الله تعالىٰ ، وأن يُعظِّمَ حُرُماته .

وقال : (لولا الحرجُ ؛ ما أَفتيْتُ ، أخوفُ ما أخافُ أنْ يُدخلَني النَّارَ ما أنا عليه مِنَ الفتوىٰ) .

وقال : (ما ٱجترأتُ على الله تعالىٰ منذُ فقُهْتُ) .

وسَمِعَ غلامَه يسألُ الجنَّةَ ، فبكىٰ حتَّى ٱختلجَ صُدْغَاهُ ومَنْكِباه ، وأَمَرَ بغلْق الدُّكَّان ، وقامَ مغطى الرَّأسِ مُسرِعاً ، ثمَّ قال : (ما أجرأَنا على الله ! يقول أحدُنا : نسألُ الله الجنَّةَ ، وإنَّما يَسألُ ذلك مَنْ رَضيَ نَفْسَهُ ، إنَّما يُريدُ مثلُنا أنْ يَسألَ اللهَ العفوَ .

وقرأ الإمامُ يوماً في صلاة الصُّبح ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [إبراهيم : ٤٢] ، فٱرتَعَدَ حتَّىٰ عُرِفَ ذلك منْه .

وكان إذا أَشكلتْ عليه مسألةٌ ؛ قالَ لأصحابه : ماهذا إلاَّ لِذَنبٍ أحدثْتُه ، فيَستغفرُ اللهَ ، وربَّما قامَ فتوضَّأَ وصلَّىٰ ركعتين ، ويَستغفرُ ، فتُفرَجُ له المسألةُ ،

---

(١) أي : يتلألأ .

(٢) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٥٧) .

فيقولُ : ٱستبشَرتُ ؛ لأنّي رجوتُ أنَّهُ قد تِيبَ عليَّ[1] حتَّىٰ أَدركتُ المسألةَ ، فبلغَ ذلكَ الفضيلَ ، فبكىٰ بكاءً شديداً ، ثمَّ قال : رَحِمَ اللهُ أبا حنيفةَ ، إنَّما كانَ ذلكَ لِقِلَّةِ ذُنوبه ، أمَّا غيرُه : فلا يتنبهُ لذلك ؛ لأنَّ ذنوبَه قدِ ٱستغرقتْهُ .

ووطِئَ رِجلَ صبيٍّ لم يرَهُ ، فقال : يا شيخُ ، أمَا تخافُ القِصاصَ يومَ القيامة ، فغُشِيَ علَيْه ، فلمَّا أفاقَ ؛ قيلَ له : ما أشدَّ ما أخذَ بقلبك قولُ هذا الغلام ! فقال : أخافُ أنَّه لُقِّنَ .

ورُئِيَ هو وٱبنُ المعتمر يَتسارَّانِ ويَبكيان في المسجد ، فلمَّا خَرج ؛ قيلَ له : ما بالُكما أكثرتُما البكاءَ ؟ قال : ذكرْنا الزَّمانَ وغلبةَ أهل الباطل علىٰ أهل الخير ، فكَثُرَ لذلك بكاؤُنا .

وكانَ عندَ صلاته باللَّيل يُسمَعُ وقْعُ دموعه على الحصير كأنَّه المطرُ ، وكانت آثارُ البُكاء تُرَىٰ في عينَيْه وخدَّيْه ، فرَحِمهُ الله ورضيَ عنه ، آمين ، آمين .

* * *

(1) في المخطوط : (أن يتوب) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص٢٢٩) .

الفصلُ السَّادسَ عَشَر
في حفظه لسانَه عمَّا لا يَعنيه وعَنِ السُّوء ما أمْكَنه

قال له بعضُ مناظِريه : يا مبتدعُ ، يا زنديقُ ، فقالَ : غفرَ اللهُ لكَ ، اللهُ يعلمُ منِّي خلافَ ما قلتَ ، وإنِّي ما عَدَلتُ به أحداً منذُ عرفتُه ، ولا أرجو إلاَّ عفوَه ، ولا أخافُ إلاَّ عقابَه ، ثمَّ بكىٰ عندَ ذِكر العقاب ، وسَقطَ صريعاً[1] ، ثمَّ أفاقَ ، فقالَ له الرَّجلُ : ٱجعلني في حلٍّ ، فقالَ : كلُّ مَنْ قال فيَّ شيئاً مِنْ أهل الجَهل فهو فيْ حلٍّ ، وكلُّ مَنْ قال فيَّ شيئاً ممَّا ليسَ فيَّ مِنْ أهل العلم فهو في حَرَجٍ ؛ فإنَّ غِيبةَ العلماءِ تَبقىٰ شَيْئاً بعدَهم .

وقال الفضلُ بن دُكَيْن : (كانَ هَيُوباً ، لا يتكلَّمُ إلاَّ جواباً ، ولا يَخوضُ فيما لا يَعنيه ولا يستمعُ إليه) .

وقيلَ له : ٱتق اللهَ ، فٱنتَفَضَ وطَأْطَأَ رأسَه ، ثمَّ قال : يا أخي ، جزاكَ اللهُ خيراً ، ما أحوجَ النَّاسَ في كلِّ وقتٍ إلىٰ مَنْ يُذَكِّرُهمُ اللهَ تعالَىٰ وقتَ إعجابهم بما يَظهرُ علىٰ ألسِنتهم مِنَ العلم حتَّىٰ يُريدوا اللهَ تعالىٰ بأعمالهم ، [أعلم أنِّي ما نطقتُ بالعلم إلاَّ] وأنا أعلمُ أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يسألُني عَنِ الجوابِ ، ولقدْ حَرَصْتُ علىٰ طلب السَّلامةِ .

وكان إذا دَخلَ عليه داخلٌ وقال : كان كيتَ وكيتَ ، وأكثرَ ؛ قالَ له : دَعْ ما أنتَ فيه ، ما تقولُ في كذا وكذا ؟ فيقطعُ عليه كلامَه ويقولُ : إيَّاكم ونقلَ ما لا يحبُّه[2] النَّاسُ مِن حَديث النَّاس ، عفا اللهُ عَمَّنْ قالَ فينا مَكروهاً ، ورَحِمَ اللهُ مَنْ قالَ فينا جميلاً ، تَفَقَّهوا في دين الله ، وذَرُوا النَّاسَ وما قدِ ٱختاروا لأنفسهم ، فيحوجهمُ اللهُ تعالىٰ إليكم .

---

(١) في المخطوط : (سريعاً) ، والمثبت من هامش « عقود الجمان » (ص٢٢٦) .

(٢) في المخطوط : (ما يحبُّه النَّاس) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص٢٢٨) .

وقيلَ له : أيُّهما أفضلُ : علقمةُ ، أوِ الأسود ؟ فقالَ : والله ، ما قَدْرِي أنْ أذكرَهما إلاَّ بالدُّعاء والاستغفار ؛ إجلالاً لهما ، فكيف أُفضِّلُ بينهما ؟!

وقال ابنُ المبارك للثوريِّ : ما أبعدَ أبا حنيفةَ مِنَ الغِيبة ! ما سمعتُهُ يَغتابُ عدوّاً له قطُّ ، قال : هو واللهِ أعقلُ مِن أن يُسلِّطَ علىٰ حَسَناتِهِ ما يذهبُ بها[1] .

وقال شَرِيكٌ : (كانَ طويلَ الصَّمتِ ، كَثيرَ العقلِ والفقهِ ، قليلَ المُجادلةِ للنَّاس ، قليلَ المحادثةِ لهم) .

وقال ضمرة : (لم يختلفِ النَّاسُ أنَّ أبا حنيفةَ كان مستقيمَ اللِّسَان ، لم يَذكُرْ أحداً بسُوءٍ) .

وقيل له : النَّاسُ يتكلَّمون فيكَ ، ولا تتكلَّمُ في أحدٍ ! قالَ : هو فضلُ الله يؤتيه مَنْ يشاءُ .

وقالَ بكرُ بن معروف : (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ سيرةً في أمَّة محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم من أبي حنيفةَ رضي الله عنه) .

* * *

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٦٣) .

الفصلُ السَّابعَ عَشَر
في كرمه

قال غيرُ واحدٍ : إنَّه كان أكرمَ النَّاس مجالسةً ، وأكثرَهم إكراماً ومُواساةً لأصحابه ، ولمن جلسَ إليه ، ومِن ثَمَّ كانَ يُزوِّجُ مَنِ ٱحتاجَ ، ويُنفقُ علَيْه ، ويُرسِلُ إلىٰ كلٍّ منْهم قَدْرَ منزلته .

ورأىٰ علىٰ بعضِ جُلَسائه ثياباً رثَّةً ، فأَمَرَهُ أنْ يَجلِس حتَّىٰ يتفَرَّقَ النَّاسُ ، ثُمَّ قالَ له : خذْ ما تحتَ المصلَّىٰ فتجملْ به ، فإذا هو ألفُ درهمٍ .

وقالَ أبو يوسفَ : (كانَ لا يكادُ يُسألُ حاجةً إلاَّ قضاها)[1] .

ولمَّا خَتَمَ ولدُه حمَّادٌ سورةَ الفاتحةِ ؛ أعطَى المعلمَ خمسَ مئةِ درهمٍ[2] ـ وفي روايةٍ : ألفَ درهمٍ ـ فقالَ المعلِّمُ : ماذا صنعتُ حتَّىٰ أرسلَ إليَّ هذا ؟ فأحضَرَه وٱعتذَرَ إليه ، وقال : لاتستحقرْ ما علَّمتَ وَلَدي ، والله ، لو كانَ معنا أكثرُ من ذلك ؛ لدفعناه إليك ؛ تعظيماً للقرآن .

وكان يَجمَعُ ربحَ تجارته الَّتي يُرسلُها إلىٰ بغدادَ مِنَ السَّنَة إلى السَّنَة ، فيَشتري منه لشيوخِ المحدِّثينَ حوائجَهم ؛ من نحو قوتٍ وكسوةٍ ، ثمَّ يدفعُ الباقيَ إليهم ، فيقولُ : أَنفِقوا في حوائجكم ، ولا تَحمَدوا إلاَّ الله تعالىٰ ؛ فإنِّي ما أعطيتُكم مِن مالي شيئاً ، ولكنْ مِنْ فضلِ الله يُجريه علىٰ يدَيَّ[3] .

وقالَ وكيعٌ : (قالَ لي أبو حنيفةَ : ما ملكتُ أكثرَ مِنْ أربعةِ آلافِ درهمٍ منذُ أربعينَ سنةً ؛ إلاَّ أخرجتُه ـ أي : الأكثرَ ـ وإنَّما أُمسِكُ الأربعةَ ؛ لقول عليٍّ

---

(١) أخرجها مع ما قبلها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٦١) .

(٢) أخرجها إلىٰ هذا القَدْر الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٦١) ، وتتمتها عند ابن جبارة في « الكامل » علىٰ ما قاله الصالحي في « عقود الجمان » (ص٢٣٣) .

(٣) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٦٠) .

كرَّمَ الله وجهَه : « أربعةُ آلافٍ وما دونها نفقةٌ »[1] ، ولولا أنِّي أخافُ أنْ أحتاجَ إلىٰ هؤلاء ؛ ما أَمسكتُ منْها درهماً واحداً) .

وقالَ سفيانُ بن عُيَيْنَةَ : (كانَ أبو حنيفةَ كثيرَ الصَّدقةِ ، وكانَ كلُّ مالٍ يستفيدُه لا يَدَعُ منه شيئاً إلاَّ أخرَجَه ، ولقد وجَّهَ إليَّ هدايا ٱستوحَشْتُ مِنْ كثرتها ، فشكَوتُ ذلك لبعضِ أصحابه ، فقالَ : لو رأيتَ هدايا بَعَثَ بها إلىٰ سعيدِ بن أبي عَروبةَ ، وما كانَ يَدَعُ أحداً مِنَ المحدِّثينَ ؛ إلاَّ بَرَّهُ بِرّاً واسعاً) .

وقال مِسْعَرٌ : (كانَ لا يشتري لنفْسه وعِيَاله كسوةً أو فاكهةً أو غيرَهما ؛ إلاَّ ٱشترىٰ قبلَ ذلك لشُيوخ العلماء مِثلَ ذلك) .

وقال أبو يوسفَ : (كانَ يَغْتَمُّ لِمن يَشكُرُهُ علىٰ شيءٍ أعطاهُ إيَّاهُ ، ويقولُ : ٱشكرِ اللهَ تعالىٰ ، فإنَّما هو رِزقٌ ساقَه اللهُ إليك ، وكان يَعُولُني وعيالي عشرَ سنينَ ، وإذا قلتُ له : ما رأيتُ أجودَ منْكَ ؛ يقولُ : كيف لو رأيتَ حمَّاداً ، وما رأيتُ أجمَع للخِصالِ المحمودةِ منْهُ ، وكانوا يقولون : أبو حنيفةَ زيَّنَهُ اللهُ بالعلم والعمل ، والسَّخاءِ والبذلِ ، وأخلاقِ القرآنِ الَّتي كانتْ فيه) .

وقال شقيقٌ : (كنتُ معه في طريقٍ ، فرآه رجلٌ ، فٱختبأ منْهُ ، وأخذَ في طريقٍ آخرَ ، فَصَاحَ به ، فجاءَ إليه ، فقال له : لِمَ عَدَلتَ عَن طريقك ؟ فقال : لك عليَّ عَشَرة آلافِ درهمٍ ، وقدْ طالَ عليَّ الوقتُ وأعسرتُ ، فٱستحَيْتُ منْكَ ، فقالَ : سبحانَ الله ! بلغ بكَ الأمرُ كلَّ هذا ؟! وهبتُهُ لكَ كلَّه[2] ، وأَشهدتُ علىٰ نفْسي ، فلا تَتَوارَ ، وٱجْعلْني في حلٍّ ممَّا دَخَلَ في قلبك مِنِّي) ، قال شقيقٌ : (فعلِمْتُ أنَّه زاهدٌ علَى الحقيقة) .

وقال الفُضَيلُ : (كانَ أبو حنيفةَ معروفاً بكَثْرَة الأفضال ، وقِلَّة الكلام ، وإكرامِ العلم وأهلِهِ) .

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٧١٥٠) ، و« التفسير » (٢/ ٢٧٣) ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » (١٠٠٨٢) ، وغيرهما .
(٢) في المخطوط : (وهبته منك) ، ولعل الصواب ما أُثبت .

وقال شَرِيكٌ : (كانَ يُغْنِي مَنْ يُعلِّمُه ، ويُنفقُ علَيْه وعلىٰ عِياله ، فإذا تَعلَّم ؛ قالَ له : لقد وصلتَ إلى الغِنَى الأكبرِ بِمَعْرِفَة الحلالِ والحرامِ) .

وحُبِسَ إبراهيمُ بنُ عُيَيْنَةَ علىٰ أكثرَ مِن أربعةِ آلافِ درهمٍ ، فأرادَ بعضُ إخوانه أنْ يَجمَعَ له مِنَ النَّاسِ ، فلمَّا صارَ لأبي حنيفةَ ؛ أمَرَهُ بِرَدِّ ما أخذَهُ مِنَ النَّاس ، وقَضَىٰ عنْهُ جميعَ دَيْنه .

وأهدَىٰ إليهِ شخصٌ شَيْئاً ، فكافأَهُ بأضعافه ، فقالَ له : لو علمتُ أنَّك تفعلُ ذلكَ ؛ ما أهدَيْتُ لكَ ، قالَ : لا تَقُلْ هذا ؛ فإنَّ الفَضْلَ للسَّابق ، ألَمْ تسمعْ إلىٰ ما حدَّثَني به الهيثمُ عن أبي صالحٍ يَبْلُغُ بهِ النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم : أنَّه قالَ : « مَنْ صَنعَ إليكم مَعروفاً ؛ فكافئوه ، فإنْ لمْ تجدوا ما تكافئونه ؛ فأثنُوا علَيْه »[1] ، فقال له [الرَّجلُ] : وهذا الحديثُ أحبُّ إليَّ مِنْ جميعِ ما أمْلِكُ .

* * *

---

(١) أخرج نحوه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه ابن حبان (٣٤٠٨) ، والحاكم (٤١٢/١) ، وأبو داود (١٦٧٢) ، والنسائي (٨٢/٥) ، والبيهقي (١٩٩/٤) وغيرهم .

الفصلُ الثَّامنَ عَشَر
في زهده ووَرَعِه

قالَ ابنُ المباركِ : (قَدِمْتُ الكُوفةَ ، فسألتُ عن أزهدِ أهلها ، فقالوا : أبو حنيفةَ)[1] .

و[قال] : (أرادَ شراءَ جاريةٍ ، فمكثَ عشْرَ سنينَ ـ وفي رواية : عشرين سنةً ـ يختارُ ويشاورُ مِنْ أيِّ سَبْيٍ سالمٍ عَنِ الشُّبهةِ يَشتري ؟) .

[وقال] : (ما رأيتُ أحداً أورعَ منْه) .

[وقال] : (ما يقدرُون أنْ يقولوا في رَجُلٍ عُرِضَتْ علَيْه الأموالُ العظيمةُ فنَبَذَها ، وضُرِبَ بالسِّياط فصَبَرَ على السَّرَّاءِ والضَّرَّاء ، ولمْ يَدخلْ فيما كان غيرُه يَطلُبُه ويتَمنَّاه) .

وقال مَكِّيُّ بنُ إبراهيمَ : (جالَسْتُ الكوفيِّينَ فلمْ أرَ فيْهم أورعَ منْه)[2] .

وقال الحسنُ بنُ صالحٍ : (كانَ شديدَ الورع ، هائِباً للحرام ، تارِكاً لكثيرٍ مِنَ الحلال ؛ مخافةَ الشُّبهةِ ، ما رأيتُ فقيهاً أشدَّ منْهُ صيانةً لنفسه ولعلْمه ، وكانَ جَهازُه[3] كلُّه إلىٰ قبرِه) .

وقال النَّضرُ بنُ محمَّدٍ : (ما رأيتُ أشدَّ ورعاً منْه) .

وقالَ يزيدُ بنُ هارونَ : (كَتبْتُ عن ألفِ شيخٍ حَمَلْتُ عنْهُم العلمَ ، فما رأيتُ فيهم أشدَّ ورعاً ، ولا أحفظَ لساناً منْهُ) .

وقالَ الحسنُ بنُ زيادٍ : (واللهِ ، ما قَبِلَ لأحدٍ منهم ـ أي : الأمراءِ ونحوِهم ـ

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٧) .
(٢) أورده الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٨) .
(٣) في المخطوط : (جهاده) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص٢٤٠) .

جائزةً ولا هديةً) .

وأرسَلَ لِشريكِهِ مَتاعاً فيه ثوبٌ مَعِيبٌ ، يبيعُه ويبيِّنُ ما فيه مِنَ العَيْبِ ، فباعَهُ ، ولم يبيِّنْ ؛ نسياناً ، وجَهِلَ المشتري ، فلمَّا عَلِمَ أبو حنيفةَ ؛ تَصدَّقَ بِثَمَنِ المتاع كلِّه[1] ، وكانَ ثلاثينَ ألفَ درهمٍ ، وفاصَلَ شريكَهُ) .

وذكرَ وكيعٌ : (أنَّه جعلَ علىٰ نفسه إنْ حَلَفَ بالله صادقاً في عَرض كلام ؛ تَصدَّقَ بدرهمٍ ، فحَلَفَ ؛ فتَصدَّقَ به ، ثُمَّ جَعَلَ علىٰ نفسه إنْ حَلَفَ ؛ تَصدَّقَ بدينارٍ ، فكانَ إذا حَلَفَ ؛ تَصدَّق بدينارٍ)[2] .

وقال حفص [بن عبد الرحمن] : (صحبتُه ثلاثينَ سنةً ، فلم أرَهُ أعلنَ خِلافَ ما أسرَّهُ ، وكانَ إذا دخلَتْ علَيْه شبهةٌ في شيءٍ ؛ أَخرجَ مِنْ قلْبِهِ ذلك ولو بجميع مالِه) .

وقال سهلُ بنُ مزاحمٍ : (كُنَّا نَدخلُ عليه ، فلا نرىٰ في بيته إلا البواريَ)[3] .

وقِيلَ له : تُعرَضُ عليكَ الدُّنيا ولك عِيالٌ ! فقالَ : اللهُ تعالىٰ للعيالِ ، وإنَّما قُوْتي أنا في الشَّهرِ دِرهمان ، فما جَمْعِي لِمَنْ يَسألني اللهُ تعالىٰ عَنِ الجمع لهم إن أطاعوه وإنْ عَصَوه ، فإنَّ رزقَ الله غادٍ ورائحٌ على الفريقين ، ثمَّ قَرأَ : ﴿وَفِي السَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات : ٢٢] .

وحجَّ بعضُ أصحابه وخَلَّفَ عندَه جاريةً ، فغابَ أربعةَ أشهرٍ ، فلمَّا قَدِمَ ؛ قالَ له : كيفَ وجدتَ خدمتَها ؟ فقالَ : مَنْ قَرأَ القرآنَ ، وحَفِظَ على النَّاس دينَهم ؛ يَحتاجُ إلىٰ أن يَصونَ نفسَه عَنِ الفتنة ، واللهِ ، ما رأيتُها منذُ خرجتَ إلىٰ أنْ رَجَعْتَ ، فسَألَها عَن أخلاقِهِ ، فقالتْ : ما رأيتُ ، ولا سمعتُ مِثْلَه ، ما رأيتُهُ اغتسلَ في ليلٍ ولا نهارٍ مِن جنابةٍ ، وما رأيتُهُ أفطرَ بالنَّهار قطُّ ، وكانَ يأكلُ آخرَ

(١) أخرجها إلىٰ هذا القَدر الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٥٨) .
(٢) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٥٨) .
(٣) البواري : جمع بوري ، وهو الحصير المنسوج .

اللَّيل ، ثمَّ يَرقُدُ رَقْدةً خفيفةً ، ثمَّ يخرجُ للصَّلاة .

وجاءته ٱمرأةٌ بثوبِ خزٍّ تبيعُهُ له بمئةٍ ، فقال : هو خيرٌ من مئةٍ ، بكم تقولين ؟ فزادت مئةً مئةً ، حتىٰ قالت : أربع مئةٍ ! قالَ : هو خيرٌ مِنْ ذلكَ ، قالتْ : تَهْزَأُ بِي ؟! قالَ : هاتي رجلاً ، فجاءتْ برجلٍ ، فٱشتراه بخمسِ مئةِ درهمٍ .

وقال يوماً : (لولا الخوفُ مِنَ اللهِ أنْ يضيعَ العلمُ ؛ ما أفتيْتُ أحداً ، يكونُ لهمُ الهَنَاءُ وعليَّ الوِزرُ) .

ولمَّا حُبِسَ ببغدادَ في مِحنته الآتيةِ ؛ أرسَلَ [بعد خروجه] لولده حَمَّادٍ يقولُ : يا بُنَي ، إنَّ قُوْتي درهمان في الشهر ، فمرَّةً للسَّوِيقِ ومَرَّةً للخُبز ، وقدْ حُبِسَتْ عَلَيَّ ، فعجِّلْهُ لي[1] .

وٱختلطَتْ غنمُ الكُوفة بغَنَمٍ مغصوبةٍ ، فسَأَلَ : كمْ تَعيشُ الغَنَمُ ؟ قالوا : سبعَ سنينَ ، فترَكَ أكلَ اللَّحمِ سبعَ سنينَ ، ورأىٰ [حِينَها] بعضَ الجندِ أكَلَ لحماً ورمَىٰ فَضْلَتَهُ في نهرِ الكُوفةِ ، فسَأَلَ عن عمرِ السَّمكِ ، فقيلَ له : كذا وكذا ، فٱمتنعَ مِن أكل السَّمك تلكَ المدَّة .

وقالَ بعضُ أئمة أصحابنا السَّادةِ الشَّافعيَّةِ ـ الأستاذُ أبو القاسم القُشَيريُّ ، في بابِ التَّقوىٰ من « رسالته » الَّتي هيَ أعظمُ كتبِ السَّادةِ الصُّوفيَّة قَدَّس اللهُ أرواحَهم ـ : (كانَ أبو حنيفةَ لا يجلسُ في ظلِّ شجرةِ غريمه ، ويقولُ : كلُّ قَرْضٍ جرَّ منْفَعَةً فهو رباً)[2] .

ويوافِقُهُ قولُ يزيدَ بن هارونَ : ما رأيتُ أورعَ منهُ ، رأيتُه جالساً يوماً في الشَّمس عندَ بابِ إنسانٍ ، فقلتُ له : يا أبا حنيفةَ ، لو تَحوَّلْتَ إلى الظِّلِّ ! فقالَ : لي علَىٰ صاحبِ هذه الدَّار دراهمُ ، ولا أحبُّ أن أجلِسَ في ظِلِّ فِناء داره ، قال

---

(١) في « عقود الجمان » (ص٢٤٣) : (وقد حبستهَ عنِّي) .
(٢) ٱنظر « الرسالة القشيرية » (١/٣٠٩) .

يزيدُ : فأيُّ ورعٍ أكثرُ مِنْ هذا ؟!

وفي روايةٍ : أنَّه سُئِلَ لمَّا اْمتنَعَ مِنَ الظِّلِّ ؛ فقالَ : لي علَىٰ صاحبِ هذه الدَّارِ شيءٌ ، فكَرِهتُ أن أستظِلَّ بِظلِّ حائطِهِ فيكونُ ذلكَ جرَّ مَنْفَعَة ، وما أرىٰ ذلكَ على النَّاس واجِباً ، ولكنَّ العالِمَ يَحتاجُ أن يَأْخُذَ لِنَفْسه مِن عِلمِه بأَكْثرَ ممَّا يَدعو الخَلقَ إليه .

والآثارُ في وَرَعِه كثيرةٌ .

* * *

الفصلُ التَّاسعَ عشَر
في أمانته

قالَ رجلٌ بالشَّام للحكَم بنِ هشام الثَّقفيِّ : أخبِرْني عن أبي حنيفةَ ، فقالَ : كانَ أعظمَ النَّاسِ أمانةً ، وأرادَهُ السُّلطانُ أنْ يتولَّىٰ مفاتيحَ خزائنه أو يضربَ ظَهرَهُ ، فٱختارَ عذابهمْ علىٰ عذابِ الله تعالىٰ ، فقالَ [الرَّجلُ] : ما رأيتُ أحَداً يَصِفُه بمثلِ ما وَصفْتَه بهِ ، قالَ : هُوَ واللهِ كما قلتُ[1] .

وقالَ وكيعٌ : (كانَ أبو حنيفةَ عظيمَ الأمانةِ)[2] .

وقالَ أبو نُعَيْمٍ الفضلُ بنُ دُكَينٍ : (كانَ أبو حنيفةَ حَسَنَ الدِّيانةِ ، عظيمَ الأمانةِ) .

* * *

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥١) .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٨) .

الفصلُ العِشرون
في وُفور عقله

رویٰ أبو القاسم بن كأس[1] عنِ ابنِ المباركِ قالَ : (ما رأيتُ رجلاً أعقلَ منه) .

و[روى الخطيب] عن هارونَ الرَّشيدِ : أنه ذُكِرَ عندَه يَوماً ، فَتَرَحَّم عليه ، وقال : (كانَ ينظرُ بعينِ عقله فيرىٰ ما لا يَراهُ غيرُه بعين رأسه)[2] .

وعن عليِّ بن عاصمٍ قالَ : (لو وُزِنَ عقلُ أبي حنيفةَ رضي الله عنه ، بعقلِ نِصفِ أهل الأرض ؛ لرَجَحَ بهم)[3] .

وعن محمَّدِ بن عبد الله الأنصاريِّ : (كانَ النَّاظرُ لأبي حنيفةَ يَتبيَّنُ عقلَه في منْطِقهِ ، وفعلِهِ ، ومَشْيِهِ ، ومَدْخَلِهِ ، ومَخْرَجِهِ)[4] .

وعن خارجةَ قالَ : (لقيتُ ألفاً مِنَ العلماء ، فوَجَدتُ العاقلَ منْهم ثلاثةً ، أو أربعةً) فَذَكَرَهُ في الثَّلاثةِ ، أوِ الأربعةِ[5] .

وعن يزيدَ بنِ هارونَ : (أدركتُ النَّاسَ ، فما رأَيْتُ أحداً أعقلَ ، ولا أفضلَ ، ولا أورعَ من أبي حنيفةَ)[6] .

وقالَ أبو يوسف : (ما رأيتُ أحداً أكمل عقلاً ، ولا أتَمَّ مروءةً مِن أبي حنيفةَ) .

---

(١) في المخطوط : (روى الخطيب) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص٢٤٧) .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٤/ ٢٤٤) .
(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٦٣) .
(٤) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٦٤) .
(٥) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٦٣ـ٣٦٤) .
(٦) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٦٤) .

وقال يحيى بنُ معينٍ : (كانَ أبو حنيفةَ أعقلَ مِنْ أنْ يَكذِبَ[1] ، ما سمعتُ أحداً يصِفُهُ ويذكُرُهُ بمثلِ ما كانَ ٱبنُ المبارك يَصِفُهُ ويذكُرُهُ به مِنَ الخير) .

وذَكَرَ ٱبنُهُ حمَّادٌ عنه : أنَّه ٱحْتَبَىٰ بثوبه في المسجد[2] ، فسَقَطَ في حِجْرِهِ مِنَ السَّقف حيَّةٌ عظيمةٌ ، فلا والله ، ما تحَلحَلَ ، ولا تحوَّلَ مِن مَوْضعه ، ولا تغَيَّر ، ثمَّ قالَ : ﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبة : ٥١] ، وأخذها بيده اليُسرىٰ ، فرَمَىٰ بها بعيداً عنه .

وقالَ الشَّافعيُّ رضي الله عنه : (ما قامتِ النِّساءُ عن رَجُلٍ أعقلَ مِن أبي حنيفةَ) .

وقال بكر بنُ خُنيس : (لو جُمِعَ عقلُه وعقلُ أهل زمانه ؛ لرَجَحَ عقلُه علىٰ عقولهم) .

* * *

---

(١) أخرجه إلىٰ هذا القَدْر الخطيب في « تاريخه » (١٣/٤٤٩) .

(٢) ٱحتبىٰ بالثوب : ٱشتمل ، أو جمع بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها .

الفصلُ الحادي والعِشرون

في فِراسَتِه

منها : أنَّه قالَ لجماعة مِن أصحابه أموراً ستقَعُ لهم ، فكانَ كما قالَ ، منهم : زُفَرُ .

ومنهم : داودُ الطائيُّ ، قالَ له : أنتَ تتَخَلَّىٰ للعبادة .

ومنهم : أبو يوسف ، قال له : (أنتَ تَميلُ إلى الدُّنيا) ، فكان كما قال[1] .

وقالَ : (إذا رأيتَ الرَّجُلَ طويلَ الرَّأسِ ؛ فاْعلمْ أنَّه أحمقُ) .

وقيلَ له : كيفَ رأيتَ غِلمانَ[2] المدينة ؟ قالَ : (إنْ أفلحَ منهم أحدٌ ؛ فالأشقرُ الأزرقُ) ؛ يَعني : مالكَ بنَ أنسٍ ، ولقد برَّ وصَدَقَ في فِراسته ؛ لأنَّ مالكاً بَلَغَ مِنَ العلم والفلاح ما لم يَلْحَقْهُ أحدٌ مِن أهلِ المدينةِ في عصره .

وقالَ : (إذا رأيتَ أحداً جيِّدَ الحِفظ ؛ فاْستَمسكْ بجمعه ، وإذا رأيتَ إنساناً طويلَ اللِّحيةِ ؛ فاْستَمْسِكْ بحُمقه ، وإذا رأيتَ طويلاً عاقلاً ؛ فاْستَمْسِكْ به ؛ فإنَّه قَلما تجدُ طويلاً عاقلاً) .

ولمَّا حُمِلَ سفيانُ الثوريُّ ، ومِسْعَرٌ ، وأبو حنيفةَ ، وشَريكٌ إلى المنصور ؛ قال لهم أبو حنيفةَ : أُخمِّنُ فيكم تَخْميناً : أمَّا أنا ؛ فأحتالُ لنفسي ، وأمَّا سفيانُ ؛ فيَهربُ مِنَ الطَّريق ، وأمَّا مِسْعَرٌ ؛ فيُجَنِّنُ نفسَه ، وأمَّا شَريكٌ ؛ فيقعُ .

فلمَّا ساروا في الطريق ؛ قالَ سفيانُ : أريدُ أن أتبرَّزَ ، فخرجَ معه الجنديُّ ، فصارَ إلىٰ حائطٍ ، فجلسَ خلْفَه ، فمرَّتْ سفينةُ شوكٍ ، فقال لهم : إنَّ هذا الَّذي خَلْفَ الحائط يُريدُ أنْ يذبَحَني ، فقالُوا : اْدخلِ السَّفينةَ ، فدخلَ ، وغطَّوه

---

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٢٤٨/١٤) .

(٢) في المخطوط : (علماءَ) ، والمثبتُ من « عقود الجمان » (ص٢٤٨) .

بالشَّوكِ ، فمرَّ على الجنديِّ فلمْ يَرَهُ ، فلمَّا أبطأ عليه ؛ ناداه : يا أبا عبد الله ، فلم يُجِبْهُ ، فجاءَ فلمْ يَرَه ، فَرَجَعَ إلىٰ صاحبه ، [فأعلمه بهَرَبه] ، فضَرَبَهُ وشَتَمَهُ .

فلمَّا دخلَ الثَّلاثةُ على المنصور ؛ بادَرَ إليه مِسْعَرٌ ، فصافَحَهُ وقال : كيفَ حالُك يا أميرَ المؤمنين ؟ وكيفَ جوارِيكَ ؟ وكيفَ دوابُّكَ ؟ تُولِّيْني القضاءَ ؟ فقالَ رجلٌ علىٰ رأسه : هذا مجنونٌ ، قال : صدقتَ ، أخرِجُوه ، فخلَّىٰ سبيلَه .

فدعىٰ أبا حنيفةَ ، فجاء ، فقالَ : يا أميرَ المؤمنينَ ، أنا النُّعمانُ بنُ ثابتِ ابنِ مملوكِ الخزَّارُ ، وأهلُ الكوفةِ لا يَرضَونَ أن يَلِيَ عليهم ابنُ مملوكِ خزَّارٌ ، قالَ : صَدَقتَ .

فذهب شَريكٌ يتكلَّمُ ، فقالَ : ٱسكتْ ، فما بقيَ أحدٌ غيرك ، خذ عهدَكَ ، فقالَ : يا أميرَ المؤمنينَ ، إنَّ فِيَّ نِسياناً ، قالَ : عليكَ بمضغِ اللُّبانِ[1] ، قالَ : وبي خِفَّةٌ ، قالَ : نَصنعُ لك الفالوذَجَ تأكله قبلَ أن تجلسَ في مَجلِسِ الحُكْم[2] ، قالَ : إنِّي أحكمُ على الواردِ والصَّادرِ ، قال : ٱحكمْ ولو علىٰ ولدي ، قالَ : أَفعلُ ، فكان كما ذَكَرَ أبو حنيفةَ .

ومرَّ عليه بالمسجدِ رجلٌ ، فتَفَرَّس أنَّه غريبٌ ، في كُمِّه حلاوةٌ ، ومعلمُ صبيانٍ ، فكان كذلك ، فسُئِلَ ، فقال : رأيتُه يَنظُرُ يميناً وشمالاً ، وكذلك الغريبُ ، ورأيتُ الذُّبابَ علىٰ كُمِّه ، ورأيته ينظُرُ الصِّبيانَ .

* * *

---

(١) **اللُّبان** : هو الصنوبر .
(٢) **الفالوذج** : هو نوع من الحلواء يعمل من خلط الدقيق والماء والعسل ، ويُعتقدُ أن أكله يوسع المدارك .

الفصلُ الثَّاني والعِشرون
في عظيم ذكائه وأجوبته المسكتة عنِ الأسئلة العَويصة[1] المبْهِتَة

من ذلك : أنَّ رجلاً ممَّن يَكرَهه قال له : ما تقولُ في رَجُلٍ لا يَرجو الجنَّةَ ، ولا يَخافُ مِنَ النَّار ، ولا يَخافُ الله تعالىٰ ، ويأكُلُ الميْتَةَ ، ويصلي بلا رُكوعٍ ولا سُجودٍ ، ويَشهدُ بما لا يَرىٰ ، ويُبغِضُ الحقَّ ، ويُحِبُّ الفتنةَ ، ويَفِرُّ مِنَ الرَّحمة ، ويُصدِّقُ اليهودَ والنَّصارىٰ ؟ فقالَ أبو حنيفةَ : أَلَكَ بهذه علمٌ ؟ قال : لا ، ولكن لم أجدْ شيئاً هو أشنعُ مِنْ هذا ؛ فسألْتُكَ عنهُ ، فقال أبو حنيفةَ لأصحابِهِ : ما تقولونَ في هذا الرَّجلِ ؟ قالوا : شرُّ رجلٍ ، هذه صفةُ كافرٍ ، فتبَسَّم وقالَ : هو مِن أولياءِ الله تعالىٰ حقّاً ، ثمَّ قالَ للرَّجل : إنْ أنا أخبرتُك أنَّه كذلك ؛ تكُفُّ عنِّي لسانكَ ، وعن الحَفَظَةِ ما يَضُرُّكَ ؟ قالَ : نعم ، قالَ : هو رجلٌ يَرجو ربَّ الجنَّة ، ويَخافُ ربَّ النَّار ، ولا يَخافُ اللهَ تعالىٰ أنْ يَجُورَ علَيْه في عدْلِه وسُلْطانه ، ويأكلُ مَيْتَةَ السَّمك ، ويُصلِّي على الجنازة ، أو على النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، ومعنىٰ شهادتِه بما لا يرىٰ : أنَّه شَهِدَ أنْ لا إلهَ إلاَّ الله ، وأنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه ، ويُبْغِضُ الحقَّ الَّذي هو الموتُ ؛ ليطيعَ الله تعالىٰ ، والفتنةُ : المالُ والولدُ ، والرحمةُ : المطرُ ، ويُصدِّقُ اليهودَ في قولهم [كما قال الله عزَّ وجلَّ حكاية عنهم] : ﴿ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [البقرة : ١١٣] ، والنَّصارىٰ في قولهم [كما قال الله عزَّ وجلَّ حكايةً عنهم] : ﴿ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [البقرة : ١١٣] ، فقامَ الرَّجلُ ، وقبَّلَ رأسَه ، وقالَ : أَشهَدُ أنَّكَ على الحقِّ .

ولمَّا مَرِضَ أبو يوسفَ ؛ قال أبو حنيفةَ : لَئِنْ ماتَ هذا الغلامُ ؛ لمْ يَخلِفْه أحدٌ علىٰ وجهِ الأرض ، فلمَّا عُوفيَ ؛ أُعجِبَ بنَفْسِهِ ، وعَقَدَ له مجلِساً في الفقه ، فانْصرفَتْ وجوهُ النَّاس إليه ، فلمَّا بلغَ أبا حنيفةَ ذلك ؛ قال لبعض مَنْ

(١) **الأمرُ العويصُ** : هو الأمر الصعب .

عندَه : ٱذهبْ إلىٰ مجلِس يعقوبَ وقلْ له : ما تقولُ في قصَّارٍ دَفَع إليه رجلٌ ثوباً ليَقْصُرَه بدرهمين ، ثمَّ طلبَ ثوبَه فأنكَرَه القصَّارُ ، ثمَّ عادَ له ثانيةً وطلبَه ، فدفَعَهُ له مَقْصوراً ، أَلَهُ أُجرةٌ ؟ فإنْ قالَ لكَ : نعم ؛ قل له : أخطأتَ ، وإنْ قالَ : لا ؛ قل له : أخطأتَ ، فصار إليهِ ، فسألَه ، فقالَ : نعم له أُجرةٌ ، فقال : أخطأتَ ، فنظر ساعةً فقالَ : لا ، فقال له : أخطأتَ ، فقامَ مِنْ ساعته لأبي حنيفةَ ، فلمَّا رآه ؛ قال له : ما جاءَ بكَ إلاَّ مسألةُ القصَّارِ ، قال : أَجَلْ ، قال : سبحانَ الله ! مَنْ قَعَدَ يُفتي النَّاسَ ، وعَقَدَ لنفسه مجلِساً يتكلَّمُ في دين الله تعالىٰ وهذا قدرهُ ، لا يُحسنُ أن يُجيبَ في مسألةٍ مِنَ الإجارات ! فقالَ : علِّمني ، فقال : إن كانَ قَصَرَهُ بعدَ ما غَصبه ؛ فلا أُجرةَ له ؛ لأنه إنما قصَره لنفسه ، أو قبلِ غصبه ؛ فله الأجرة ؛ لأنَّه قَصَرَهُ لصاحبه ، [ثمَّ قال : مَن ظنَّ أنَّه يستغني عن التعلُّم ؛ فليبك علىٰ نفسه][١] .

وحَضَرَ مَعَ العلماءِ وليمةَ رجلٍ زوَّجَ ٱبنتيه مِن أخوَين ، فخرجَ الوليُّ وهو يقولُ : أُصبْنَا مُصيبةً عظيمةً ، غَلِطنا فزُفَّتْ إلىٰ كلِّ واحدٍ غيرُ ٱمرأتِه وأصابَها ، قال سفيانُ : لا بأسَ بذلكَ ، كما حَكَمَ به عليٌّ كرَّم الله وجهَهُ في ذلك بِعَينِه ؛ إذ كان معاوية قد وجَّه إليه فيها ، فقالَ : أرىٰ أنَّ علىٰ كلٍّ المهرَ بما أصابَ مِنَ المرأة ، وتَرجِعُ كلٌّ إلىٰ زوجها [بعد انقضاء عدتها][٢] ، فٱستحسَنَ النَّاسُ منهُ ذلكَ ، وأبو حنيفةَ ساكتٌ ، فقالَ له مِسْعَرٌ : قلْ فيها ، قالَ سفيانُ : وما عسىٰ أنْ يقولَ فيها خلافَ هذا ؟! فقالَ أبو حنيفةَ : عليَّ بالغلامَيْن ، فأُحضِرَا ، فقالَ لكلِّ واحدٍ منهما : أتُحبُّ أنْ تكونَ عندَكَ تلك الَّتي زُفَّتْ إليك ؟ قال : نعم ، قال لكلِّ واحدٍ منهما : فما ٱسمُ ٱمرأتكَ الَّتي عندَ أخيك ؟ قال : فلانة ، قالَ : قل : هي طالقٌ منِّي ، ففعلا ، ثمَّ زوَّجَ كلاًّ الَّتي مسَّها ، وأمَرَهم بتجديدِ عُرسٍ آخرَ ، فعَجِبَ النَّاسُ مِنْ فُتياه ، حتَّىٰ قام مِسْعرٌ يُقبِّلُهُ ، وقال : تَلُومونني علىٰ حبِّه ، وسفيانُ ساكتٌ لا يقولُ شيئاً .

---

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٩ـ٣٥٠) .

(٢) أخرج حديث سيدنا علي رضي الله عنه بنحوه البيهقي في « السنن » (٧/ ٤٤١) ، وعبد الرزاق في « المصنف » (١٠٥٣٢) و (١٠٧١٤) و (١٠٧١٥) ، وانظر « المغني » (٩/ ٢٨٩) .

تنبيهٌ : ما حَكَمَ به سفيانُ عن عليٍّ كرَّم الله وجهَه لا يُنافي ما حَكَمَ به أبو حنيفةَ ، بَلْ كِلا الحُكمين حقٌّ ؛ فأمَّا وجهُ ما حَكَمَ به سفيانُ : فهو أنَّ هذا الوطءَ وطءٌ بشبهةٍ ، وهو يُوجِبُ فيه المهرَ ، ولا يَرْفَعُ النكاحَ ، وأمَّا وجهُ ما حَكَمَ به أبو حنيفةَ : فهو أنَّ الحُكْم وإنْ كانَ كما قاله سفيانُ ، لكنْ ربَّما تَرتَّبتْ عليه مَفسدةٌ أيُّ مفسدة ؛ لأنَّ كُلًّا لو رَجَعتْ إلىٰ زوجها وقد وطئَها الآخرُ وٱطَّلعَ علىٰ محاسنها الباطنةِ ؛ خُشِيَ أن تكونَ نفسُهُ متعلِّقةً بها ، وألاَّ يَسلوَ عنها ، بل يَزدادُ تعلُّقُهُ بها إذا أُخذت منه وصارتْ تحتَ غيرِه ، فٱقتضَتِ الحِكمةُ الظَّاهرةُ ـ الَّتي أَلهَمَها الله تعالىٰ لأبي حنيفةَ رضي الله عنه ، وأطْلَعَهُ علىٰ ما يُخشَىٰ وقوعُهُ مِنَ الفسادِ لو بَقِيَتَا علىٰ فتوىٰ سفيانَ ـ أنْ يَحكُمَ بطلاقِ كلٍّ لزوجتِهِ الَّتي وطئَها غيرُه ، وأنْ يَتزوَّجَ كلٌّ مَنْ وَطِئَها ، ولا يُحتاج لعدَّةٍ ؛ لأنَّ لصاحب عِدَّة وطءِ الشُّبهةِ أنْ يَعقِدَ بالموطوءة فيها ، ولأجْل هذه المصلحةِ الظَّاهرةِ الَّتي لا يُنكِرُها أحدٌ سكتَ سفيانُ علىٰ فتوىٰ أبي حنيفةَ ، وٱستحْسَنَها النَّاسُ منه ، حتَّىٰ قبَّله مِسْعَرٌ لأجلها .

وكان في جنازة ٱبنِ هاشميٍّ سيِّدٍ ، فيها وجوهُ أهل الكوفة وعلماؤهم ، فبرَزَتْ أمُّه كاشفةً رأسَها ووجهَها ، وألْقَتْ عليه ثوبَها مِنْ شدَّة وَجْدها ، فحَلَفَ زوجُها بالطَّلاقِ لتَرجِعَنَّ ، وحلفَتْ بعتْقِ مماليكها ألاَّ تَرجِعَ حتَّىٰ يُصلَّىٰ عليه ، فوقفَ النَّاسُ ولم يَتكلَّم فيها أحدٌ ، فسأل والدُهُ أبا حنيفةَ ، فٱستعادَ منه ومنها حَلِفَهما[١] ، ثمَّ أمَرَهُ بالصَّلاة عليه ، ثمَّ أمَرَها بالرُّجوعِ ، فقال ٱبنُ شُبْرمةَ : عَجزتِ النِّساءُ أن يَلِدْنَ مِثْلك ، ما عليكَ في العلم كُلفةٌ .

وسألَه رجلٌ عن فتحِ خَوخَةٍ في حائطه[٢] ، فقالَ له : ٱفتحْ ما شئتَ ، ولا تَطَّلعْ على جارِكَ ، فمَنَعَه جارُه ، وشكاهُ إلى ٱبن أبي ليلىٰ ، فمَنَعَه ، فعاد إلىٰ أبي حنيفةَ وأخبرَه بذلك ، فقال له : ٱفتح فيه باباً ، فعاد ، فمنعه ٱبنُ أبي ليلىٰ أيضاً ، فعادَ إلىٰ أبي حنيفةَ ، فقال له : كم قيمةُ حائطك ؟ قال : ثلاثةُ دنانيرَ ،

---

(١) أي : تبيَّنَ من كلٍّ واحدٍ منهما صيغةَ حلفه اليمين .

(٢) **الخوخة** : هي الكوَّة في البيت تؤدِّي إليه الضوء ، أو : مخترق بين كل دارَيْن لم ينصب عليها بابٌ ، وهي بِلُغة أهل الحجاز .

فقالَ : ٱهدِمْه ولكَ عليَّ الثلاثةُ ، فجاء ليهدِمَه ، فرفَعَه جارُه إلى ٱبن أبي ليلىٰ ، فقال : يُريدُ هَدْمَ حائطه وتَسألُني أن أمنَعَه ؟! وٱلتفتَ إلىٰ صاحب الحائط وتابَعَ القولَ : ٱذهبْ فٱهدمْهُ ، وٱصنعْ ما شئتَ في جدارِكَ ، فقال له الجارُ : كانَ فتحُ الخَوخَةِ أهونُ عليَّ ، فقال له [ٱبن أبي ليلىٰ] : إذا كان يَذهبُ إلىٰ مَنْ يَدُلُّهُ علىٰ خطئي ؛ فكيفَ أصنعُ إذا تَبيَّنَ الخطأ ؟! .

وسأله ٱبنُ المباركِ عن درهمينِ لرَجُلٍ ٱختلطا بدرهمٍ لآخرَ ، ثمَّ ضاعَ منها ٱثنانِ لا يُعلم مِن أيِّهما ، فقالَ : الدِّرهمُ الباقي لهما أثلاثاً ، قال ٱبنُ المبارك : فلقِيتُ ٱبنَ شُبْرمةَ ، فسألته ، فقالَ : سألتَ عنها أحداً ؟ قلتُ : أبا حنيفةَ ، قالَ : قال لك : الدِّرهمُ الباقي لهما أثلاثاً ، فقلتُ : نعم ، قالَ : أخطأ العبدُ ، ولكنْ درهمٌ مِنَ الدِّرهمين الضَّائعَيْن يُحيطُ العلمُ أنَّه مِنَ الدِّرهمين [اللَّذين لأحد الرجلين] ، والدِّرهمُ الآخرُ منهما جميعاً ، [فالدرهم] الباقي بينهما ، فٱستَحْسَنْتُ ما قالَ ، فلقِيْتُ أبا حنيفةَ ـ ولو وُزِنَ عقلُه بعقل نصف أهلِ الأرضِ في الفقه لرجحهم ـ فقالَ لي : لقيتَ ٱبنَ شُبْرمةَ ، فقال لك : قد أحاطَ العِلمُ أنَّ أحدَ الدِّرهمَيْن الضائعين[1] [من الدرهمين اللَّذين لأحد الرجلين ، والدرهم الآخر منهما جميعاً] ، وبقِيَ الدِّرهمُ الباقي فهو بينهما ؟ قلتُ : نعم ، قالَ : إنَّ الثَّلاثةَ حيثُ ٱختلطتْ وجبتِ الشركة بينهما ، فصارَ لصاحب الدِّرهم ثلثُ كلِّ درهمٍ ، ولِصاحبِ الدِّرهمَيْن ثُلثا كلِّ درهمٍ ، فأيُّ دِرهمٍ ذهبَ ؛ ذهبَ بحصَّتهما .

تنبيهٌ : ما قاله أبو حنيفةَ رضي الله عنه ظاهرٌ عندَ مَنْ يسلِّم له أنَّ الاختلاطَ مع عَدَمِ التَّمييز يقتضي الشركةَ على الشُّيوع ، وما قالَهُ ٱبنُ شُبْرمةَ لهُ وجهٌ عندَ مَنْ لا يَرى الشركةَ ، ووجهُه : أنَّ أحدَ الدِّرهَمَيْن الضَّائعَيْن مُختصٌّ بصاحب الدِّرهمَيْن يقيناً ، فقد ذهبَ عليه درهمٌ يقيناً ، وبقي لكلٍّ درهمٌ يُحتمَلُ أنَّه الموجودُ ، ولا مرجِّحَ لأحَدِهما ، فقَسَّمَ الدِّرهمَ الباقيَ بينهما .

وكان في جواره فتىً ، فأتىٰ مَجلِسَه ، فشاوَرَه في التَّزوُّج من قوم مخصوصين ، طلبوا منه فوقَ وُسْعِهِ ، فأمره بالتزوُّج بعدَ الاستخارة [وأن يدفع إليهم قسماً مِن

---

(١) في الأصل : (ضائع) ، والتصويب من « عقود الجمان » (ضص٢٥٨) .

المهر ، فلعلَّ زوجته أن تُبرِّئه مِنَ الباقي بعد أن يدخلَ بها] ، ففعل ، ثمَّ أبَوا أنْ يحملوها إليه إلاَّ بعدَ وفاء كلِّ المهر ، فذهبَ إليه وأعْلَمَه بذلك ، فقالَ : ٱحْتَلْ وٱقترضْ حتَّىٰ تدخلَ بأهْلِكَ ، وأَقْرَضَه في جملةِ مَنْ أقْرَضَه ، فلمَّا دخلَ بها ؛ قال له : عليك أن تُظهِرَ الخُروجَ بها إلىٰ موضع بعيدٍ [لطلب المعاش] ، ففعل ، فٱشتدَّ [ذلك] علىٰ أهلها ، فجاؤوا أبا حنيفةَ يَشْكُونَه ويستفتُونَه ، فأفتاهم : بأنَّ له أنْ يُخرِجَها إلىٰ حيثُ يشاءُ ، قالوا : ما يُمكِنُنا أنْ نَدَعَها تَخْرُجُ معه ، قال : فأرضُوه بِرَدِّ ما أخذتُموه منه ، فرضوا بذلك ، فقالَ له : إنَّهم رضوا أنْ يُعطوكَ ما أخذوه مِنَ المهرِ ، ويبرِّئوك منْه[1] ، قال : أُريدُ فوقَ ذلكَ ، فقالَ له : أيُّما أحبُّ إليكَ ؟ هذا ، وإلاَّ أقرَّتِ [المرأةُ] لرجلٍ بدَينٍ فلا يُمكنكَ السَّفرُ بها حتَّىٰ تُوفِيَه ؟ فقالَ : اللهَ اللهَ ، لا يَسمعوا بهذا ؛ فلا يُعطوني شيئاً .

وجاءتْه ٱمرأةٌ فقالتْ : ماتَ أخي وخلَّفَ ستَّ مئةِ دينارٍ ، فأصابنيْ دينارٌ واحدٌ ، قالَ : مَنْ قَسَمَ فَريضتكم ؟ قالتْ : داودُ الطَّائيُّ ، قالَ : ليسَ لكِ إلاَّ هو ، ألَيسَ أخوكِ خَلَّفَ بنتين ، وأمّاً ، وزوجةً ، وٱثني عَشَرَ أخاً وأختاً [واحدةً] ؟ قالتْ : نعَمْ ، قالَ : هو كذلكَ[2] .

---

(١) في المخطوط : (ويبرِّئوك من الباقي) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص٢٦٠) ، وهو الصَّحيحُ ؛ لأنَّ الرَّجل كان قد ٱقترض كلَّ المهرِ ودفعه إليهم .

(٢) لأن للبنتين الثلثين : أربع مئة دينار ، وللأم السدس : مئة دينار ، وللزوجة الثمن : خمسة وسبعون ديناراً ، وللأخوة مع الأخت ما بقي تعصيباً : خمسة وعشرون ديناراً ، للذكر مثل حظ الأنثيين ١٢×٢=٢٤+١=٢٥ فلكلِّ واحدٍ مِنَ الأخوة ديناران ، ويبقىٰ للأخت دينارٌ واحدٌ ، وصورة المسألة كما يلي :

	٢٤	٦٠٠ ÷ ٢٤ = ٢٥
٢بنت	$\frac{٢}{٣}$	١٦ × ٢٥ = ٤٠٠ دينار
أم	$\frac{١}{٦}$	٤ × ٢٥ = ١٠٠ دينار
زوجة	$\frac{١}{٨}$	٣ × ٢٥ = ٧٥ دينار
١٢ أخ أخت	ع	١ × ٢٥ = ٢٥ دينار ، لكل أخٍ ديناران ، وللأخت دينار

وحَضَرَ يوماً مجلسَ ٱبنِ أبي ليلىٰ ، فأَذِنَ للخُصَماء في الدُّخول ؛ ليُرِيَه إمضاءَه في القضاء والحُكم ، فٱدَّعىٰ رجلٌ علىٰ آخرَ أنَّه قالَ له : يابنَ الزَّانية ، فقالَ القاضي للمدَّعىٰ علَيْه : ما تقولُ ؟ فقالَ له أبو حنيفةَ : كيفَ تسألُه الجوابَ وليس [المدَّعي] بخصمٍ [له] ، إنَّما الخصمُ أُمُّهُ ، فهلْ ثبتَتْ وكالتُه عنها ؟! قالَ : لا ، قال : فٱسأله[1] : أحيَّةٌ أُمُّه أم مَيْتَةٌ ؟ فسألَه ، فقالَ : مَيْتَةٌ ، قالَ : البيِّنة ، فأقامَها بموتِها ، فسألَ القاضي المدَّعىٰ عليه ، فقالَ أبو حنيفةَ : سلِ المدَّعي : هل لأمِّه وارث غيرُه ؟ [فسأله] فقال : لا ، قال : البيِّنةُ بذلك ، فأقامها ، فسأل القاضي المدَّعىٰ عليه ، فقال [أبو حنيفةَ] : سلِ المدَّعي : أُمُّه حرَّةٌ أم أَمَةٌ ؟ [فسأله] ، فقالَ : حرَّةٌ ، قالَ : البيِّنة بذلكَ ، فأقامها ، فسأل القاضي المدَّعىٰ عليه ، فقال [أبو حنيفةَ] : سلِ المدَّعي : هل هي مسلمةٌ أم ذمِّيَّة ؟ [فسألَه] ، فقالَ : مسلمةٌ ، قالَ : البيِّنة بذلك ، فأقامها ، فقالَ أبو حنيفةَ : شأنُك الآنَ .

ولمَّا نَزلَ قتادةُ الكوفةَ ؛ قالَ : لا يسألُني أحدٌ عن مسألةٍ مِنَ الحلالِ والحرام ؛ إلاَّ أجبتُه ، فقالَ أبو حنيفةَ : ما تقولُ فيمَنْ غابَ عن أهله أعواماً ، ونُعيَ إَليها ، فظنَّتْ موتَه ، فتزوَّجت ، فقَدِمَ بعدَ ولادتها ، فنفاهُ الأوَّلُ ، وٱدَّعاهُ الثَّاني ، أكلٌّ منهما قَذَفَها ، أمِ المنكرُ للولَدِ[2] ؟

ثمَّ قالَ أبو حنيفةَ : إنْ قالَ فيها برَأيِهِ ؛ ليُخْطئَنَّ ، وإنْ قالَ فيها حَديثاً ؛ لَيَكْذِبَنَّ .

فقالَ قتادةُ : أَوَقَعَتْ هذه المسألةُ ؟ قالوا : لا ، قالَ : فَلِمَ تسألونَ عمَّا لم يَكن ؟ فقالَ أبو حنيفةَ : إنَّ العلماءَ يستعدُّونَ للبلاء ، ويَتَحرَّزونَ منه قبلَ نزولهِ ؛ ليعرفوا الدُّخولَ فيه والخروجَ منهُ .

فقالَ قتادةُ : دعوا هذا ، وسَلوني عَنِ التَّفسير ، قالَ أبو حنيفةَ : مَنِ الَّذي

---

(١) أي : ٱسأل المدَّعي .

(٢) في « تاريخ بغداد » (١٣/٣٤٨) : (فظنتِ ٱمرأته أنَّ زوجها ماتَ ، فتزوجت ، ثم رجع زوجها الأوَّل ، ما تقول في صداقها ؟) .

عندَه علمُ الكتاب ؟ قالَ [قتادةُ] : آصفُ بن برخيا ، كاتبُ سُليمانَ ، وكانَ يَعرِفُ الاسمَ الأعظمَ ، فقال [أبو حنيفةَ] : هل كانَ سليمانُ يعرفُه أيضاً ؟ قالَ : لا ، قال : أيجوزُ أن يكونَ في زمانِ نبيٍّ مَنْ هو أعلمُ منهُ ؟ قالَ : لا ، واللهِ ، لا حدَّثتُكم بشَيءٍ مِنَ التَّفسير ، سلوني عمَّا ٱختلفتْ فيهِ العُلماءُ .

فقالَ أبو حنيفةَ رضي الله عنه : أمؤمنٌ أنتَ ؟ قالَ : أرجو ، قال : وَلِمَ ؟ قالَ : لقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء : ٨٢] ، فقالَ له : هلاَّ قلتَ كما قال إبراهيمُ لمَّا قالَ له ربُّه : ﴿ أَوَلَمۡ تُؤۡمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِى﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، فقامَ قتادةُ مُغضَباً ، وحَلَفَ ألاَّ يحدِّثَهم[(١)] .

وقال رجلٌ لامرأةٍ مختلَّةٍ شيئاً ، فقالتْ له : يا بن الزَّانِييْن ، فشُكِيَتْ إلى ٱبنِ أبي ليلىٰ ، فحدَّها حدَّيْنِ في المسجد قائمةً ، فقالَ أبو حنيفةَ : أخطأَ مِن سِتَّة وُجوهٍ :

أقامَ الحدَّ علىٰ مجنونةٍ .

وفي المسجدِ .

وضَرَبَ المرأةَ قائمةً ، وهي إنَّما تُضربُ جالسةً .

وأقامَ علَيْها حدَّين والقذفُ بكلمةٍ واحدةٍ ، ولو قَذَفَ قوماً بكلمةٍ ؛ لا يَلزمُهُ إلاَّ حدٌّ واحدٌ .

وضَربَها والحقُّ للأبوَين وهما غائبانِ .

وحدَّ الثَّاني قبلَ البُرءِ مِنَ الحدِّ الأوَّل .

[فبلغ ذلكَ ٱبنَ أبي ليلىٰ] ، فشكاهُ للأميرِ ، فمنَعَ [أبا حنيفةَ] مِنَ الإفتاءِ[(٢)] ، ثمَّ وردتْ مسائلُ لعيسى بن موسىٰ ، فسُئل عنها [أبو حنيفةَ] ، فأجابَ بما

---

(١) عزاها الصالحي في « عقود الجمان » (ص٢٦٣) إلىٰ أبي القاسم بن كأس ، وأخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٨ـ٣٤٩) .

(٢) إلىٰ هنا أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٠ـ٣٥١) .

ٱستَحسَنَه عيسىٰ ، فأذنَ له ، فجلسَ في جلِسه .

وقال له الضَّحَّاكُ [الشاري ، وكان مِنَ الخوارج] : تُبْ مِنْ تَجويزك الحَكَمينِ[(١)] ، قالَ : تُناظِرُني ؟ قالَ : نعَم ، قالَ : فإنِ ٱختلفنا في شيءٍ ؛ فمَنْ يكونُ بَيني وبَينَك ؟ قالَ : ٱجعلْ أنتَ مَنْ شئتَ ، فقالَ لبعضِ أصحابِ الضَّحَّاكِ : ٱحْكمْ بيننَا ، ثمَّ قال للضَّحَّاكِ : أترضىٰ هذا حَكَماً بيني وبينَك ؟ قالَ : نعم ، قالَ أبو حنيفةَ : فأنتَ قد جوَّزتَ التحكيم[(٢)] ، فٱنقطعَ الضَّحَّاكُ .

وسُئلَ عطاءٌ عن قوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ ﴾ [الأنبياء : ٨٤] ، فقالَ : رَدَّ اللهُ تعالىٰ علىٰ أيوبَ أهله ، ومثلَ أهله ووَلَدِه ، فقالَ أبو حنيفةَ : أوَيَرُدُّ الله علىٰ نبيٍّ ولداً ليسوا لَهُ مِنْ صُلبه يا أبا محمَّد ؟! فقال : ما سمعتَ فيها عافاكَ الله ؟ فقال : رَدَّ علىٰ أيوبَ أهلَه ، وولَدَهُ مِنْ صُلبِه ، ومثلَ أجورِ ولده ، فقال : هذا حسنٌ .

تنبيهٌ : ما المانعُ أنَّ المرادَ : أنَّ الله تعالىٰ آتاه عَدَدَ أولاده ، ومثلَ ذلكَ العَدد من زَوجته الَّتي قالَ اللهُ في حقِّها : ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ﴾ [ص : ٤٤] ، وهذا هو الظَّاهرُ مِنَ الآيةِ كما لا يَخفىٰ[(٣)] .

وقالَ له رجلٌ : إنِّي حَلَفتُ ألاَّ أُكلِّم ٱمرأتي أو تكلِّمَني[(٤)] ، وحَلَفَتْ [بصدقة

---

(١) أي : الحَكَمَيْن الذين ٱتَّفق عليهما عليٌّ ومعاويةُ رضي الله عنهما في صِفين ، والذينَ لم يرضوا بالتحكيم ، وخرجوا علىٰ سيِّدنا عليٍّ رضي الله عنه ، وقالوا : لا حكم إلاَّ لله ؛ سُمُّوا : محكِّمة .

(٢) في المخطوط وهامش « عقود الجمان » : (الحكمين) ، والمثبت من « العقود » (ص٢٦٥) .

(٣) وهو قول ٱبن مسعود رضي الله عنه ، حيث قال : (مات أولاده وهم سبعة مِن الذكور وسبعة من الإناث ، فلمَّا عوفي ؛ نُشروا له ، وولدتِ ٱمرأتُه سبعة بنين وسبع بنات) ، « القرطبي » (١٤/ ٢٦٢) .

(٤) أي : إلا أن تكون هي التي تبتدىء الكلامَ معي ، فـ(أو) ههنا بمعنىٰ (إلاَّ) ، والفعل بعدها منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً ، وهي كذلك في يمينها . =

ما تملك] ألاَّ تكلِّمَني أو أُكلِّمَها ، فقالَ : [كلِّمها و] لا حِنْثَ عليكما ، فسَمِعَ سفيانُ الثَّوريُّ ذلك ، فجاءَهُ مُغضَباً ، وقالَ له : تُبيحُ الفُروجَ ، مِن أين لك هذا ؟! قالَ : لمَّا شافهته باليمين بعدما حلف ؛ كانت مكلِّمة له ، فسقطت يمينه ، فإن كلَّمها ؛ فلا حنث عليه ولا عليها ؛ لأنَّها كلَّمته وكلَّمها بعد اليمين[1] ، فسقطت عنهما ، فقال له سفيان : إنَّه ليُكشف لك مِنَ العلم عن شيء كلُّنا عنه غافلون .

وسأله ٱبنُ المبارك : عمَّن وَقعَ في قِدر طبيخه طائرٌ فماتَ ، فقالَ لأصحابه : ما تَرَون ؟ فرَوَوا له عَنِ ٱبنِ عبَّاسٍ رضيَ الله تعالىٰ عنهما : (أنَّه يُهراقُ المَرَقُ ، ويُغسلُ اللَّحمُ ، ويُؤكلُ) ، فقالَ : هذا إنْ وَقعَ في حالِ سُكونِها ، فإنْ وَقعَ في حال غَلَيَانها ؛ أُلقيَ اللَّحمُ [وأُهريق المرقُ] ، فقالَ له ٱبنُ المبارك : لمَ ؟ قالَ : لوُصولِ النَّجسِ إلىٰ باطنه ، بخلافِ الأوَّل ؛ لأنَّه إنَّما وَصلَ إلىٰ ظاهره فقط ، فأعجَبَه ذلك .

ونَسيَ إنسانٌ مالاً دَفَنَه ، فجاءَ إلىٰ أبي حنيفةَ ، فقالَ له [أبو حنيفة] : ليس هذا فقهاً فأحتالُ لكَ ، ولكنِ ٱذهبْ فصلِّ اللَّيلةَ إلى الصُّبح فتتذكَّرَ ، فصلَّى الرَّجلُ ، فتَذكَّرَ المكانَ دونَ رُبعِ اللَّيلِ ، فجاءه فأخبَرَهُ ، فقالَ له [أبو حنيفة] : لقد عَلِمتُ أنَّ الشَّيطانَ لا يَدَعُكَ تُصلِّي ليلةً ، ويحك ! هلاَّ أتممْتَ ليلتَكَ شكراً لله تعالىٰ .

وشكَىٰ إليه مُودِعٌ إنكارَ وديعِه لوديعَتِه ، وحَلَفَ وأكَّدَ أنَّه لم يُودعْه ، فقالَ له : لا تُخبرْ بجحوده أحداً ، [وكان الوديعُ يجالس أبا حنيفةَ] ، فلمَّا خلا به ؛ قالَ له : إنَّ هؤلاء بَعثوا يَستشيرون في رجلٍ يَصلحُ للقضاء ، فهل تَنشَطُ ؟ فتمانَعَ الرَّجلُ قليلاً ، فزادَ في ترغيبه ، ثمَّ قالَ للمُودع : ٱذهبْ فقل له : أحسَبُك نَسيتَ ، فقد أودعتُك وقتَ كذا بعلامة كذا ، فقالَ له ذلك ،

---

(١) أي : كلَّمته بعد يمينه بألاَّ يكون البادىء بالكلام ، وكلَّمها بعد يمينها بألاَّ تكون البادئة بالكلام معه .
=

فَدَفَعَ إليه وديعَتَه ، فَرَجَعَ الوديعُ إلىٰ أبي حنيفةَ يَطلبُ أن يعيِّنَهُ القضاءَ ، فقال له : إنِّي [رأيتُ أن] أرفعَ مِن قدرِك ولا أُسمِّيَكَ حتَّىٰ يَحضُرَ ما هو أجلُّ مِن هذا .

ودخلَ اللُّصوصُ علىٰ رجلٍ ، فأخذوا ثيابَه ، وٱستحلفوه بالطَّلاق بالثَّلاث ألاَّ يُعلِمَ بهم أحداً ، فحلفَ ، ثمَّ أصبحَ يرىٰ ثيابَه تُباعُ ولا يمكنُهُ أن يتكلَّمَ ، فسألَ أبا حنيفةَ ، فقالَ له : أحضِرْني أكابرَ حيِّكَ ، فأحضرهم إيَّاه ، فقالَ لهم أبو حنيفةَ رضي الله عنه : هل تُحبُّون أن يَرُدَّ اللهُ علىٰ هذا متاعَه ؟ قالوا : نَعَم ، قال : فٱجمعوا كلَّ داعرٍ[1] ومتَّهمٍ فأدخلوهم في دارٍ أو في مسجدٍ ، ثم أخرِجوهم واحداً واحداً ، فقولوا لهُ : هذا لصُّك ؟ فإنْ لم يكن ؛ قال : لا ، وإن كانَ ؛ سكتَ ، فٱقبضوا عليه ، ففعلوا ، فرُدَّ عليه جميعُ ما أُخِذَ منه ، وبرَّ في يمينه ؛ لأنَّه لم يُخبِرْ بهم أحداً[2] .

وسُئِلَ عن تَنحنُحِ المؤذِّنين عندَ الإقامة ، أَلَهُ أصلٌ ؟

قالَ : هو علامةٌ منهم بأنَّهم يُريدونَ أن يُقيموا الصَّلاةَ ، وقد رويَ عن عليٍّ كرَّمَ اللهُ وجهَه : أنَّه كانَ له مدخلٌ مِن رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم باللَّيل ، قال : (فكنتُ إذا جئتُ وهو في الصَّلاة ؛ أذِنَني بالتَّنحنُح)[3] .

وتزوَّج رجلٌ بٱمرأةٍ سِرّاً ، فأتتْ بولدٍ ، فجَحَدَهُ ، فرفعَتْه إلى ٱبنِ أبي ليلىٰ ، فقالَ لها : هاتي بيِّنةً على النِّكاح ، فقالتْ : إنَّما تزوَّجني علىٰ أنَّ الله

---

(١) الدَّاعرُ : هو الخبيث والفاسقُ .

(٢) في القصَّة ٱضطراب ٱستُدرِك من « عقود الجمان » (ص٢٦٩) .

(٣) أخرجه النسائي (٣/ ١٢) ، وابن ماجه (٣٧٠٨) ، والبيهقي (٢/ ٢٤٧) ، وأحمد (١/ ٨٠) ، وقال البيهقي : (مختلفٌ في إسناده ومتنه ، فقيل : سبَّح ، وقيل : تنحنح ، ومداره علىٰ عبد الله بن نجي الحضرمي) ، فقيل : رواه عن علي رضي الله عنه ، وقيل : عن أبيه عن علي ، وهو الصحيح ؛ إذ إنَّه لم يسمعْ مِن عليٍّ رضي الله عنه ، وبالجملة : فعبد الله ضعَّفه غيرُ واحد سوى النسائي وابن حبَّان .
=

تعالى الوليُّ ، والشَّاهدان المَلَكانِ ، فطرَدَها القاضي ، فأتتْ أبا حنيفةَ وأخبرَتْه ، فقالَ لها : اَذهبي للقاضي وقولي له : أحضِرْهُ لأُقيمَ عليه البيِّنةَ ، فإذا أحضرَهُ ؛ قولي له : قلْ : أنا كافرٌ بالوليِّ والشَّاهدَين ، [ففعلت] ، فلم يستطعْ أن يقولَ ذلك ، وأقرَّ بالنِّكاح ، فألزَمَهُ المهرَ ، وألحقَ به الولدَ .

تنبيهٌ : لا يُتوهَّمُ مِنْ ذلك أنَّ النِّكاحَ خلا عَنِ الوليِّ والشُّهود معاً ؛ فإنَّه حينئذٍ باطلٌ بإجماع مَنْ يُعتدُّ به ، وإنَّما الظاهر : أنَّه كان سِرّاً بشاهدَين مجهولَين ، فلمَّا لم تَقدِرِ المرأةُ على إثباته ؛ قالتْ ذلك ، ثمَّ أخبرَها أبو حنيفة رضي الله عنه بما يُلجئُهُ إلى الإقرار إن صَدَقَتْ ، وكان الرَّجلُ ممَّن يخشى اللهَ ، فكان الأمرُ كما أُلهِمَ رضي الله عنه .

وطلبَ مِنِ ابن شُبْرمةَ أن يُثبِتَ له وصيَّةً [أُوصي] له [بها] ، فقَبلَ بيِّنته ، ثمَّ قال له : اَحلف أنَّ شاهدَيْك شهدا بحقٍّ ، قالَ : ليس عليَّ يمينٌ ، كنتُ غائباً ، قالَ : ضلَّتْ مقاييسكَ ، قالَ [أبو حنيفةَ] : ما تقولُ في أعمىً شُجَّ ، فشَهِدَ له شاهدان بذلك ، أعليه يمينٌ مع شاهدَيه أنَّهما شهدا له بحقٍّ وهو لم يرَ ؟! فاَنقطعَ القاضي ، وحَكَمَ له بالوصيَّة[1] .

وأنكر يحيى بن سعيدٍ قاضي الكوفةِ إجماعَ أهلها علىٰ رأيِ أبي حنيفةَ ، فأَرسَلَ إليه [أبو حنيفةَ] بعضَ أصحابه يناظِرونه ؛ منهم : زفرُ ، وأبو يوسفَ ، فقال له أبو يوسفَ[2] : ما تقولُ في عبدٍ بينَ اَثنين ، أعتقَه أحدُهما ؟ قال : لا يجوزُ ؛ لأنَّه ضررٌ منهيٌّ عنه ، قالَ : فإن أعتقَهُ الآخرُ ؟ قالَ : جازَ ، قال : ناقَضْتَ ، إنْ كانَ عِتقُ الأوَّل لغواً ؛ فقد أعتقَه الثَّاني وهو عبدٌ ، فلم ينفذْ ، فسكتَ واَنقطعَ .

وقال اللَّيثُ بنُ سعدٍ : كنتُ أسمعُ بذكر أبي حنيفةَ ، وأتمنَّىٰ رؤيتَه ، فإنِّي بمكَّةَ إذ رأيتُ النَّاس مجتمعين علىٰ شخصٍ ، فسمعتُ إنساناً يُنادي : يا أبا

---

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٣٤٨/١٣) .

(٢) في المخطوط : (أبو حنيفة) ، والصواب ما أُثبت من « عقود الجمان » (ص٢٧١) .

حنيفةَ ، فعلمتُ أنَّه هو ، فتوقَّفت عندَه ، فسأله رجلٌ فقال له : إنَّ لي مالاً كثيراً ، وولداً أزوِّجه وأنفقُ عليه المالَ الكثيرَ ، فيُطلِّق ، فيذهبُ مالي ، فهل مِن حيلةٍ ؟ فقالَ له : ٱدخلْ به سوقَ الرَّقيق ، وٱشترِ [لنفسكَ] مَنْ تُعجبه ، ثمَّ زوِّجه إيَّاها ، فإن طلَّقها ؛ رجعتْ مملوكةً لك ، وإن أعتقها ؛ لم ينفذْ عتقُه ، قال الليثُ : فو الله ، ما أعجبني جوابُه كما أعجبني سرعةُ جوابه .

وشكَّ شخصٌ في طلاق زوجته ، فسألَ شَريكاً ، فقالَ : طلِّقها ثمَّ راجعها ، وسألَ الثوريَّ ، فقالَ : قل : إن كنتُ طلَّقتُها ؛ فقد راجعتُها ، وسألَ زفرَ ، فقال : هيَ ٱمرأتُك حتَّىٰ تتيقَّن طلاقَها ، وسألَ أبا حنيفةَ ، فقالَ : أمَّا الثوريُّ ؛ فأتاكَ بالورع ، وأمَّا زفرُ ؛ فأتاك بعَين الفقه ، وأمَّا شَريكٌ ؛ فهو كرجلٍ قلتَ له : لا أدري أصابَ ثوبي بولٌ أم لا ؟ فقالَ : بُلْ علىٰ ثوبك ثمَّ ٱغسلْهُ .

تنبيهٌ : لا خلافَ بين هؤلاء الأئمةِ في المعنىٰ ؛ للإجماع علىٰ أنَّ مَن شكَّ في طلاق زوجته لا يَلزَمُهُ شيءٌ ، بل هو في نكاحه ظاهراً ، وإنَّما الخلافُ في الأوْلىٰ ؛ فرأيُ شريكٍ : إيقاعُه ؛ لأنَّه مع الشَّكِّ غيرُ جازمٍ بالرجعة ، وتعليقُها فيه خلافٌ ، والثوريِّ : الرجعةُ مع التَّعليق ، ولم يَنظُر للخلاف فيه ، وأعْرَضَ عن ذلك زفرُ ، وبيَّن أصلَ الحكم ، وهو : عدم الوُقوع .

وكان الرَّبيعُ حاجبُ المنصور مُعادياً له ، فقصَدَ أن يَرميَهُ عندَه ، فقال له : يا أميرَ المؤمنين ، إنَّ أبا حنيفةَ يخالفُ جَدَّك ٱبنَ عبَّاسٍ في قوله : (إنَّ الاستثناءَ لا يُشترطُ ٱتِّصالُه) ، [وهو يقول : لا يجوز الاستثناء إلا متصلاً باليمين] ، فقال أبو حنيفةَ : يا أمير المؤمنين ، إنَّ الرَّبيعَ يَزعُمُ أنْ لا بيعةَ لك في رقاب جُندك ؛ لأنَّهم يَحلِفون لك ثمَّ يَرجعون لمنازلهم ويَستثنون فتَبْطُلُ بَيْعتُهم ، فضَحِكَ المنصورُ وقال : يا ربيعُ ، لا تتعرَّضْ لأبي حنيفةَ ، فلَمَّا خرجَ ؛ قالَ له الرَّبيعُ : أردتَ قتلي ، قال : لا ، ولكنَّك الَّذي أردتَ قتلي ، فخَلَّصتُك وخلَّصتُ نفسي(١) .

---

(١) « تاريخ بغداد » (١٣/٣٦٥) .

وقال بعضُ أعدائه[1] : اليومَ أقتُلُه عند المنصور ، ثمَّ سألَه بينَ يديه ، فقالَ : يا أبا حنيفةَ ، إنَّ الرَّجلَ منَّا يَدعوه أميرُ المؤمنين ، فيأمُرُه بضربِ عُنق الرَّجلِ ، لا ندري ما هو ، أيَسَعُه أن يَضرِبَ عُنقَه ؟ قال أبو حنيفةَ : أميرُ المؤمنينَ يأمرُ بالحقِّ أم بالباطل ؟ قال : بالحقِّ ، قالَ : أَنْفذِ الحقَّ حيثُ كان ، ولا تسألْ عنه ، ثمَّ أسرَّ لمن معه : إنَّ هذا أراد أنْ يُوثِقَني فربَطتُه[2] .

وسُرِق طاووسٌ مملوكٌ لجاره ، فشكىٰ إليه ، فقالَ : ٱسكت ، ثمَّ غَدَا للمسجد ، فلمَّا ٱجتمع النَّاسُ ؛ قالَ أبو حنيفةَ : أمَا يَستحي مَنْ يَسرِقُ طاووسَ جارِه ثمَّ يَجيءُ يُصلِّي وأثرُ الرِّيش علىٰ رأسه ، فمسح رجلٌ رأسَه ، فقالَ له : يا هذا ، رُدَّ علىٰ صاحبك طاووسَه ، فردَّه .

وكانَ الأعمشُ يَغضُّ منه[3] ؛ لحدَّة في خُلُقه[4] ، فوقَع له أنْ حَلَف بطلاق ٱمرأته إنْ أخبرتْه بفَناء الدَّقيق ، أو كَتبتْ به ، أو أَرسلتْ ، أو ذَكرتْ ذلك لأحدٍ ليذكرَ له ، أو أومَأتْ بذلك ، فتحيَّرتِ المرأةُ فيما تفعلُ ، فقيلَ لها : عليك بأبي حنيفةَ ، فقصَّت عليه ذلكَ ، فقالَ لها : إذا فَرَغَ جرابُ الدَّقيق ؛ شُدِّيه بثوبه وهو نائمٌ ، فإذا ٱستيقظَ ؛ رآهُ وعلم فَناء الدَّقيق ، ففعلتْ ، فعَلِم فَناءَه وجَعَل يقولُ : هذا واللهِ مِنْ حِيَل أبي حنيفةَ ، كيفَ نفلحُ وهو حيٌّ ، وهو يفضَحُنا في نسائنا ، يُرِيهنَّ عجزَنا ورِقَّة فَهمِنا ؟!

وحَلَفَ رجلٌ ليقربنَّ ٱمرأتَه نهاراً في رمضانَ ، فتحيَّرَ النَّاسُ في المخرج ، فقال أبو حنيفةَ : يُسافِرُ بها ويَقربُها حينئذٍ .

وتَنبَّأَ في زمنه رجلٌ ، وقالَ : أمهلوني حتَّىٰ آتيَ بعلامةٍ ، فقالَ أبو حنيفةَ : مَنْ طَلَبَ منه علامةً ؛ كَفَرَ ؛ لأنَّه بطلَبِه مُكذِّبٌ لقول النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم :

---

(١) هو أبو العباس الطوسي ، وكان سيِّء الرأي في أبي حنيفة رضي الله عنه .
(٢) « تاريخ بغداد » (١٣/ ٣٦٥ـ٣٦٦) .
(٣) أي : يَضَع وينْقُصُ من قَدْر الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه .
(٤) أي : في خُلُق الأعمش رحمه الله تعالىٰ .

« لا نبيَّ بعدي »[1] .

وتَزوَّج أخرىٰ علىٰ زوجته أمِّ حمَّادٍ ، فقالتْ : لا بدَّ أن تُطلِّقَها ثلاثاً ، وإلاَّ لا أصاحِبُك ، فٱحتالَ في ذلك ، وأمَرَ الجديدةَ أن تَدخلَ له عندَها وتسألَه : أيَحِلُّ للمرأة أن تهجُرَ زوجها [إذا تزوَّج غيرَها] ؟ فدخلَتْ وسألَتْه عن ذلك [فقالَ : لا يَحلُّ لها أن تَهجُرَ زوجَها] ، فقالت أمُّ حمَّادٍ : لا بدَّ أن تُطلِّقَ الجديدةَ ، فقالَ : كلُّ ٱمرأةٍ لي خارجَ هذه الدَّار فهي طالقٌ ثلاثاً ، فرَضِيَتْ ، ولم تَطلُقِ الجديدةُ .

وسألَه رافضيٌّ يوماً : مَنْ أشدُّ النَّاسِ ؟ قالَ : أمَّا علىٰ قولِنا : فعليٌّ كرَّم اللهُ وجهَه ؛ لأنَّه عَلِمَ أنَّ الحقَّ لأبي بكرٍ فسلَّمَه له ، وأمَّا علىٰ قولكم : فأبو بكرٍ رضي الله عنه ؛ لأنَّه أخذه مِن عليٍّ قهراً عليه ، ولم يُمكِّن عليّاً أن يَنتزِعَهُ منه ، فتحيَّرَ الرَّافضيُّ .

وسُئِلَ عمَّن طلَّق ثلاثاً إنِ ٱغتَسَلَ اليومَ مِن جنابةٍ ، ثمَّ طلَّق ثلاثاً إنْ تَركَ صلاةً مِن صَلَوَات يومه هذا ، ثمَّ طلَّق ثلاثاً إنْ لم يُجامِعِ ٱمرأتَه في هذا اليوم ، فقالَ : يصلِّي العصرَ ، ثمَّ يُجامعُها ، ثمَّ يغتسلُ بعد الغروبِ ، ويصلِّي المغربَ والعشاءَ .

وسُئِل عمَّن قالَ وزوجتُه علىٰ سُلَّمٍ : إن صَعِدْتِ ؛ فأنتِ طالقٌ ، وإن نَزلْتِ ؛ فأنتِ طالقٌ ، ما الحيلةُ فيها ؟ قال : يُحملُ السُّلَّمُ وهي عليه ويوضَعُ على الأرض ، أو تُحملُ مِن غيرِ إرادتها ، فتوضَعُ [على] الأرض .

وعمَّن بيد ٱمرأته قدحُ ماء ، فقال لها : إن شربتِه ، أو صببتِه ، أو وضعتِه ، أو ناولتِه إنساناً ؛ فأنتِ طالقٌ ، قالَ : تُنزِلُ فيه ثوباً تنشِّفُه به .

وحلفَ رجلٌ ألاَّ يأكلَ البيضَ ، ثمَّ حلَفَ ليأكُلَنَّ ما في كُمِّ فلانٍ ، فإذا هو بيضٌ ، فقالَ أبو حنيفةَ : تَحضُنُه دجاجةٌ ، فإذا خرجَ منه فرخ[2] ؛ شواهُ أو طبخه وأكلَه كلَّه مع المرقة .

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٥) ، ومسلم (١٨٤٢) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) في المخطوط : (فإذا بقي فرخاً) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص٢٧٨) .

تنبيهٌ : الحيلةُ عندَنا في ذلك : أن يَجعله في ناطفٍ[1] ، ويبرُّ ؛ لأنَّه صَدَق عليه أنَّه أَكَل ما في كُمِّه ، ولم يَصدُق عليه أنَّه أَكَل بيضاً ؛ لاستهلاكه .

وولدتِ ٱمرأةٌ ولدَين ظهرهما واحدٌ ، فماتَ أحدُهما ، فقال علماءُ الكوفةِ : يدفنان جميعاً ، وقال أبو حنيفةَ : يُدفنُ الميِّتُ ، ويُتوصَّلُ بالتُّراب إلىٰ قطع الاتِّصال ، ففعلوا ، فٱنفصلَ الحيُّ وعاشَ ، وكانَ يسمَّىٰ : مولىٰ أبي حنيفةَ .

وٱجتمع في المدينة بمحمَّدِ بن الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهم[2] ، فقالَ له : أنتَ الَّذي خالفتَ أحاديثَ جدِّي صلَّى الله عليه وسلَّم بالقياس ؟ فقالَ : معاذَ اللهِ من ذلك ! ٱجلس ، فإنَّ لك حرمةً كحرمة جدِّك عليه أفضلُ الصَّلاة والسَّلام ، فجلس ، وجَثىٰ أبو حنيفةَ بين يديه ، فقالَ له : الرَّجلُ أضعفُ أمِ المرأة ؟ قالَ : المرأةُ ، قالَ : المرأةُ كم سهمُها ؟ قالَ : نصفُ سهم الرَّجل ، قالَ : لو قلتُ بالقياس ؛ لقلبتُ الحُكمَ ، ثمَّ قالَ : الصَّلاة أفضلُ أم الصَّوم ؟ قالَ : الصَّلاة ، قال : لو قلتُ بالقياس ؛ لأمرْتُ الحائضَ بقضائها دونَ قضائه ، ثمَّ قالَ : البولُ نجسٌ أمِ النُّطفةُ ؟ قالَ : البولُ ، قال : لو قلتُ بالقياس ؛ لأوجبتُ الغسلَ مِنَ البول دونَ المنِيِّ ، معاذ اللهِ أن أقولَ علىٰ غير الحديث ، بل أخدم قولَه ، فقامَ وقبَّلَ وجهَه .

وقَدِمَ غريبٌ الكوفةَ بزوجةٍ فائقةِ الجمال ، فعَلِق بها كوفيٌّ ، وٱدَّعىٰ أنَّها زوجتُه ، وصدَّقته [المرأة] ، وعَجزَ زوجُها عن إثبات نكاحه منها ، وعُرِضَتِ المسألةُ علىٰ أبي حنيفةَ ، فذهبَ هو وٱبنُ أبي ليلىٰ وجماعةٌ إلىٰ رحْل الزَّوج ، فأمَرَ نسوةً أن يَدخلْنَه ، [ففعلنَ] ، فعَدَتْ عليهنَّ كلابُه ، ثمَّ أَمَرَ المرأةَ أن تَدخُلَه ، [ففعلت] ، فإذا الكلابُ تُبصبِصُ حولَها[3] ، فقالَ الإمامُ : ظهرَ الحقُّ ، فٱعترفتِ المرأةُ .

---

(١) **الناطف** : نوع من الحلوىٰ .
(٢) في « عقود الجمان » (ص٢٧٩) : (فلقي في المدينة محمَّدَ بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم) ، وهو محمد الباقر المتوفَّىٰ سنة (١١٤هـ) .
(٣) أي : تُحرِّكُ أذنابها وتَتملَّقُ للمرأة .

ونظيرُ ذلك : ما نُقلَ عن علماء مذهبه : أنّه إذا خلا رجلٌ بٱمرأته ومعه كلبه ؛ صحَّتِ الخلوةُ ، وتأكَّد الصَّداقُ ، أو كلبُها ؛ لم يتأكَّد[1] .

وأراهُ ٱبنُ هبيرةَ فصاً مكتوباً عليه : عطاءُ بنُ عبد الله ، وقالَ : أَكرَهُ التَّختُّم به لمَّا كان ٱسمُ غيري عليه ، ولا يمكنُ حكُّه ، فقال له : دوِّر رأسَ الباء ، يكون عطاءٌ من عندِ الله ، فتعجَّبَ مِن سرعة ٱستخراجه ، وقال له : أكثرِ المجيءَ إلينا ، قالَ : وما أصنعُ عندَك ؟ إنْ قرَّبتني ؛ فتنتني ، وإن أقصيتني ؛ أحزنتني ، [وليس عندك ما أرجوه] ، وليسَ عندي ما أخافُك عليه .

وقال ذلكَ أيضاً لمَّا قالَ [له] كلٌّ مِنَ الخليفةِ المنصورِ وأميرِ الكوفةِ عيسى بنِ موسىٰ : لو أكثرتَ المجيءَ إلينا .

ودَخل الضحَّاكُ الحروريُّ الكوفةَ ، وأَمرَ بقتل الرِّجال كلِّهم ، فخرجَ إليه أبو حنيفةَ في قميصٍ ورداءٍ ، فقالَ له : لِمَ أمرتَ بقتلِ الرِّجال ؟ قالَ : لأنَّهم مرتدُّون ، قالَ : أكان دِينُهم غيرَ ما هم عليه فٱرتدُّوا حتَّىٰ صاروا إلىٰ ما هم عليه ، أم كانَ هذا دينُهم ؟! قالَ : أَعِدْ ما قلتَ ، فأعادَ ، فقالَ الضحَّاكُ : أخطأنا ، ثم أمرَ رجالَه أن يغمدوا سيوفَهم ، ونجا النَّاس .

وفي روايةٍ : أنَّ الخوارجَ لمَّا دخلوا الكوفةَ ـ ورأيُهم تكفيرُ كلِّ مَنْ خالفهم ، [وتكفير كلِّ مَن أذنب] ـ قيلَ لهم عن أبي حنيفةَ : هذا شيخُ هؤلاء ، فأحضَروه ، وقالوا له : تُب مِنَ الكفر ، فقال : أنا تائبٌ من كفركم[2] ، فقيلَ لهم : إنَّه قال : أنا تائب مِن كفركم ، فأخذوه ، فقال لهم : أبعِلْمٍ قلتُم هذا أم بظنٍّ ؟! قالوا : بظنٍّ ، قال : إنَّ بعض الظنِّ إثمٌ ، والإثمُ كفرٌ عندكم ، فتوبوا مِنَ الكفر ، قالوا : تُبْ أنت أيضاً مِنَ الكفر ، [قال : أنا تائبٌ مِن كلِّ كفرٍ] .

تنبيهٌ : وقعَ لبعض حُسَّاد أبي حنيفةَ الَّذي يَنتقِصونه بما هو بريءٌ منه أنَّه ذَكَرَ مِن مَثالبه : أنَّه كَفرَ مرَّتين ، وٱستُتيب مرَّتين ، وإنَّما وقعَ له ذلك مَعَ الخوارج ،

---

(١) ٱنظر « تبيين الحقائق » للزيلعي (٢/١٤٣) .

(٢) في المخطوط : (تائب من كلِّ كفر) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص٢٨١) .

فأرادوا ٱنتقاصه به ، وليس بنقصٍ ، بل هو غايةٌ في رِفعته ؛ إذ لم يوجد أحد يحاججهم غيره رضي الله عنه .

وأَوصىٰ رجلٌ إلىٰ آخرَ ، وسلَّمه كِيساً فيه ألفُ دينارٍ ، وقالَ له : إذا كَبِرَ ولدي ؛ فأعطِهِ ما تحبُّ ، فلمَّا كَبِرَ ؛ أعطاهُ الكيسَ دون ما فيه ، فجاءَ الولدُ لأبي حنيفةَ ، وذكرَ له الخبرَ ، فدَعَى الوصيَّ وقال له : أعطِهِ الألفَ ؛ لأنَّ الَّذي تحبُّه هو الَّذي أمسكتَه ؛ إذ غالباً إنَّما يُمسِكُ المرءُ الَّذي يحبُّه ، ويُعطي الَّذي لا يحبُّه .

وكان أحدُ المحدِّثين يَقعُ فيه ، فوقَعَ هو في وَرْطة لم يَرَ مَنْ يخلِّصُه منها غيره ، وهي : أنَّه قالَ لزوجته : إنْ سألتِني اللَّيلةَ الطَّلاقَ ولم أطلِّقْكِ ؛ فأنتِ طالقٌ ، وقالت لهُ : إن لم أسألْكَ اللَّيلة الطَّلاقَ ؛ فعبدي حرٌّ ، [فنَدِما ، وسألا عن مخرج ، فلم يجدا ، فذهبا إلى الإمام وأخبراه] فقالَ لها الإمامُ : سَليه الطَّلاقَ ، وقال له : قلْ لها : أنتِ طالقٌ إن شئتِ ، [وقالَ لها : قُوليْ : لا أشاءُ] ، ففَعَلا ، فقالَ لهما : ٱذهبا الآنَ ، فلا حِنثَ عليكما ، وقال لهُ : تُبْ إلى الله تعالىٰ مِنَ الوقيعة فيمن حَمَل إليك العِلْمَ ، فتابَ ، وكانا بعدُ يدعوان له دُبُرَ كلِّ صلاةٍ .

وحَلَفَ شخصٌ بالطَّلاق مِن زوجته إنْ لم تَطبخ له قِدراً فيها مكوكٌ[1] مِنَ الملح لا يَظهرُ له أثرٌ في الطَّعام المطبوخ ، فسُئل عنها ، فقالَ : تَطبخُ بيضةً في قدرٍ ، وتُلقِي علَيْه الملحَ المحلوفَ عليه أو أكثرَ منه .

وأرادَ جماعةٌ مِن الدَّهريَّة قَتْله[2] ، فقالَ : دعوني حتَّىٰ نبحَثَ في مسألةٍ ، ثمَّ شأنُكم وما أردتُم ، فأجابوه لِما أرادَ ، فقالَ : ما تقولونَ في سفينةٍ مشحونةٍ بالأثقال ، في بحرٍ ذي موجٍ متلاطمٍ بلا ملاَّحٍ ، أيجوز هذا ؟ قالوا : هذا مُحالٌ ، قالَ : أيجوزُ في العقل مثْلُ وجودِ هذه الدُّنيا ، مع تَبايُن أطرافها ، وٱختلافِ

---

(١) **المكوك** : هو إناء يُكال به .

(٢) **الدهرية** : هم الملاحدة الذين يقولون : نموتُ ونحيا ولا يهلكنا إلاَّ الدهر ، ولا يعتقدون بوجود الله ، سبحانه وتعالىٰ عمَّا يقولون علوّاً كبيراً .

أحوالها وأمورها ، وتَغَيُّرِ أعمالها وأفعالها ، مِن غير صانعٍ حكيمٍ ، ومدبِّرٍ عليم ؟! فتابوا جميعاً ، وغمدوا سيوفَهم .

وجاءه رجلٌ له علىٰ آخرَ ألفٌ أنكرَه ، وأرادَ الحلفَ ، وليس مع المدَّعي إلاَّ شاهدٌ واحدٌ ، وعَلِمَ أبو حنيفةَ رضي الله عنه صِدقَه ، فأَمَرَه أن يَهبَه لحاضرٍ بحضرة شاهُده ، وسلَّطه علىٰ قبضه ، ثمَّ أَمَرَ الحاضرَ بالدَّعوىٰ على المدين بالألف ، وأَمَرَ الواهب والشاهدَ أن يشهدا له بالألفِ ، ففعلا ، فحكم القاضي بالألف .

وهذا البابُ طويلٌ ، وفيما ذكرناه كفايةٌ ، علىٰ أن في بعض ما لم نذكُرُهُ خللاً ، أو نزاعاً في ثُبوته أوجبَ حذفَهُ .

* * *

الفصلُ الثَّالثُ والعِشرون
في حِلْمه ونحوه

قال يزيدُ بن هارونَ : (ما رأيتُ أحلمَ مِن أبي حنيفةَ ، كانَ له فضلٌ ، ودينٌ ، وورعٌ ، وحفظُ لسانٍ ، وإقبالٌ علىٰ ما يعنيه) .

وقالَ غيرُه : شَتَمَهُ رجلٌ ، وتطاولَ عليه بنحو : يا زنديقُ ، فقالَ له الإمامُ : غَفر الله لكَ ، هو يعلمُ منِّي خلافَ ما تقولُ .

وقالَ عبدُ الرَّزَّاق : ما رأيتُ أحلمَ منه ، كنَّا معه بمسجدِ الخَيْف ، والنَّاس حولَه ، فسأله بَصريٌّ عن مسألةٍ ، فأجابه ، فٱعترضه الرَّجلُ بأنَّ الحسنَ خالَفَه ، فقالَ [أبو حنيفةَ] : أخطأ الحسنُ ، فقالَ له رجلٌ : يا بن الزَّانية ، أنتَ تقولُ أخطأ الحسنُ ؟! فماجَ النَّاسُ وهمُّوا به ، فسكَّنهم أبو حنيفةَ ، وأطرقَ ساعةً ، ثمَّ رفعَ رأسَه فقالَ : نعم ، أخطأ الحسنُ ، وأصابَ ٱبنُ مسعودٍ فيما رَوىٰ عن رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم[1] .

وكان يقول : ما جازيتُ أحداً بسوءٍ قطُّ ، ولا لعنتُ أحداً ، ولا ظَلمتُ مسلماً ولا معاهِداً ، ولا غَشَشْتُ أحداً ولا خدعتُه .

وقيلَ له : إنَّ الثوريَّ ينالُ منك ، ويتكلَّمُ فيكَ ، فقالَ : غفر الله له ، ثمَّ مَدَحَهُ .

وكانَ بجواره إسكافٌ ، إذا سَكِرَ ؛ يتغنَّىٰ ويقولُ : [من الوافر]

أضاعوني وأيَّ فتىً أضاعوا ليومِ كريهةٍ وسِدادِ ثَغْرِ[2]

---

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥١-٣٥٢) .

(٢) البيت للشاعر العرجي في « ديوانه » (ص٢٤٦) .

ففقَدَ صوتَه ليلةً ، [فسألَ عنه] ، فقيلَ له : أخذه العَسَسُ[1] ، فركِبَ للأميرِ ، فزادَ [الأميرُ] في تعظيمه ، وأمرَ بإطلاقِ الرَّجلِ ، وإطلاق كلِّ مَن مُسكَ تلكَ اللَّيلة وما بعدَها ، فركبَ الإمامُ راجعاً ، والإسكافُ يمشي خلفَه ، فقالَ له : هل أضعناك يا فتىٰ ؟ قالَ : لا ، بل حفظتَ ورعيتَ ، جزاكَ اللهُ خيراً ، ثمَّ تابَ وحَسُنَتْ توبتُه ، ولازم مجلِسَهُ حتَّىٰ صارَ فقيهاً[2] .

وقال الوليدُ بنُ القاسم : (كانَ [أبو حنيفةَ] كريمَ الطَّبعِ ، عظيمَ التَّفقُّد والمواساة لأصحابه) .

وقال عصام[3] : (لم يكن لأحدٍ مِنَ الحقِّ كما لأبي حنيفةَ علىٰ أصحابه ، وكانَ إذا وقعَ الذُّبابُ علىٰ أحدٍ منهم ؛ يُرَىٰ مشقَّةُ ذلك عليه ، وقيلَ له عن بعضهم : إنَّه سقطَ مِن سطحه ، فصاحَ صيحةً سَمِعَها مَنْ في المسجد ، وقامَ فَزِعاً عليه حافياً ، ثمَّ بكىٰ ، وقالَ : لو أمكنني حملُ ذلك ؛ لحملتُه ، وكانَ يأتيه صباحاً ومساءً حتَّىٰ بَرِىء) .

وجاءه رجلٌ فقال : إنِّي وَضعتُ كتاباً علىٰ خطِّك إلىٰ فلانٍ ، فأعطاني أربعةَ آلافِ درهمٍ ، فقالَ أبو حنيفةَ رضي الله عنه : إنْ كنتم تنتفعون بهذا ؛ فٱفعلوه .

وقال أبو معاذٍ : (كانَ أبو حنيفةَ ـ مع معرفته بقربي مِن سفيانَ ، وبينهما ما بينَ الأقرانِ ـ يُقرِّبني ، ويقضي حوائجي ، وكان حليماً ، ورعاً ، وَقوراً ، قد جَمَعَ الله فيه خِصالاً شريفةً) .

وشتمه رجلٌ وهو في دَرسه ، فما ٱلتفتَ إليه ، ولا قَطعَ كلامَه ، ونهىٰ أصحابَه عن مخاطبته ، فلمَّا فرغَ وقامَ ؛ تبعه [الرَّجلُ] إلىٰ باب داره ، فقامَ [أبو حنيفةَ] علىٰ بابه ، وقال للرَّجل : هذه داري ، إن كانَ بَقِيَ معك شيءٌ ؛ فأتِمَّهُ

---

(١) العَسَسُ : جمع عاس ، وهو الذي يطوف بالليل يتفقد أحوال الناس ويسهر علىٰ أمنهم .
(٢) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٦٢ـ٣٦٣) ، وليس فيها : (ولازم مجلسه حتَّىٰ صار فقيهاً) .
(٣) في « عقود الجمان » (ص٢٩٦) : (عاصم بن يوسف) .

حتَّىٰ لا يبقىٰ في نفسكَ شيءٌ ، فٱستحى الرَّجلُ .

وفي قصَّةٍ أخرىٰ : أنَّه تبعه إلىٰ باب داره ، فلمَّا دَخلَ ؛ جعلَ يَسبُّ ويَشتمُ ، فلم يجبْهُ أحدٌ ، فقال : أتعُدُّونني كلباً ؟ فقيلَ مِن داخل الدَّار : نعم ، فٱنكفأَ ومضىٰ .

وقال أبو يوسفَ : كانَ يَحمِلُ والدتَه علىٰ حمارٍ إلىٰ مجلسِ عمرَ بنِ ذرٍّ ؛ كراهيةَ أن يَرُدَّ أمرَها .

وقالَ أبو حنيفةَ في ذلك : ربَّما ذهبتُ بها إلىٰ مجلسه ، وربَّما أمرَتْني أن أذهب إليه وأسألَه عن مسألةٍ ، فآتيه وأذكرُها وأقولُ له : إنَّ أمِّي أمرَتْني أن أسألَكَ عنها ، فيقولُ لي : وأنتَ تسألُني عن هذا ؟! فأقولُ : هي أَمَرَتْني ، فيقولُ لي : كيف هو حتَّىٰ أخبرَك ؟ فأُخبِرُه بالجواب ، فيخبِرُني به ، فآتيها وأخبرُها عنه بما قالَ .

ونظيرُ ذلك : أنَّها ٱستفتَتْ عن شيءٍ ، فأفتاها [أبو حنيفةَ] ، فلم تَقْبله ، وقالت : لا أقبلُ إلاَّ قولَ زُرعة القاصِّ ؛ أي : الواعظ ، فجاء بها إليه ، وقال له : إنَّ أمِّي تَستفتيكَ في كذا ، فقالَ : أنت أعلمُ وأفقهُ ، فأفتِها ، قالَ : أُفتيها بكذا ، فقال زُرعة : القولُ ما قال أبو حنيفةَ ، فرضيَتْ وٱنصرَفَتْ عنه[1] .

وقالَ الجرجانيُّ : سأله بحَضرتي شابٌ ، فأجابَه ، فقالَ له : أخطأتَ ، فقلتُ لمن حولَه : سبحان الله ! ألا تُعظِّمون هذا الشَّيخَ ، [يجيء غلامٌ فيخطِّئُهُ وأنتم سكوتٌ] ؟! فٱلتفتَ إليَّ وقالَ : دَعْهم ؛ فإنِّي قد عوَّدتُهم ذلك مِن نفسي .

وقالَ [أبو حنيفة] : (ما صلَّيت صلاةً منذُ أن ماتَ حمَّادٌ ؛ إلاَّ ٱستغفرتُ له مع والديَّ ، وما مَدَدْتُ رجلي نحوَ داره وبيني وبينَها سبعُ سِكَكٍ ، وإنِّي لأستَغفرُ لمن تعلَّمتُ منه ، أو [تعلَّم منِّي][2] .

---

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٦٦) .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٣٣ـ٣٣٤) ، وليس فيه : (وما مددت رجلي . . .) .

وقال ٱبنُ المباركِ : (ما كانَ أوقرَ مِن مجلسه ! كانَ حَسَنَ الصَّمت ، حَسَنَ الثوب ، حَسَنَ الوجه)[١] .

وقال زفرُ : (كان حمولاً صبوراً) .

ومرَّ به سفيانُ بنُ عيينةَ ، وقد ٱرتفعَ صوتُه وصوتُ أصحابه بالمسجد ، فقالَ له : يا أبا حنيفةَ ، هذا المسجدُ ، والصَّوتُ لا يُرفعُ فيه ! فقالَ : دَعْهم فإنَّهم لا يَفقهون إلاَّ به .

وقالَ الرَّشيدُ لأبي يوسفَ : صِفْ لي أخلاقَ أبي حنيفةَ ، فقالَ : يا أميرَ المؤمنينَ ، إنَّ الله عزَّ وجلَّ يقولُ : ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق : ١٨] كان علمي به رحمه الله تعالىٰ : أنَّه كان شديدَ الذَّبِّ عن محارم الله تعالىٰ أن تُؤتَىٰ ، شديدَ الورع ، لا يَنطِقُ في دين الله بما لا يَعلمُ ، يُحبُّ أن يُطاعَ اللهُ تعالىٰ ولا يُعصَىٰ ، مجانِباً لأهل الدُّنيا في زمانهم ، لا يُنافِسُ في عزِّها ، طويلَ الصَّمت ، دائمَ الفكر ، علىٰ علمٍ واسعٍ ، لم يكن مِهذاراً ولا ثَرثاراً ، إن سُئلَ عن مسألةٍ وكانَ عندَه فيها علمٌ ؛ نَطقَ به ، وأجابَ فيها ، وإن كان غير ذلك ؛ قاسَ على الحقِّ وٱتَّبعهُ ، صائناً لنفسه ودينه ، بَذولاً للعلم والمال ، مُستغنِياً بنفسه عن جميع النَّاس ، لا يميلُ إلىٰ طمعٍ ، بعيداً عنِ الغيبة ، لا يَذكُرُ أحداً إلاَّ بخيرٍ ، فقال الرَّشيدُ : هذه أخلاقُ الصَّالحين .

وقال المُعافى الموصليُّ : (كان فيه عشرُ خصالٍ ما كانت واحدةٌ منها في إنسانٍ ؛ إلاَّ صارَ رئيساً في وقته ، وسادَ قبيلتَه : الورعُ ، والصِّدقُ ، والعِفَّةُ ، ومُداراةُ النَّاس ، والمروءةُ ، و[الرؤيةُ] الصَّادقةُ ، والإقبالُ علىٰ ما يَنفعُ ، وطولُ الصَّمتِ ، والإصابةُ بالقول ، ومعونةُ اللَّهفانِ ولو عَدوّاً) .

وقال ٱبنُ نميرٍ : (كان [أبو حنيفةَ] إذا جلسَ ؛ جلسَ معه أصحابُه ؛ كزفرَ ، وداودَ الطَّائيِّ ، والقاسمِ بن معن ، فيتطارحون مسألةً فيما بينهم ، فتَرتفعُ فيها أصواتُهم ، ثمَّ يتكلَّمُ أبو حنيفةَ ، فيَسكتونَ حتَّىٰ يَفرغَ ، [فإذا فرغ ؛ ٱشتغلوا

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٣٦) .

بحفظ] ما تكلَّمَ به ، فإذا أحكموها ؛ أَخَذوا في مسألةٍ أخرىٰ)[1] .

وكان يقولُ : (لو كان العَوَامُّ لي عبيداً ؛ لأعتقتُهم وبَرِأتُ مِن ولائهم) .

* * *

(١) في القصة اُضطراب صُوِّب من « عقود الجمان » (ص٢٩٥) .

الفصلُ الرَّابع والعِشرون
في أكله مِن كسبه وردِّه للجوائز

قد تَواتر عنه رضيَ الله عنه أنَّه كان يَتَّجرُ في الخزِّ[1] ، مسعوداً ، ماهراً فيه ، وله دكانٌ في الكوفةِ ، وشركاءُ يسافرونَ له في شراء ذلك ، ويَبيعُه ، مستغنياً بنفسه ، لا يَميلُ إلىٰ طمعٍ .

وقد قالَ عنه الحسنُ بنُ زيادٍ : (و اللهِ ، ما قَبِلَ لأحدٍ منهم ـ أي : الخلفاءِ والأمراءِ ـ جائزةً ، ولا هديَّةً) .

ووصلَه المنصورُ بثلاثينَ ألفِ درهمٍ في دفعاتٍ ، فقال له : يا أميرَ المؤمنين ، إنِّي ببغدادَ غريبٌ ، وليس لها عندي مَوضعٌ ، فٱجعلها في بيت المال ، فأجابه ، فلمَّا مات ؛ أُخرِجَت ودائعُ النَّاسِ مِن بيته ، فرآها المنصورُ ، فقالَ : لقد خَدَعَنا أبو حنيفة[2] .

وقال مصعب[3] : (أجازَ المصنورُ أبا حنيفةَ بعشرةِ آلافِ درهمٍ ، فخَشِيَ إن ردَّها ؛ أن يَغَضبَ منه ، وإن قَبِلَهَا ؛ دخل عليه في دينه ما يَكرهُهُ ، فشاوَرَني ، فقلتُ له : هذا مالٌ عظيمٌ في عينه ، إذا دُعيتَ لقَبضه ؛ قُلْ : لم يكن هذا أملي في أمير المؤمنين ! فلمَّا دُعيَ لقبضه ؛ قالَ ما قلتُ ، فبَلَغَ ذلك المنصورَ ، فحَبَس الجائزةَ ، وكان [أبو حنيفةَ] لا يُشاوِرُ في أمره غيري)[4] .

---

(١) **الخزُّ** : قال ابن الأثير في « النهاية » (٢/ ٢٨) : (ثياب تُنسج مِن صوف وإبريسم ، وهي مباحة قد لبسها الصحابة والتابعون ، وما جاءَ من النهي عنها فيكون لأجل التشبُّه بالعجم) .

(٢) في القصة ٱضطراب صُوِّب من « عقود الجمان » (ص٢٩٧) ، وقد رواها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٩) .

(٣) في « عقود الجمان » (ص٢٩٨) : (قال خارجة بن مصعب) .

(٤) رواها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٥٩) .

وخاصَمَتِ المنصورَ زوجتُه في مَيله عنها ، وطلَبَتِ العدلَ ، وأن يكونَ أبو حنيفةَ رضي الله عنه حَكَماً بينهما ، فأُحضِرَ ، وجلَسَت خلْفَ السِّتْرِ ، فقالَ له المنصورُ : كم يَحِلُّ للرَّجل [أن يجمع] مِنَ النِّساء ؟ قال : أربعٌ ، قالَ : ومِنَ الإماء ؟ قالَ : ما شاءَ ، قال : هل يَجوزُ لأحدٍ أن يقولَ بخلاف ذلك ؟ قالَ : لا ، فقالَ الخليفةُ لزوجته : اسمعي يا هذه ، فقالَ الإمامُ للمنصورِ مكمِّلاً : إنَّما أحلَّ اللهُ تعالىٰ ذلكَ لأهل العَدْل ، وإلاَّ ؛ فالواحدةُ ، قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً ﴾ . . .الآية، [النساء : ٣] ، فينبغي لنا أن نتأدَّبَ بآداب الله تعالىٰ ونَتَّعظَ بمواعظه ، فسَكَتَ المنصورُ ، فلمَّا خرج أبو حنيفةَ رضي الله عنه ؛ أتْبَعَتْه المرأةُ بهديَّةٍ سَنِيَّة[١] ، فردَّها عليها وقالَ : إنَّما ناضلْتُ عن دين الله[٢] ، لا تقرُّباً لأحدٍ ، ولا طلباً لدنيا .

* * *

(١) أي : هدية رفيعة ذات قيمة .

(٢) أي : دافعتُ عنه وبيَّنتُ حجَّته .

الفصلُ الخامسُ والعِشرون
في ملبسه

قال [عمر ابن] ولدِه حمَّادٍ : (كانَ [أبو حنيفةَ] حَسَنَ الهيئة ، كثيرَ التَّعطُّر ، يُعرَفُ بريح الطِّيب قبلَ أن يُرىٰ)[١] .

وقال أبو يوسف : (كان يتعهد شسعه[٢] ، حتَّىٰ إنَّه لم يُرَ مرَّةً منقطع الشِّسع) .

وقال غيرُهما : كان يَلبس قُلنسوةً طويلةً سوداءَ .

وقال النَّضرُ [بن محمد] : (قال لي أبو حنيفةَ مرَّةً وقد أراد الرُّكوبَ : أعطني كِساءك وخذ كسائي ، ففعلتُ ، فلمَّا رَجع ؛ قال لي : أخجلتني بغلظ كسائك ، وكان بخمسة دنانيرَ ، ورأيتُ عليه كِساءً قوَّمتُه بثلاثين ديناراً)[٣] .

وقُوِّمَ رداؤه وقميصُه بأربع مئة درهمٍ .

وكان له لباسٌ ، جبَّةُ فَنَكٍ[٤] ، وجُبَّةُ سِنجابٍ ، وجبَّةُ ثعلبٍ ، يصلِّي فيها ، ورداءٌ عليه عَلَمٌ[٥] ، وسبعُ قلانِسَ ، إحداهنَّ سوداءُ .

* * *

---

(١) رواه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣١) .

(٢) الشسعُ : هو ما يُربط به النعل من الأمام ليستمسك على القدم .

(٣) أوردها الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (٦/ ٣٩٩) .

(٤) قال الدميري في « حياة الحيوان » (٣/ ٤٢٠) : (الفَنَك : دويبةٌ يؤخذ منها الفرو) .

(٥) العلمُ : ما يكون في أطراف الثوب من تطريز ونحوه .

الفصلُ السَّادسُ والعِشرون والسَّابعُ والعِشرون
في شيءٍ من حِكَمِه وآدابه

كان أبو حنيفةَ كثيراً ما يَتمثَّل بقول القائل : [من الطويل]

كفىٰ حَزَناً أن لا حياةَ هنيَّةً ولا عملٌ يرضىٰ به اللهُ صالحُ

وكان يقولُ : (مَنْ تكلَّم في شيءٍ مِنَ العلم وتقلَّدَهُ وهو يَظنُّ أنَّ اللهَ تعالىٰ لا يسألُه عنه كيفَ أفتيت في دين الله ؛ فقد سَهُلت عليه نفسُه ودينُه) .

و[قالَ] : (من طلبَ الرئاسةَ قبلَ وقتها ؛ عاشَ في ذُلٍّ) .

[وقالَ] : (لا يعرفُ الفقهَ قدْرَه وقدْرَ أهله مَنْ كان ثقيلَ المجالسة) .

[وقال] : (رأيتُ المعاصي ذِلَّةً ، فتركتها مروءةً ، فصارتْ ديانةً) .

[وقال] : (من لم يمنعْهُ العلمُ عن محارم الله تعالىٰ ؛ فهوَ مِن الخاسرين) .

[وقال] : (جمعُ المهمِّ[1] بحذف العلائق ، بألَّا يأخُذَ إلاَّ قدْرَ حاجته ، يعينُ علىٰ حفظ الفقه) .

[وقالَ] : (إن لم يكن أولياءُ الله تعالىٰ في الدُّنيا والآخرة العلماءُ ؛ فليس لله وليٌّ) .

و[سُئِلَ] بعدَ الصُّبح [عن] مسائلَ ، فأجابَ فيها ، فقيلَ له : أليس كانوا يَكرهون الكلامَ في مثل هذا الوقت إلاَّ بخيرٍ ؟ فقالَ أبو حنيفةَ رضي الله عنه : (وأيُّ خيرٍ كان أكثرَ مِن أن تَقولَ : هذا حلالٌ وهذا حرامٌ ، وتُنزِّهَ للهَ ، وتُحذِّرَ الخلقَ مِن معاصيه ، إنَّ الجُرابَ إذا فَرغَ مِن الزَّاد ؛ ضاع صاحبُه) .

---

(١) في المخطوط : (الهم) ، والصواب ما أُثبت من « عقود الجمان » (ص٣٠٣) .

وأتىٰ إليه رجلٌ بكتابِ شفاعةٍ ليحدِّثَه ، فقال : (ما هكذا يُطلب العلم ، قد أخذ الله تعالى الميثاقَ على العلماء ليبيِّنَّه للنَّاس ولا يكتمونه ، لا يكون العالم له خواصٌّ ، ولكن يعلِّم النَّاسَ ويُريدُ اللهَ بتعليمه) .

وقال لبعض النَّاس : (لا تسألْني عن أمر الدِّين وأنا ماشٍ ، أو أُحدِّثُ النَّاسَ ، أو قائمٌ ، أو مُتكِيءٌ ؛ فإنَّ هذه الأماكنَ لا يَجتمعُ فيها عقلُ الرِّجال) .

وسُئِلَ عن عليٍّ ومعاويةَ وقتلىٰ صِفِّين ، فقالَ : (أخافُ أن أَقْدَمَ على اللهِ تعالىٰ بشيءٍ يسألُني عنه ، ولو سَكتُّ ؛ لم أُسألْ عنه ، بل عمَّا كُلِّفتُ به ، فالاشتغالُ به أَوْلىٰ) .

وقالَ لأصحابه : (إن لم تُريدوا بهذا العلم الخيرَ ؛ لم تُوفَّقوا) .

وكان يقولُ : (عَجِبتُ لقوم يقولونَ بالظَّنِّ ، ويعملونَ به ، واللهُ تعالىٰ يقولُ لنبيِّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ . . . الآية ، [الإسراء : ٣٦] .

تنبيهٌ : يَتعيَّنُ تأويلُ كلامه هذا رضي الله عنه علىٰ أنَّ تعَجُّبَهُ إنَّما هو ممَّن يقولُ بالظنِّ أو يَعملُ به في العقائد المطلوبِ فيها اليقينُ ، أو في الفروع ، وليسَ مُجتهداً ولا مقلِّداً لمجتهد ، بخلافِ المجتهدِ والمقلِّدِ له ؛ لأنَّ الفقهَ مِن باب الظُّنون وإن كان الحُكمُ معلوماً والظنُّ إنَّما هو في طريقه ، ولذا عَبَّروا في حدِّه : بأنَّه العلمُ بالأحكام . . . إلخ .

وقالَ : (مَن تَعلَّمَ العلمَ للدُّنيا ؛ حُرِمَ بركتَه ، ولم يَرسَخْ في قلبه ، ولم يَنتفِع به كثيراً أحدٌ ، ومَن تعلَّمَه للدِّين ؛ بُورك له فيه ، ورَسَخَ في قلبه ، وانتفعَ المقتبسون منه بعلمه) .

وقال لإبراهيمَ بنِ أدهم : (يا إبراهيمُ ، إنَّك قد رُزقتَ مِنَ العبادة شيئاً صالحاً ، فليَكنِ العلمُ مِن بالك ؛ فإنَّه رأسُ العبادة ، وبه قِوامُ الأمور)[1] .

(١) أخرجه ابن منده في « مسند إبراهيم بن أدهم » (٤٦) .

وقال أيضاً : مَنْ يَطلبُ الحديثَ ولا يتفقَّه ؛ كمن يَجمعُ الأدويةَ ولا يَدري منافعَها حتَّىٰ يَجيءَ الطبيبُ ، كما أنَّ المحدِّثَ لا يَعرفُ وجهَ حديثه حتَّىٰ يجيءَ الفقيهُ) .

[وقال] : (إذا أردتَ حاجةً مِنْ حاجات الدُّنيا ؛ فلا تأكلْ حتَّىٰ تقضِيَها ؛ فإنَّ الأكلَ يُغيِّرُ العقلَ) .

والظَّاهرُ أنَّ مراده : الأكلُ الكثيرُ .

وقال له المنصورُ : لمَ لَمْ تَغْشَنا ؟ قالَ له : لأنَّه ليس عندي ما أخافُك عليه ، وإن قرَّبتني ؛ فَتنتني ، وإن أقصيتني ؛ أحزنتني .

وقال لأمير الكوفة : [من مُخلَّع البسيط]

كسرةُ خبزٍ وقَعْبُ ماءٍ ... وفردُ ثوبٍ مع السَّلامه
خيرٌ مِنَ العيش في نعيمٍ ... يكون مِن بعدِه ندامه

وكان يقولُ إذا تُكلِّمَ عندَه في النَّاس : (إيَّاكم ونقلَ ما لا يحبُّه النَّاس ، عفا الله عمَّن قالَ فينا مكروهاً ، ورَحِمَ اللهُ مَن قال فينا جميلاً ، تفقَّهوا في دين الله ، وذَروا النَّاسَ وما قدِ آختاروا لأنفسهم ، فيُحوِجُهمُ اللهُ تعالىٰ إليكم) .

وقالَ أيضاً : (مَن كَرُمَتْ عليه نفسُه ؛ هانت عليه الدُّنيا وكلُّ شدَّة فيها) .

[وقال] : (مَن قَطعَ عليك حديثك ؛ فلا تُعِدْهُ ؛ فإنَّه قليلُ المحبَّة في العلم والأدب) .

[وقال] : (لا تَجمعْ لحبيبك الذُّنوبَ ، وهو نفسُك ، ولا تَجمعِ المال لبَغيضك ، وهو الوارثُ) .

[وقال] : (ما قاتلَ أحدٌ علياً إلاَّ وعليٌّ أعلىٰ[1] بالحقِّ منه ، ولولا ما شاع

---

(١) في « عقود الجمان » (ص٣٠٧) : (أَولىٰ) .

مِن عليٍّ فيهم ؛ ما عَلِمَ أحدٌ كيف السِّيرةُ في قِتال بُغاةِ المسلمينَ) .

ونظير هذا : قولُ الشَّافعيِّ رضي الله عنه : (أخذتُ أحكامَ البغاة وقتالهم مِنْ قتال عليٍّ لمعاويةَ رضي الله عنهما) .

وأجاب أبو حنيفةَ في مسألةٍ ، فقيلَ له : لا يزالُ هذا المِصْرُ ـ أي : الكوفة ـ بخيرٍ ما أبقاكَ اللهُ تعالىٰ فيه ، فقالَ : [من الكامل]

خَلَتِ الدِّيارُ فسُدْتُ غيرَ مسوَّدِ ومِنَ العَناءِ تَفرُّدي بالسُّؤدُدِ

وتقدَّم ولدُه حمَّادٌ ليصلِّي بالنَّاس ، فأخذ أبو حنيفةَ بمجامع ثوبه ، فأخَّرَهُ وقَدَّم غيرَه ، فقالَ : يا أبتِ ، تَفضحُني ؟! قالَ : بل أردتَ أن تَفضحَ نفسَك ، فمنعتُك ؛ إذ لو صَلَّيتَ فقالَ قائلٌ : أعيدوا صلاتكم خلفَ هذا ؛ فَيُسْطَرُ ذلك في الكتب ، ويبقىٰ عارُه إلىٰ يوم القيامة .

* * *

الفصلُ الثَّامنُ والعِشرون
في محنته لمَّا أرادوا توليَتَه الوظائفَ الجليلةَ
كالقضاء ، وبيت المال ، فأمتنع

قال الرَّبيع [بن عاصم] : أرسلني لإحضاره يزيدُ بنُ عمر بن هبيرة[١] ، متولِّي العراقِ لمروانَ بنِ محمَّدٍ ، آخرِ ملوك بني أميَّةَ ، فأرادَه علىٰ بيت المال فأبىٰ ، فضربه أسواطاً[٢] .

وبَسْطُ هذه القصَّةِ : أنَّ ابن هبيرةَ كان والياً على العراق مِن قِبَلِ بني أُميَّة ، فظَهرتِ الفتنةُ بالعراقِ ، فجَمَعَ فقهاءَ العراقِ ، فولَّىٰ كلاً منهم شيئاً مِن عمله ، وأرسلَ إلىٰ أبي حنيفةَ رضي الله عنه ؛ ليكونَ علىٰ خاتَمه ، فلا ينفذُ كتابٌ ، ولا يَخرجُ شيءٌ مِن بيت المال إلاَّ مِن تحت يده ، فأمتنعَ ، فحَلَفَ إن لَم يفعلْ ؛ لَيضربنَّه ، فقالَ الفقهاءُ لأبي حنيفةَ : نَنْشُدُكَ اللهَ ألاَّ تُهلكَ نفسَك ، فإنَّا إخوانُك ، وكلُّنا كارهٌ لهذا الأمر ، ولم نجد بُدّاً مِن قَبُوله ، فأبىٰ وقالَ : لو أرادَني أن أعُدَّ له أبوابَ المسجد ؛ لم أفعلْ ، فكيفَ وهو يُريدُ أن يَكتبَ بضَربِ عنق رَجلٍ مسلمٍ ـ أي : مثلاً ، وخَصَّ ذلك ؛ لأنَّ القتلَ أعظمُ الكبائر بعدَ الشِّرك ـ وأختم أنا علىٰ ذلك الكتابِ ؟! فوالله ، لا أدخلُ في هذا أبداً ، فحَبَسَه صاحبُ الشُّرَطة جُمعتينِ لم يَضْربه ، ثم ضَرَبه أربعةَ عشرَ سَوطاً .

وفي روايةٍ : أنَّه ضُربَ أيّاماً مُتوالية ، فجاء الرَّجلُ [الضَّاربُ] لابنِ هبيرةَ ، فقالَ له : إنَّ الرَّجلَ ميِّتٌ لا محالةَ ، فقالَ له : قلْ له أن يُخرجَنا مِن يميننا ، فسألَهُ ذلك ، فقالَ : لو سألَني أن أعُدَّ له أبوابَ المسجد ؛ ما فعلتُ ، دَعُوني أستشيرُ إخواني في ذلك ، فأغتنم أبنُ هبيرةَ ذلك ، فأمَرَ بتخليته ، فرَكِب دابَّتَه ،

---

(١) في المخطوط : (يزيد بن عمرو) ، والصواب ما أُثبت .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٢٧) .

وهَرَب إلىٰ مكَّةَ ، وكان ذلك سنةَ مئةٍ وثلاثينَ ، فأقامَ بها إلىٰ أن صارتِ الخلافةُ لبني العبَّاسِ ، فقدِمَ الكوفةَ زمَنَ المنصورِ ، فأكْرَمه وأَجَلَّه ، وأمَرَ له بعشرةِ آلاف درهمٍ ، وجاريةٍ ، فأبىٰ قبُول ذلك .

وروى الخطيبُ واقعةً أخرىٰ له مع ٱبن هبيرةَ ، فقالَ : إنَّه كلَّمه في أن يَلِيَ [قضاءَ] الكوفةِ ، فأبىٰ عليه ، فضَرَبه مئةَ سَوطٍ وعشرةَ أسواطٍ ، في كلِّ يومٍ عشرةُ أسواطٍ ، وهو مُصِرٌّ على الامتناع ، فلمَّا رأىٰ ذلك منه ؛ خلَّىٰ سبيلَه[1] .

وفي روايةٍ : أنَّه أمَرَه بولايةِ القضاءِ ، فٱمتنع ، فحَبَسَهُ ، فقيلَ له : إنَّه حَلَفَ ألاَّ يُخرجَك حتَّىٰ تَلِيَ ولايةً ، وإنَّه يُريدُ [أن يَبنيَ] بناءً ، فَعُدَّ له اللَّبِنَ ، فقالَ : واللهِ ، لو سألَني أن أعُدَّ له أبوابَ المسجد ؛ ما فعلتُ .

ولمَّا خُلِّيَ سبيلُه ؛ قالَ : كان غمُّ والدتي بضربي عليَّ أشدَّ مِن الضَّرب[2] .

وفي روايةٍ : أنَّه أمَرَ بضربه علىٰ رأسه ، فٱنتفَخَ رأسُه ، ثمَّ أمَرَ بإطلاقه .

وذُكر : أنَّ الأميرَ رأىٰ رسولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في النَّوم وهو يقولُ له : أَمَا تخافُ اللهَ تعالىٰ ، تَضربُ رجلاً مِن أُمَّتي بلا جُرمٍ ؟! وهدَّدَهُ ، فأرسلَ إليه ، فأخْرَجه وٱستحلَّهُ .

وكان أحمدُ ٱبنُ حنبلٍ لمَّا ضُربَ في محنته ؛ يتذكَّرُ حالَ أبي حنيفةَ رضي الله عنه ، ويترحَّمُ عليه[3] .

ووَقعَ لأبي حنيفةَ معَ المنصورِ نحوُ ذلك ؛ وذلك : أنَّ ٱبنَ أبي ليلىٰ قاضي الكوفةِ لمَّا ماتَ ؛ قالَ المنصورُ : خَلَتِ الكوفةُ مِن حاكمٍ عدلٍ ، ثمَّ أَمَرَ بحمل أبي حنيفةَ رضي الله عنه ، ومِسْعَرٍ ، والثوريِّ ، وشَريكٍ ، فحُملوا إليه ، فقال أبو حنيفةَ رضي الله عنه لصحبه : أنا أُخمِّنُ فيكم تَخميناً ، أمَّا أنا ؛ فأحتالُ لنفسي وأتخلَّصُ ، وأمَّا مِسْعَرٌ ؛ فيتجانن ، وأمَّا سفيانُ ؛ فيهربُ ، وأمَّا شريكٌ ؛ فيقعُ .

---

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٢٦) .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٢٧) .
(٣) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٢٧) .

فلمَّا قَرُبوا مِن بغدادَ ؛ أظهرَ سفيانُ أنَّه يُريدُ قضاءَ الحاجة ، فاتَّجهَ ناحيةَ النَّهر ، وجلسَ الموكَّلُ به يَنتظرُه ، فرأىٰ [سفيانُ] سفينةً ، فقال لملاَّحها : إن لم تمكِّنِّي منها ؛ ذُبحتُ ـ تأوَّلَ قولَه صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَن جُعل قاضياً ؛ فقد ذُبحَ بغير سِكِّينٍ »[1] ـ ودَفعَ للملاَّح دراهمَ ، فأخَذَه ، فلمَّا لم يجدهُ الموكَّلُ به ؛ هَرَبَ هو الآخرُ .

فلمَّا دخلوا على المنصور ؛ تَقدَّم إليه مِسْعَرٌ وقالَ له : هاتِ يَدَك ، كيف أنتَ ودوابُّك وأولادُك ؟ فقال : أخرجوه ؛ فإنَّه مجنونٌ .

وعَرضَ علىٰ أبي حنيفةَ توليةَ القضاء ، فأبىٰ عليه ، فحَلَفَ الخليفةُ ليَفعلنَّ ، فحَلَفَ أبو حنيفةَ ألاَّ يفعلَ ، فأعادَ المنصورُ ، فأعادَ أبو حنيفةَ ، فقالَ له الرَّبيعُ الحاجبُ : ألا ترىٰ أميرَ المؤمنين يحلف ؟! قالَ : هو أقدرُ علىٰ كفَّارة يمينه منِّي [علىٰ كفَّارة يميني] ، فأمَرَ المنصورُ بحبسه ، ثمَّ دعا به ، فقالَ له : أترغبُ عمَّا نحنُ فيه ؟! فقالَ : أصلحَ اللهُ أميرَ المؤمنينَ ، يا أميرَ المؤمنينَ ، اتَّقِ اللهَ ، ولا تُشرِكْ في أمانتك مَن لا يخافُ الله ، والله ، ما أنا مأمونُ الرِّضا ، فكيفَ أكونُ مأمونَ الغضب ؟! فلا أصلُحُ لذلكَ ، فقال : كذبتَ ، أنتَ تصلُحُ لذلكَ ، فقالَ : يا أميرَ المؤمنين ، قد حَكمتَ علىٰ نفسك ، إن كُنتُ صادقاً ؛ فقد أَخبرتُ أميرَ المؤمنين أنِّي لا أصلُحُ ، وإن كُنت كاذباً ؛ فكيفَ يَحِلُّ لك أن تُولِّيَ قاضياً كَذَّاباً ؟! ومع ذلك ، فإنِّي رجلٌ مولىً ، ولا تكادُ العربُ ترضىٰ بأن يكونَ عليهم مولىً ، فأَمَرَ به ، فأُعيدَ إلى الحبسِ .

وعَرَضَ علىٰ شَريكٍ ذلك ، فقبِلَه ، فهَجَرَهُ الثَّوريُّ ، وقال له : أَمكنكَ الهربُ ، فلم تَهرب[2] .

---

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه الحاكم (٤/١٠٣) ، وأبو داود (٣٥٧١) ، والترمذي (١٣٢٥) ، والنسائي في « الكبرىٰ » (٥٨٩٣) ، وابن ماجه (٢٣٠٨) ، والبيهقي (١٠/٩٦) ، والدارقطني (٤٤١٥) ، وغيرهم .
(٢) أخرج أجزاءً منها الخطيبُ في « تاريخه » (١٣/٣٢٧ـ٣٢٩) .

[تنبيهٌ] : ما قيلَ : إنَّه تولَّىٰ عدَّ اللَّبنِ أيَّاماً ليكفِّر عن يمينه ؛ ردَّه الأئمةُ بأنَّ الصَّحيحَ : أنَّه تُوفِّيَ في السِّجنِ مِنَ الضَّرب ، أوِ السمِّ[1] ، كما سيأتي[2] .

* * *

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/٣٢٨) من قول أبي العلاء الواسطي .
(٢) في الفصل الحادي والثلاثين ، في سبب وفاته .

الفصلُ التَّاسعُ والعِشرون
في سَنَدِه في القراءة

جاء في عدَّة طُرقٍ : أنَّه أخَذَ القراءةَ عَنِ الإمامِ عاصمٍ ، أحدِ القرّاءِ السَّبعةِ .

ووَقعَ لجماعةٍ منَ المفسِّرينَ : أنَّهم نَسبوا إليه قراءاتٍ شاذَّةً ٱختارَ القراءةَ بها ، وقد شنَّع أئمةٌ مِنَ الحفَّاظِ المتأخِّرين عليهم في ذلك ، وأنَّهم ٱغترُّوا في نقل ذلكَ عنه مِن كتابٍ لشخصٍ ٱسمه محمَّدُ بنُ جعفرٍ الخزاعيُّ ، ألَّفه في قراءاتِ أبي حنيفةَ ، وقد صَرَّحَ جماعةٌ منهم : الدَّارقطنيُّ : (بأنَّ ذلك الكتابَ موضوعٌ لا أصلَ له)[1] ، وأبو حنيفةَ بريءٌ مِن ذلك ، فهو أعقلُ وأدينُ مِن أن يَعدِلَ عَنِ القراءاتِ المتواترة إلىٰ قراءةٍ شاذةٍ لا وجهَ لكثيرٍ منها [في العربيّة إلاَّ بتكلُّفٍ شديدٍ][2] .

* * *

(١) ٱنظر « تاريخ بغداد » (٢/ ١٥٧) .

(٢) ٱنظر « عقود الجمان » (ص٣١٧ـ٣١٨) .

الفصلُ الثلاثونَ
في سَنَدِه في الحديث

مرَّ أنَّه أخَذَ العِلمَ عن أربعةِ آلاف شيخٍ مِن أئمة التَّابعينَ وغيرهم ، وقد ذَكَرَهُ الذَّهبيُّ وغيرُه في « طبقات الحفَّاظ » مِنَ المحدِّثينَ .

ومَن زَعَمَ قِلَّةَ ٱعتنائه بالحديث ؛ فهو إمَّا : لِتَساهُلِه ، أو حَسَدِهِ ؛ إذ كيفَ يتأتَّىٰ لمن هو كذلك ٱستنباطُ مثلِ ما ٱستنبطَهُ مِنَ المسائل الَّتي لا تُحصىٰ كثرةً ؟! مع أنَّه أوَّلُ مَنِ ٱستنبط مِنَ الأدلَّة على الوجه المخصوصِ المعروفِ في كتبِ أصحابه رضيَ اللهُ عنهم .

ولأجل ٱشتغاله بهذا الأهم ، لم يَظهرْ حديثُه في الخارج ، كما أنَّ أبا بكرٍ وعمرَ رضيَ اللهُ عنهما لمَّا ٱشتغلا بمصالح المسلمينَ العامَّة ؛ لم يَظهرْ عنهما مِنْ رواية الأحاديث مِثلُ ما ظَهرَ عمَّن دونَهما ، حتَّىٰ صغارِ الصَّحابةِ رضوانُ الله عليهم ، وكذلك مالكٌ والشَّافعيُّ رحمهما الله لم يظهر عنهما مثلُ ما ظَهَرَ عمَّن تَفرَّغ للرواية ؛ كأبي زُرعةَ ، وٱبن مَعِينٍ ؛ لاشتغالهما بذلك الاستنباطِ ، علىٰ أنَّ كَثرةَ الرِّواية بدون درايةٍ ، ليس فيه كثيرُ مدحٍ ، بل عَقَدَ ٱبنُ عبد البرِّ له باباً في ذمِّه ، وقال : (الذي عليه فقهاءُ جماعةِ المسلمينَ وعلماؤهم هو : ذمُّ الإكثارِ مِنَ الحديثِ بدونِ تفقُّهٍ ولا تَدبُّر)(١) .

وقال ابن شُبْرمةَ : (أَقْلِلِ الرِّوايةَ ؛ تَفْقَهْ)(٢) .

وقال ٱبنُ المباركِ : (ليكنِ الَّذي يُعتمدُ عليه الأثرُ ، وخذْ مِنَ الرَّأي ما يفسِّرُ لك الحديثَ)(٣) .

---

(١) ٱنظر « جامع بيان العلم وفضله » (٢/١٠١٣) .
(٢) أخرجه ٱبن عبد البر في « جامع بيان العلم » (٢/١٠١٤) .
(٣) أخرجه ٱبن عبد البر في « جامع بيان العلم » (٢/١٠٥٠) .

ومِن أعذار أبي حنيفةَ رضي الله عنه أيضاً : ما يُفيدُه قولُه : (لا يَنبغي للرَّجل أن يُحدِّثَ مِنَ الحديثِ إلاَّ بما حَفِظَهُ يومَ سَمِعَه إلىٰ يومِ يُحدِّثُ به) ، ولا يَرى الرِّوايةَ إلاَّ لمن حَفِظَه .

وروى الخطيبُ عن إسرائيلَ بنِ يونسَ : أنَّه قالَ : (نِعْمَ الرَّجلُ النُّعمانُ ، ما كانَ أحفظَه لكلِّ حديثٍ فيه فقهٌ ، وأشَدَّ فحصَهُ عنه ، وأعلمَ بما فيه مِنَ الفقه)[1] .

وعن أبي يوسفَ قال : (ما رأيتُ أحداً أعلمَ بتفسير الحديث ، ومواضع النُّكَت الَّتي فيه مِن الفقه مِن أبي حنيفةَ رضي الله عنه) .

وقالَ أيضاً : (ما خالفتُه في شيءٍ قطُّ فتدبَّرتُه ؛ إلاَّ رأيتُ مذهبَه الَّذي ذهبَ إليه أنجىٰ في الآخرة ، وكنتُ ربَّما مِلْتُ إلى الحديث ، وكان هو أبصرَ بالحديث الصَّحيح منِّي)[2] .

وقال [أيضاً] : كانَ إذا صَمَّمَ علىٰ قولٍ ؛ درتُ علىٰ مشايخ الكوفةِ ، علَّني أجِدُ في تقويةِ قوله حديثاً أو أثراً ، وربَّما وَجدتُ الحديثين والثلاثةَ ، فأتيتُه بها ، فمنها ما يقولُ فيه : هذا غيرُ صَحيحٍ ، أو غيرُ معروفٍ ، فأقولُ له : وما عِلْمُكَ بذلك مع أنَّه يُوافقُ قولَك ؟! فيقولُ لي : أنا عالمٌ بعلمِ أهلِ الكوفةِ .

سُئلَ الأعمشُ عن بعض المسائل ، وكان عندَه أبو حنيفةَ ، فقالَ له : ما تقولُ فيها ؟ فأجابَه ، فقالَ الأعمشُ : مِن أين لك هذا ؟! قالَ : مِن أحاديثك الَّتي رَويتُها عنكَ ، وسَرَدَ له عدَّةَ أحاديثَ بطرقها ، فقالَ الأعمشُ : حَسْبُكَ ، ما حدَّثتُك به في مئة يومٍ تحدِّثني به في ساعةٍ واحدةٍ ؟! ما علمتُ أنَّك تَعملُ بهذه الأحاديثِ ، يا معشرَ الفقهاء ، أنتمُ الأطبَّاءُ ونحنُ الصَّيادلةُ ، أمَّا أنتَ أيُّها الرَّجلُ ؛ فقد أخذتَ بكلا الطَّرفين .

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣٩) .
(٢) أخرجها والتي قَبْلها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٤٠) .

وقد خَرَّجَ الحفَّاظُ مِن أحاديثه مسانيدَ كثيرةً ، اتَّصل بنا كثيرٌ منها ، كما هو مذكورٌ في مستندات مشايخنا ، وحذفتها ؛ لعدم الإطالة فيما ليس به كثيرُ غرضٍ[1] .

* * *

(١) وقد ذكر منها الإمام الصالحي في « عقود الجمان » (٣٢٢ـ٣٣٤) سبعة عشر مسنداً ، وقال : (وقد جمع بين غالب ما في هذه المسانيد الإمام قاضي خوارزم وخطيبها محمد بن محمود بن محمد بن حسن الخوارزمي رحمه الله تعالىٰ) .

الفصل الحادي والثلاثون

في سبب وفاته

مرَّ في فصلٍ سابقٍ : أنَّ المنصورَ قد طَلَبه للقضاء ، وأنْ تكونَ قُضاةُ بلاد الإسلام مِن تحت أمْرِه ، فامتنعَ ، وأنَّ الخليفةَ حَلفَ وأغلَظَ ، إن لم يفعلْ ؛ لَيَحبسنَّه ولَيُشَدِّدنَّ عليه ، فامتنع ، فحَبَسَه .

وتتمَّة ذلك : أنَّ المنصورَ كان يُرسِلُ إليه مَن يقولُ له : إن أحببْتَ الخلاصَ ؛ فاقْبَل ما يَعرِضُه عليك ، فيمتنعُ ، ولمَّا شدَّدَ الامتناعَ ؛ أَمَرَ أن يُخرجَ به كلَّ يومٍ ، فيُضربَ عشرةَ أسواطٍ ، ويُنادىٰ عليه في الأسواق ، فأُخرِجَ ، وضُرِبَ ضرباً مُوجِعاً حتَّىٰ سال الدَّمُ علىٰ عقبيه ، ونُوديَ عليه وهو كذلك في الأسواق ، ثمَّ أُعيدَ إلى الحبس ، وضُيِّق عليه تضييقاً شديداً ، حتَّىٰ في مَأْكَلِهِ ومَشْربِهِ ، ثمَّ فُعِلَ به ذلكَ الضَّربُ الشَّديدُ والنِّداءُ في اليوم الثَّاني والثَّالث ، ثمَّ هكذا إلىٰ تمام عشرةِ أيَّامٍ ، فحينئذٍ بكىٰ ، ورفعَ رأسه ضارعاً بالدُّعاءِ ، فتوفِّيَ بعدَ خمسةِ أيَّامٍ .

وروىٰ جماعةٌ : أنَّه رُفع إليه قَدَحٌ فيه سمٌّ ليشربَ ، فامتنعَ ، وقالَ : إنِّي لأعلمُ ما فيه ، ولا أُعينُ علىٰ قتل نفسي ، فطُرِح ، ثمَّ صُبَّ في فيه قهراً عليه ، فماتَ .

وقيل : إنَّ ذلك كان بحضرةِ المنصورِ .

وصَحَّ : أنَّه لمَّا أَحسَّ بالموت ؛ سَجَدَ ، فخرَجَت روحُهُ وهو ساجدٌ .

وقيل : إنَّ الامتناع عن ولاية القضاء لا يُوجِبُ للمنصورِ أن يَقتلَهُ هذه القِتلةَ الشَّنيعةَ ، وإنَّما السَّببُ في ذلك هو : أنَّ بعضَ أعداءِ أبي حنيفةَ رضي الله عنه دَسَّ إلى المنصور : أنَّ أبا حنيفةَ هو الَّذي أثارَ عليه إبراهيمَ بنَ عبد الله بنِ الحسنِ ابنِ الحسينِ بنِ عليٍّ رضي الله عنهم أجمعينَ ، الخارجَ عليه بالبصرةِ ، وأنَّه قوَّاهُ بالمال ، فخافَ المنصورُ خَوفاً شَديداً ، وخَشيَ مِن ميله إلىٰ إبراهيمَ ؛ لأنَّ أبا

حنيفةَ كان وجيهاً ، ذا مالٍ واسعٍ مِنَ التِّجارة ، فطَلَبَه إلىٰ بغدادَ ، ولكنَّه لم يَجسُرْ علىٰ قتله بغير سببٍ ، فطَلَبَ منه أن يَلِيَ القضاءَ مع علمه بأنَّه لا يقبَلُه ؛ ليَتَوَصَّلَ بذلك إلىٰ قتله[1] .

* * *

---

(١) أنظر « عقود الجمان » (ص٣٩٥) .

الفصلُ الثَّاني والثَّلاثونَ
في تاريخ وفاته

اتَّفقوا علىٰ أنَّه رضي الله عنه ماتَ سنةَ مئةٍ وخمسين ، عن سبعينَ سنةً ، والقولُ بأنَّه ماتَ سنةَ مئةٍ وإحدىٰ وخمسينَ غلطٌ ، كما صرَّحوا به .

وقال كثيرونَ : وكان موتُه في رجبٍ .

وقيلَ : في شعبانَ .

وقيلَ : في نصف شوالٍ .

ولم يُخلِّف غيرَ ولده حمَّاد .

* * *

الفصلُ الثالثُ والثّلاثون

في تجهيزه

لمَّا تُوفي أبو حنيفةَ رضيَ الله عنه ؛ أُخرجَ مِن مكان حبْسِه ، [و] حَمَلَهُ خمسةُ أنفسٍ ، فأتَوا به إلىٰ مكانِ غسله ، فغسَّلهُ الحسنُ بنُ عمارةَ قاضي بغدادَ ، وصَبَّ عليه الماءَ أبو رجاء عبدُ الله بنُ واقد الهرويُّ .

ولمَّا فَرَغَ الحسنُ مِن غَسله ؛ قالَ : رَحِمك اللهُ ، لم تُفطر منذُ ثلاثينَ سنةً ، ولم تتوسَّدْ يَمينَك باللَّيل منذُ أربعينَ سنةً ، كنتَ أفقهَنا ، وأعبدَنا ، وأزهدَنا ، وأجمعَنا لخصال الخير ، ومضيتَ إذ مضيت إلىٰ خير معادٍ ، وأَتعبْتَ مَن بعدَك ، فما فرغوا مِن غَسله إلاَّ وقدِ ٱجتمعَ مِن أهل بغدادَ خلقٌ لا يُحصيهم إلَّا اللهُ ، كأنَّه نُوديَ لهم بموته .

وحُزِرَ عددُ مَن صلَّىٰ عليه بخمسينَ ألفاً ، أو أكثرَ ، وأُعيدتِ الصَّلاةُ عليه ستَّ مراتٍ ، آخرُها صلاةُ ٱبنه حمَّاد[1] ، ولم يقدر علىٰ دفنه إلىٰ بعد العصر ؛ مِن شدَّة الزِّحام ، ومَكَثَ النَّاسُ يُصلُّونَ علىٰ قبره نحوَ عشرين يوماً ، وأوصىٰ أن يُدفنَ بمقابر الخيزران بالجانب الشَّرقيِّ ؛ لأنَّ أرضَها طيِّبةٌ غيرُ مغصوبةٍ ، ولمَّا بلغَ المنصورَ ذلك ؛ قال : مَنْ يعذرني فيكَ حيّاً وميْتاً ؟!

ولمَّا بَلغَ خبرُ موته ٱبنَ جُريجٍ ، فقيهَ مكَّةَ ، وشيخَ شيخِ الشَّافعيِّ ؛ ٱسترجَعَ وقالَ : (أيُّ علم ذهبَ ؟!)[2] .

ولمَّا بلغَ شعبةَ ؛ ٱسترجعَ وقالَ : (طُفِىءَ عَنِ الكوفةِ نورُ العلمِ ، أمَا إنَّهم لا يَرونَ مثلَه أبَداً) .

---

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٤٥٣) .
(٢) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٣/ ٣٣٨) .

وبعد مدَّةٍ طويلةٍ بنىٰ علىٰ قبره المَلِكُ أبو سعدٍ المستوفي الخوارزميُّ قبَّةً عظيمةً ، وإلىٰ جانبها مدرسةٌ[1].

* * *

(١) وقبره الآن في مدينة الأعظمية التي تقع عند الجهة الشمالية من بغداد ، على الجانب الشرقي من نهر دجلة ، وإنَّما سميت الأعظمية ؛ نسبة إلى مرقد الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى ، وقد كانت منطقة بساتين كبيرة ، وبها أسواق عامرة ، إلى أن دفن الإمام بها ، فصارت بعد ذلك مدينة شيئاً فشيئاً ، وانظر صورة المسجد الذي فيه قبر الإمام أبي حنيفة على وجه غلاف الكتاب ، وانظر المصور الجغرافي الذي يحدد موقع مدينة الأعظمية ومسجد الإمام أبي حنيفة على خلفية غلاف الكتاب.

الفصلُ الرَّابعُ والثلاثون
فيما سُمع مِنَ الهواتف بعد موتِه[1]

جاءَ عن صدقةَ المغابريِّ، وكانَ مجابَ الدَّعوة، قالَ : لمَّا دُفِنَ أبو حنيفةَ ؛ سَمِعتُ صوتاً في اللَّيل ، وعلىٰ امتداد ثلاثِ ليالٍ ، يقولُ : [من الرمَل]

ذهـبَ الفقـهُ فـلا فقـهَ لكـمْ ... فـاتَّقُـوا اللهَ وكـونـوا خَلَفـا
مـاتَ نعمـانُ فمَـنْ هـذا الَّـذي ... يُحيـيَ اللَّيـلَ إذا مـا سجفـا

وقيل : إنَّ الجنَّ بَكَتْهُ ليلةَ ماتَ ، فكانوا يَسمعونَ الصَّوتَ يُردِّدُ هذين البيتين ، ولا يَرَونَ صورةَ الشَّخص .

* * *

(١) **الهاتف**: هو صوت تسمعه ولا ترى قائله ، من مَلَكٍ أو جنٍّ أو وليٍّ أو خاطرٍ وقع في قلبك ألهمتهُ.

الفصلُ الخامسُ والثَّلاثون
في تأدُّب الأئمة معه في مماته كما هو في حياته
وأنَّ قبره يُزار لقضاء الحوائج

اِعلم : أنَّه لم يَزلِ العلماءُ وذَوو الحاجاتِ يَزورون قبرَه ، ويَتوسَّلونَ عندَه في قضاء حوائجهم ، ويَرَون نجحَ ذلك .

منهم : الإمامُ الشَّافعيُّ رضيَ الله عنه لمَّا كانَ ببغدادَ ، فقد جاءَ عنه : أنَّه قالَ : (إنِّي لأتبرَّكُ بأبي حنيفةَ ، وأَجيءُ إلىٰ قبره ، فإذا عَرضَتْ لي حاجةٌ ؛ صلَّيتُ ركعتين وجئت إلىٰ قبره ، وسألتُ الله تعالىٰ عندَه ؛ فتُقضىٰ حاجتي سريعاً)[1] .

وذَكرَ بعضُ المتكلِّمين علىٰ « منهاج النَّوويِّ »[2] : (أنَّ الشَّافعيَّ صلَّى الصُّبحَ عندَ قبره ، فلم يَقنُتْ ، فقيلَ له : لِمَ ؟ قالَ : تأدُّباً مع صاحب هذا القبر) .

وذَكرَ ذلك غيرُه أيضاً ، وزادَ : أنَّه لم يَجهَرْ بالبسملةِ ، ولا إشكالَ في ذلك ، خلافاً لمن ظنَّه خطأً ؛ لأنَّه قد يَعرِضُ للسنَّةِ ما يُرجِّحُ تركَ فعلها ؛ لكونه الآنَ أهمَّ منها .

ولا شَكَّ أنَّ الإعلامَ برِفعة مقام العلماء أمرٌ مطلوبٌ ومتأكِّدٌ ، وأنَّه عندَ الاحتياج إليه لرَغم أنف حاسدٍ ، أو تعليمِ جاهلٍ ؛ أفضلُ مِن مجرَّدِ فعل القنوتِ ، والجهرِ بالبسملةِ ؛ للخلاف فيهما ، وعدمِ الخلافِ فيه ؛ ولأنَّ نفعَه مُتعَدٍّ ، ونفعُ ذَينِكَ قاصرٌ .

---

(١) أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١/ ١٢٣) .

(٢) هو الشيخ شهاب الدين الأبشيطي ، علىٰ ما قاله الصالحي في « عقود الجمان » (ص٣٦٣) ، وقال : (ذكر في بعض مصنفاته ، وغالب ظنِّي أنَّه « شرح خطبة منهاج الإمام النووي » : أنَّ الإمام الشافعي . . .) ، وسرد القصَّة .

وممَّا لا شكَّ فيه أيضاً : أنَّ الإمامَ أبا حنيفةَ كانَ له حُسادٌ كثيرون في حياته ، وبعدَ مماته ، حتَّىٰ رَمَوهُ بالعظائم ، وسَعَوا في قتله تلكَ القِتلةَ الشَّنيعةَ كما أسلفْنا .

ولا شكَّ أيضاً : أنَّ البيانَ بالفعل أظهرُ منه بالقول ؛ لأنَّ دِلالةَ الفعل عقليَّةٌ ، ودِلالةَ القول وضعيَّةٌ ، وحينئذٍ يُتصوَّرُ فيها التَّخلُّفُ عن مدلولها ، بخلاف الدِّلالةِ الفعليَّةِ ؛ إذ الدِّلالةُ علىٰ كرم زيدٍ بفعله للكرم ، لا يُشبهها الدِّلالةُ علىٰ كرمه بقوله : إنِّي كريمٌ ، وإذ تمهَّدتْ هذه الدَّواعي ؛ اتَّضحَ أنَّ فعلَ الشَّافعيِّ لذلك أفضلُ مِن فعله للقنوتِ والجهر ؛ إظهاراً لمزيدِ التَّأدُّب مع هذا الإمام الجليلِ ، ولمزيد شرفه وعلوِّه ، وأنَّه مِن أئمة المسلمين الَّذين يُقتدىٰ بهم ، ويَجبُ علينا تَوقيرُهم وتَعظيمُهم ، وأنَّه ممَّن يُستحيىٰ منه ، ويُتأدَّبُ معه مِنْ أنْ يُفعَلَ بحَضْرَته خلافُ قوله بعدَ وفاته ، فكيفَ في حياته ؟! وأنَّ الحاسدين له خسروا خُسراناً مبيناً ، وأنَّهم مِمَّن أضلَّهمُ اللهُ علىٰ علمٍ .

ولمَّا وَقفَ ابنُ المبارك علىٰ قبره ؛ قالَ : (رَحِمَكَ اللهُ ، لقد ماتَ إبراهيمُ النَّخعيُّ ، وحمَّادُ بنُ أبي سليمان[1] ، وتركا خَلَفاً ، وأنتَ متَّ ، ولم تَتركْ علىٰ وجه الأرض خَلَفاً) ، ثمَّ بَكىٰ بُكاءً شديداً .

وقالَ الحسنُ بن عمارةَ في وُقوفه علىٰ قبره : (كنتَ لنا خَلَفاً ممَّن مضىٰ ، وما تَركتَ بعدك خَلَفاً ، إن خَلَفوك في العلم الَّذي علَّمتَهم ؛ لا يُمكِنُهم أن يَخْلِفوك في الورعِ ، إلاَّ بتوفيقٍ) .

* * *

(١) في المخطوط : (حمَّاد بن سلمة) ، والمثبت من « عقود الجمان » (ص٣٦٤) ، وهو الصواب إذا كان المقصودُ شيخَ الإمام أبي حنيفةَ .

الفصلُ السَّادسُ والثَّلاثون
في بعض مناماتٍ حسنةٍ رآها ورؤيت له

رُوِيَ : أنَّه رأى اللهَ تباركَ وتعالىٰ تِسعاً وتِسعين مرَّةً ، فقالَ في نفسه : لَئن رأيتُه تَمامَ المئة ؛ لأسألَنَّه : بمَ تنجوا الخلائقُ مِن عذابه ؟ فرآه ـ تباركَ وتعالىٰ ـ فسألَه ، فأجابَه[1] .

ومرَّ : أنَّه رأىٰ كأنَّه يَنبشُ قبرَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ، وأنَّ ٱبنَ سيرينَ وتلميذَه أوَّلاها : بأنَّه يُظهِرُ أخبارَ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، ويَنشُرُ علماً لم يسبقه إليه أحدٌ قبلَه ، قالَ هشام [بن مهران] : فنظرَ أبو حنيفةَ رضي الله عنه ، وتكلَّمَ حينئذٍ[2] .

ورأىٰ هذه الرُّؤيا له بعضُ أصحابه أيضاً ، وهي : أنَّ النَّاسَ يَنظرون إليه ، ولا يُنكِرُ عليه أحدٌ منهم ، وأنَّه تناول مِن ذلك التُّراب[3] قَدراً كثيراً ، فنَفَخَهُ في الهواء مِنَ الجهات الأربع ، فهالَتْهُ تلكَ الرُّؤيا ، فقصَّها على ٱبن سيرينَ ، فقالَ له : ويحك ، إنَّ هذا الَّذي رأيتَ لَرجلٌ جليلٌ إن كان فقيهاً ، أو عالماً ، قلتُ : إنَّه فقيهٌ ، فقالَ ٱبنُ سيرينَ : فوالله ، لَيُظهِرَنَّ هذا الرَّجلُ مِن علم رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ما لا يُظهرُه النَّاسُ ، ولَيَذْهَبَنَّ ٱسمُه شرقاً وغرباً ، وفي جميع تلكَ النَّواحي الَّتي ذَرَّ ذلكَ التُّرابَ فيها .

وقال زهر بن كيسانَ[4] : رأيتُ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم في النَّوم ، وخَلفه

---

(١) ذكر قصَّة هذا المنام صاحب « مجمع الأحباب » (٣/ ٣٥٢) وقال : (رأيت في بعض الكتب أنَّ الإمامَ أبا حنيفة رحمه الله قال : رأيت ربَّ العزَّة . . . إلخ) ، وذكر الخبر مُفصَّلاً .

(٢) سلفت (ص٧٥) .

(٣) أي : ترابَ قبر النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم .

(٤) في « عقود الجمان » (ص٣٦٧) : (أزهر بن كيسان) .

أبو بكرٍ ، وعمرُ ، فقلتُ لهما : أريد أن أسألَ رسولَ الله عن شيءٍ ، قالا : سَلْ ، ولكن لا تَرفعْ صوتَكَ ، فسألتُه عن علم أبي حنيفةَ رضي الله عنه ؛ لأنِّي كنتُ زاهداً فيه ، فقالَ : هذا علمٌ أنفتحَ مِن علم الخَضِر .

قال [الحمانيُّ] : رأيتُ [في المنام] ثلاثَ نجومٍ سقَطَت مِنَ السَّماءِ مُتَرتِّبَةً ، فكانَتْ أبا حنيفةَ ، ثمَّ مِسْعراً ، ثمَّ الثوريَّ ، [فذكرت] ذلك لمحمَّدِ بن مقاتلٍ ، فبكىٰ ، وقالَ : العلماءُ نجومُ الأرض .

ورأىٰ هو رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في المحشر قائماً علىٰ حوضه ، وعن يمينه إبراهيمُ الخليلُ عليه السَّلامُ ، يَضعُ خدَّه علىٰ صدر النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، ثمَّ أبو بكرٍ ، وهكذا حتَّىٰ عدَّ سبعةَ عَشَرَ شيخاً ، ورأىٰ أَمَامَ الحوض أحدَ جيرانه ، وبين يديه إناءان ، فسأله أن يُناولَهُ لِيَشرَبَ ، فقالَ : حتَّىٰ أسألَ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم ، فسألَه ، فأذِن له ، فأعطاهُ كأساً ، فشَرِبَهُ ، وسقىٰ أصحابَه كلَّهم ، فلم يَنقُص منه قَدْرَ أُنملةٍ ، وكانَ ذلكَ الماءُ أبيض مِنَ اللَّبَن ، وأبرَدَ مِنَ الثَّلج ، وأحلىٰ مِنَ العَسَل .

ورأىٰ بعضُ الأبدال محمَّدَ بن الحسنِ في نومه ، فقالَ له : ما فعلَ الله بكَ ؟ قالَ : قالَ لي : إنِّي لم أجعلْ جوفَكَ وعاءً للعلم وإنِّي أريدُ أن أعذِّبَك ، فقلتُ له : وما فعلَ بأبي يوسفَ ؟ قالَ : فَوقي ، قلتُ : فما فَعلَ بأبي حنيفةَ ؟ قالَ : في أعلىٰ علِّيين .

وفي روايةٍ : فوقَ أبي يوسفَ بطبقاتٍ(١) .

ورُئيَ بعضُ الصَّالحين ، فقيلَ له : ما فعلَ اللهُ بكَ ؟ قالَ : غَفَرَ الله لي ، وباهىٰ بي وبأبي حنيفةَ النُّعمانِ بن ثابتٍ الملائكةَ ، ونحنُ في أعلىٰ عِلِّيين .

وقالَ شخصٌ لمقاتل بن سليمانَ ، كانَ جالساً في حَلْقته : رأيتُ كأنَّ رجلاً نزلَ مِنَ السَّماء ، وعليه ثيابٌ بِيضٌ ، فقامَ علىٰ أطولِ منارةٍ ببغدادَ ، ونادىٰ : ماذا

---

(١) أخرجها الخطيب في « تاريخه » (٢/ ١٨٢) .

فَقَدَ النَّاسُ ؟ فقالَ مقاتلٌ : لَئن صَدقَتْ رؤياكَ ؛ لَيُفقَدَنَّ أعلمُ أهل الدُّنيا ، فلم يَمتْ إلاَّ أبو حنيفةَ ، فٱسترجعَ مقاتلٌ ، ثمَّ قالَ : ماتَ مَن كان يُفرِّجُ عن أُمَّةِ محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم .

وعن أبي مُعاذٍ الفضلِ بن خالدٍ قالَ : رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم ، فقلتُ : يا رسولَ الله ، ما تقولُ في عِلم أبي حنيفةَ ؟ فقالَ : ذلك علمٌ يَحتاجُ النَّاسُ إليه .

وعن مسدَّد بن عبد الرَّحمن البصريِّ[1] : أنَّه نامَ بمكَّةَ بين الرُّكن والمقام قُبيلَ الفجر ، فرأىٰ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فقالَ : يا رسولَ الله ، ما تقولُ في هذا الرَّجلِ الَّذي بالكوفةِ النُّعمانِ بنِ ثابتٍ ، آخذُ مِن علمه ؟ فقال صلَّى الله عليه وسلَّم : خُذْ مِن عِلمه ، وٱعمل بعمله ، فنِعمَ الرَّجلُ هو ، قالَ : فقمتُ ، وكنتُ أكرهَ النَّاسِ للنُّعمان ، وأنا أستغفرُ الله تعالىٰ ممَّا كانَ منِّي .

ورأىٰ أحدُ أئمةِ الحنابلة النَّبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، قال : فقلتُ له : يا رسولَ الله ، حدِّثني عَنِ المذاهب ، فقالَ : المذاهبُ ثلاثةٌ ، فَوَقَعَ في نفسي أنَّه يُخرجُ مذهبَ أبي حنيفةَ ؛ لتَمَسُّكه بالرَّأي ، فٱبتدأَ وقالَ : أبو حنيفةَ ، والشَّافعيُّ ، وأحمدُ ، ثمَّ قالَ : ومالكٌ ، أربعةٌ ، أربعةٌ ، فقلتُ أيُّها خيرٌ ؟ وغالبُ ظنِّي أنَّه قالَ : مذهبُ أحمدَ .

تنبيهٌ : زَعَمَ بعضُ حاسديه : أنَّه رُئِيَ له مناماتٌ بضدِّ ذلكَ :

منها : أنَّ الزُّبير بنَ أحمدَ رأىٰ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم [في المنام] ، وأبو حنيفةَ علىٰ يساره ، فٱلتفتَ [إليه] وقالَ : ﴿ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴾ [الأنعام : ٨٩] ، والشافعيُّ علىٰ يمينه ، فٱلتفتَ [إليه] وقالَ : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام : ٩٠] .

وليس هذا المنامُ بصحيحٍ ؛ لأنَّ الإمامَ الحافظَ الدَّيلميَّ صاحبَ « الفردوس » شافعيُّ المذهب ، ومع ذلكَ روىٰ عَنِ المظفَّر ، عَنِ الأستاذ الحافظ أبي جعفرٍ القاينيِّ قالَ : إنَّه رأىٰ مناماً طويلاً ، مُشتملاً علىٰ أشياءَ ، سألَ عنها رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، منها : ٱختلافُ الأئمة ، فقالَ صلَّى الله عليه وسلَّم : كلٌّ في ٱجتهاده مُصيبٌ ، فقالَ : يا رسولَ الله ، أبو حنيفةَ يقولُ : المجتهدان مصيبان ، والحقُّ في واحدٍ ، والشَّافعيُّ يقولُ : المجتهدان ؛ مصيبٌ ، ومُخطيءٌ معفوٌّ عنه ، فقالَ صلَّى الله عليه وسلَّم : هما قريبان في المعنىٰ ، وإن كانا مُختلفَين في اللَّفظ ، فقلتُ : يا رسولَ الله ، فأيُّهما أَوْلىٰ بالأخذ ؟ فقالَ : كلاهما على الحقِّ ، قلتُ : فما معنىٰ قولِ الزُّبيرِ بن أحمدَ ؟ وذَكَرَ ما مرَّ عنه ، فقالَ صلَّى الله عليه وسلَّم : لا أحفظُه ، ولو قلتُ ؛ لقلتُ لكليهما : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٥] ، قلتُ : الحمدُ لله الَّذي جَعَل في الأمر سَعةً ، وأرجو أن يكونَ ٱختلافُهم رحمةً .

ومنها : منامٌ آخرُ نحوُ ذلك ، حذفْتُه ؛ لشناعته ، ويَكفي في ردِّه ما مرَّ له مِنَ المنامات علىٰ كَثْرتها ، وإنَّما ٱقتصرتُ منها علىٰ غُرَرِها ؛ ٱختصاراً .

* * *

الفصلُ السَّابعُ والثَّلاثون
في الردِّ علىٰ مَن قدح في أبي حنيفةَ بتقديمه القياسَ على السنة

قال الحافظُ ٱبن عبد البرِّ ما حاصلُه : (أفرط أصحابُ الحديث في ذَمِّ أبي حنيفةَ ، وتَجاوزوا الحدَّ في ذلك ؛ لتقديمه القياسَ على الأثر ، وأكثرُ أهل العلم يَقولون : إذا صحَّ الحديثُ ؛ بَطَلَ الرَّأيُ والقياسُ ، لكنَّه لم يَرُدَّ إلاَّ بعضَ أخبارِ الأحاديثِ بتأويلٍ مُحتملٍ ، وكثيرٌ منه قد تقدَّمَه إليه غيرُه ، وتابَعَهُ عليه مِثلُه ، وجُلُّ ما يُوجدُ له مِن ذلك تَبعَ فيه أهلَ علمِ بلده ؛ كإبراهيمَ النخعيِّ ، وأصحابِ ٱبنِ مسعودٍ ، إلاَّ أنَّه أكثرَ مِن ذلك هو وأصحابُه ، وغيرُه إنَّما يُوجدُ له ذلك قليلاً) .

[قال الصالحي خلالَ نقله كلامَ ٱبن عبد البرِّ] : ولما قيلَ لأحمدَ ٱبن حنبلٍ : ما الَّذي نَقمتم عليه ؟! أعني : أبا حنيفةَ ؛ قال : الرَّأيُ ، فقيل : أليسَ مالكٌ تكلَّمَ بالرَّأي ؟! قالَ : بلىٰ ، ولكنَّ أبا حنيفةَ أَكثرُ رأياً منه ، قيلَ : فهلاَّ تكلَّمتم في هذا بِحِصَّته ، وفي هذا بِحِصَّته ، فسَكَتَ أحمدُ .

[قال ٱبنُ عبد البرِّ] : (قالَ اللَّيثُ بنُ سعدٍ : أَحْصَيتُ علىٰ مالكٍ سبعينَ مسألةً قال فيها برأيه ، وكلُّها مخالفةٌ لسنَّةِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، ولقد كَتبتُ إليه أعِظُه في ذلك .

ولم نجدْ أحداً مِن علماءِ الأمَّة أثبتَ حديثاً عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ثمَّ ردَّه إلاَّ بحجَّةٍ ؛ كادِّعاء نسخٍ بأثرٍ مثلِه ، أو إجماعٍ ، أو بعملٍ يَجبُ علىٰ أصله الانقيادُ إليه ، أو طعْنٍ في سَنَدِه ، ولو رَدَّهُ أحدٌ مِن غَير حُجَّةٍ ؛ لسقطت عدالتُه ، فضلاً عن إمامته ، ولَزِمَه ٱسمُ الفِسْقِ ، ولقد عافاهمُ اللهُ مِن ذلكَ .

وقد جاءَ عَنِ الصَّحابة رضيَ الله عنهم مِن ٱجتهاد الرَّأي ، والقولِ بالقياس على الأصول ما يَطولُ ذِكرُه[1] ، وكذلك التَّابعون ، وعدَّدَ منهم خَلْقاً كثيراً) ٱنتهىٰ

---

(١) ٱنظر ما فُصل في مقدمة الكتاب عن هذه المسألة .

كلامُ ٱبنِ عبد البرِّ ، وفيه جوابٌ شافٍ عن ذلك القدح ، فتدبَّرْه[1] .

والحاصلُ : أنَّ أبا حنيفةَ لم يَنفردْ بالقول بالقياس ، بَلْ علىٰ ذلك عملُ فقهاءِ الأمصارِ ، كما قاله ٱبنُ عبد البرِّ ، وبَسَطَ الكلامَ علَيْه ؛ ردّاً علىٰ مَنْ جَهِلَ فجَعَلَ ذلك عَيباً .

تنبيهٌ : قَدْ عَدَّ جماعةٌ الإمامَ أبا حنيفةَ رضي الله عنه مِنَ المرجئة ، وليس هذا القولُ بصحيحٍ .

أمَّا أولاً : فقالَ شارح « المواقف » : (كانَ غسَّانُ [الكوفيُّ] المرجىءُ يَحكي ما ذهبَ إليه مِنَ الإرجاء عن أبي حنيفةَ ، ويَعُدُّه مِنَ المرجئة ، وهو ٱفتراءٌ عليه ، قَصَدَ به غسَّانُ ترويجَ مذهبه بنسبته إلىٰ هذا الإمامِ الجليلِ الشَّهيرِ .

وأمَّا ثانياً : فقد قالَ الآمديُّ : لعلَّ عُذرَ مَن عدَّه مِن مرجئة أهل السُّنَّةِ : هو أنَّ المعتزلةَ كانوا في الصَّدر الأوَّلِ يُلقِّبون مَنْ خالفهم في القَدَر مرجئاً ، أو لأنَّه قالَ : الإيمانُ لا يَزيدُ ولا يَنقُصُ ؛ ظُنَّ به الإرجاءُ بتأخيرِ العمل عَنِ الإيمان ، وليس كذلك ؛ إذ عُرِفَ منه المبالغةُ في العمل ، والاجتهادُ فيه)[2] .

وأمَّا ثالثاً : فقد قالَ ٱبنُ عبد البرِّ : (كان أبو حنيفةَ رضي الله عنه ، يُحسَدُ ، ويُنسبُ إليه ما ليس فيه ، ويُختلَقُ عليه ما لا يَليقُ به)[3] .

وقد أقبَلَ وكيعٌ يوماً علىٰ أبي حنيفةَ ، فرآهُ مُطرِقاً مُفكِّراً ، فسأله [أبو حنيفةَ] : مِن أين [أقبلتَ] ؟ قالَ : مِن عندِ شَريكٍ ، فأنشأَ [أبو حنيفةَ] يقولُ :

---

(١) ٱنظر « جامع بيان العلم وفضله » (٢/ ٨٥٨ ، ٢/ ١٠٨٠ـ١٠٨١) .

(٢) ٱنظر « شرح المواقف » (٨/ ٣٩٧) ، وٱنظر كلام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالىٰ في تعليقه على « الرفع والتكميل » (ص٣٦٧) ، وكلام الإمام الكوثري رحمه الله تعالىٰ في « تأنيب الخطيب » (ص٨٩) .

(٣) « جامع بيان العلم وفضله » (٢/ ١٠٨١) .

[من البسيط]

إنْ يَحْسدوني فإنِّي غَيْرُ لائِمِهِمْ قَبْلي مِنَ النَّاس أهلُ الفَضْلِ قَدْ حُسِدوا
فَدَامَ لي ولَهُمْ مَا بي ومَا بِهِمُ ومَاتَ أكْثَرُنا غَيْظاً بما يَجِدُ

قال وكيعٌ : وأظنُّه كان بَلَغَه عن شَريكٍ شيءٌ[1] .

* * *

(١) أخرجها الخطيب في «تاريخه» (١٣/٣٦٧) .

الفصل الثامن والثلاثون
في ردِّ ما قيل فيه مِن الجرح

قال أبو عُمرَ يوسفُ ٱبنُ عبد البرِّ : (الَّذين رَوَوا عن أبي حنيفةَ ووثَّقوه وأثنَوا عليه ، أكثرُ مِنَ الَّذين تكلَّموا فيه ، والَّذين تكلَّموا فيه مِن أهل الحديث أكثرُ ما عابُوا عليه الإغراقَ في الرَّأي والقياسِ ، وقد مرَّ أنَّ ذلكَ ليس بعيبٍ .

وكان يُقالُ : يُستَدَلُّ علىٰ نباهة الرَّجلِ مِنَ الماضين بتبَايُن النَّاس فيه ، ألا تَرىٰ أنَّ عليّاً كرَّم اللهُ وجهَه هَلَكَ فيه فئتان : محبٌّ أفرَطَ ، ومُبغضٌ فرَّط .

قالَ الإمامُ عليُّ بنُ المدينيِّ : أبو حنيفةَ رَوىٰ عنه الثَّوريُّ ، وٱبنُ المباركِ ، وحمَّادُ بنُ زيدٍ ، وهشيمٌ ، ووكيعٌ ، وعبَّادُ بنُ العوَّام ، وجعفرُ بنُ عون ، وهو ثقةٌ لا بأسَ به .

وكان شعبةُ حَسَنَ الرَّأيِ فيه .

وقال يحيى بنُ معينٍ : أصحابُنا يُفرِّطون في أبي حنيفةَ وأصحابِه رضي الله عنهم ، فقيلَ له : أكانَ يَكذِبُ ؟ قالَ : كانَ أنبَلَ مِن ذلك)[١] .

وجاء في « طبقات شيخ الإسلام التَّاجِ السُّبكيِّ » : (الحذرَ كلَّ الحذرِ مِن أنْ تَفهَمَ مِن قاعدتهم : أنَّ الجرحَ مُقدَّمٌ على التَّعديل علىٰ إطلاقها ، بل الصَّوابُ : أنَّ مَن ثَبَتَتْ إمامتُه وعدالتُه ، وكَثُرَ مادِحوه ومُزَكُّوهُ ، ونَدَرَ جارحُه ، وكانَتْ هناكَ قرينةٌ دالَّةٌ علىٰ سبب جرحه مِن تَعصُّبٍ مذهبيٍّ أو غيره ؛ لم يُلتَفَتْ إلىٰ جرحه) .

ثمَّ قالَ بعدَ كلامٍ طويلٍ : (قد عرَّفناك أنَّ الجارحَ لا يُقْبَلُ منه الجرحُ ـ وإن فَسَّرَه ـ في حقِّ مَن غلبَتْ طاعاتُه علىٰ معصيته ، ومادِحوه علىٰ ذامِّيه ، ومُزَكُّوه علىٰ جارحيه ، إذا كانَتْ هناكَ قَرينةٌ يَشهدُ العقلُ بأنَّ مِثلَها حاملٌ على الوقيعة

---

(١) ٱنظر « جامع بيان العلم وفضله » (٢/ ١٠٨١ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤) .

فيه ، مِن تَعَصُّبٍ مَذهبيٍّ ، أو منافسةٍ دُنيويّة ، كما يَكونُ بينَ النُّظَراء ، أو غيرِ ذلك ، وحينئذٍ لا يُلتفَتُ لكلامِ الثَّوريِّ أو غيرِه في أبي حنيفةَ ، وٱبن أبي ذئبٍ وغيرِه في مالكٍ ، وٱبنِ معينٍ في الشَّافعيِّ ، والنَّسائيِّ في أحمدَ بنِ صالحٍ ، ونحوِ ذلكَ) .

قالَ : (ولو أطلَقْنا تقديمَ الجرحِ ؛ لَمَا سَلِمَ لنا أحدٌ مِنَ الأئمةِ ؛ إذ ما مِن إمامٍ إلاَّ وقد طَعَنَ فيه طاعنون ، وهَلَكَ فيه هالكون)[1] .

وقالَ ٱبنُ عبد البرِّ : (هذا بابٌ غَلِطَ فيه كثيرون ، وضَلَّت فيه فِرقةٌ جاهلةٌ ، لا تدري ما عليها في ذلك ، ثمَّ قالَ : الدَّليلُ علىٰ أنّه لا يُقبَلُ في حقِّ مَنِ ٱتَّخذه جمهورُ النَّاس إماماً في الدِّين قولُ أحدٍ مِنَ الطَّاعنين : أنَّ السَّلف قد سَبَقَ مِن بعضهم في بعضٍ كلامٌ كثيرٌ في حال الغَضَب ، ومنهُ ما حُمِلَ على الحَسَد ، ومنه ما حُمِلَ على التَّأويل ممَّا لا يَلزم المقولَ فيه شيءٌ منه)[2] ، وذَكَرَ مِن كلام الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم مِنَ النُّظراءِ بعضِهم في بعضٍ شيئاً كثيراً ، لم يَلتفِت إليه أحدٌ مِنَ العلماء ، ولا عوَّلوا عليه ؛ لأنَّهم بَشَرٌ يَغضَبون ويَرضَون ، والقولُ في الرِّضا غيرُ القولِ في الغَضَب ، [ثمَّ قال بعد كلامٍ طويلٍ] : (فمَنْ أرادَ أن يَقبلَ قولَ العلماء بعضِهم في بعضٍ ؛ فلْيَقبَلْ قولَ مَنْ ذكرنا مِنَ الصَّحابة بعضِهم في بعضٍ ، وقولَ مَنْ ذكرنا مِنَ التَّابعينَ وأئمة المسلمين بعضِهم في بعضٍ ، فإن فَعَلَ ذلك ؛ فقد ضلَّ ضلالاً بَعيداً ، وخسِرَ خُسراناً مُبيناً ، وإن لم يفعلْ ـ ولن يَفعلَ إن هداهُ اللهُ وألهمه رُشدَه ـ فليَقِفْ عندَ ما شرطناه ؛ فإنَّه الحقُّ الَّذي لا يَصِحُّ غيرُه

---

(١) ٱنظر « طبقات الشافعية الكبرىٰ » ، (٢/٩ ، ١٢) ، والعبارة في « الطبقات » : (لا يلتفت إلىٰ كلام ابن أبي ذئب في مالك ، وابن معين في الشافعي . . .إلخ) ، وليس فيها : (لكلام الثوري أو غيره في أبي حنيفة) ، مع أنها جاءت في كلامه في موضع آخر من « الطبقات » (٢/٢٧٨) كما يأتي في آخر الفصل القادم (ص ١٧١) ، علماً أن الإمام الصالحي زادها في « عقود الجمان » (ص٣٩٤) من قوله بعد ذكرِه كلام الإمام السبكي رحمهم الله تعالىٰ .

(٢) ٱنظر « جامع بيان العلم وفضله » (٢/١٠٩٣ـ١٠٩٤) .

إن شاء الله تعالىٰ)[1] ، وذَكَرَ بعدَ ذلك كلامَ كثيرين مِن نظراء مالكٍ فيه ، وكلامَ ٱبنِ معينٍ في الشَّافعيِّ .

قال المؤلِّفُ[2] : (وما مَثَلُ مَنْ تَكلَّم فيهما وفي نُظَرائهما إلاَّ كما قالَ الحسينُ بنُ حميد[3] : [من البسيط]

يا ناطحَ الجبلِ العالي لِيَكْلَمَه ... أشْفِقْ على الرَّأس لا تُشفِقْ على الجبل

ولقد أحسَنَ أبو العتاهية حيثُ قالَ : [من الطويل]

ومَنْ ذا الَّذي يَنجو مِنَ النَّاس سالماً ... وللنَّاس قالٌ بالظُّنون وقيلُ[4]

وقيلَ لابنِ المباركِ : فلانٌ يَتكلَّمُ في أبي حنيفةَ ، فأنشد يقول : [من الخفيف]

حسداً إذْ رأوكَ فَضَّلَكَ الله ... بما فُضِّلَتْ بِهِ النُّجَباءُ[5]

---

(١) أنظر « جامع بيان العلم وفضله » (٢/١١١٧) .

(٢) ظنَّ الإمام الهيتمي رحمه الله تعالىٰ أنَّ هذا الكلام للشَّامي مؤلِّف « عقود الجمان » ، والصحيح : أنَّ الشَّامي أورده نقلاً عَنِ ٱبن عبد البرِّ من « جامع بيان العلم وفضله » (٢/١١١٥ـ١١١٧) .

(٣) في المخطوط : (الحسن بن هانىء) ، والمثبت من « جامع بيان العلم » (٢/١١١٦) .

(٤) « ديوان أبي العتاهية » (ص٢٠٩) ، وهو مِن قصيدته التي مطلعها :

ألاَ هَلْ إلىٰ طولِ الحَيَاةِ سَبيلُ ... وأنَّىٰ وهَذَا المَوْتُ لَيْسَ يُقِيلُ

(٥) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيَّات ، من قصيدته التي مطلعها :

أَقْفَرَتْ بَعْدَ عَبْدِ شَمْسٍ كَدَاءُ ... فَكُدَيٌّ فَٱلرُّكْنُ فَٱلبَطْحَاءُ

وقد ورد البيت في المخطوط وفي « جامع بيان العلم » (٢/١١١٦) وفيه ٱضطراب ، والمثبت من « ديوان ٱبن قَيْس الرُّقَيَّات » (ص٩١) .

وقيلَ مثلُ ذلك لأبي عاصمِ النبيلِ ، فقالَ : هو كما قالَ [نصيب :

[من الطويل]

سلمت وهل حيٌّ على الناس يسلمُ

وقال] أبو الأسود الدُّؤليُّ : [من الكامل]

حسَدوا الفتىٰ إذْ لم ينالوا سعيَهُ فـالقـومُ أعـداءٌ لـه وخصـومُ)

ورویٰ أبو عمرَ ، عَنِ ٱبنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما ، قالَ : (خذوا العلمَ حيث وجدتموه ، ولا تقبلوا قولَ الفقهاءِ بعضِهم في بعضٍ ؛ فإنَّهم يَتغايَرون تَغايُرَ التيوس في الزَّريبة)[1] .

وفي روايةٍ عنه : (ٱسْتَمِعُوا كلامَ العلماء ، ولا تُصدِّقوا بعضَهم في بعضٍ ، فَوَالَّذي نفسي بيده ، لهم أشدُّ تغايراً مِنَ التيوس في زروبها)[2] .

وكذلك جاءَ عن مالك بنِ دينارٍ[3] .

ومِن ثمَّةَ ذُكرَ في « المبسوط في مذهب مالكٍ » : أنَّه لا يجوزُ شهادةُ القارىء على القارىء ؛ يعني : العلماء ؛ لأنَّهم أشدُّ النَّاس تَحاسُداً وتَباغُضاً .

* * *

(١) أخرجه ٱبن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » (٢١٢٥) .
(٢) أخرجه ٱبن عبد البرِّ في « جامع بيان العلم وفضله » (٢١٢٣) و(٢١٢٤) .
(٣) في المخطوط : (عمرو بن دينار) ، والصواب ما أُثبت ، كما في « جامع بيان العلم وفضله » (٢١٢٦) .

الفصلُ التَّاسعُ والثَّلاثون
في ردِّ ما نقله الخطيبُ في « تاريخه » عَنِ القادحين فيه

ٱعلم : أنَّه لم يَقصِد بذلكَ إلاَّ جمعَ ما قيلَ في الرَّجل علىٰ عادة المؤرِّخين ، ولم يَقصِدْ بذلك ٱنتقاصَه ، ولا الحطَّ مِن مرتبته ، بدليلِ أنَّه قدَّم كلامَ المادحين ، وأكثرَ منهُ ، ومَنْ نَقَلَ مآثرَه السَّابقةَ في أكثرها إنَّما ٱعتمَدَ أهلُ المناقب فيه علىٰ « تاريخ الخطيب » ، ثمَّ عَقَّبَه بذكرِ كلام القادحين ؛ لِيُتَبيَّنَ أنَّه مِن جملة الأكابر الَّذين لم يَسْلَموا مِن خوض الحُسَّاد والجاهلين فيهم .

وممَّا يَدُلُّ علىٰ ذلك أيضاً : أنَّ الأسانيدَ الَّتي ذَكَرَها للقدح لا يَخلو غالبُها مِن مُتكَلَّمٍ فيه ، أو مجهولٍ ، ولا يجوزُ إجماعاً ثَلْمُ عِرضِ مُسلمٍ بمثْل ذلك ، فكيف بإمامٍ مِن أئمة المسلمين ؟!

قال شيخُ الإسلام الإمامُ التَّقيُّ ٱبنُ دقيقِ العيدِ : (أعراضُ النَّاس حفرةٌ مِن حُفَرِ النَّار ، وَقَفَ علىٰ شَفيرها الحُكَّام والمحدِّثون) .

وبفرض صحَّةِ ما ذَكَرَه الخطيبُ مِنَ القدح عن قائله ؛ لا يُعتدُّ به ؛ فإنَّه إن كانَ مِن غير أقرانِ الإمام ؛ فهو مقلِّدٌ لما قالَه أو كَتَبَه أعداؤه ، أو مِن أقرانه ؛ فكذلك ؛ لما مرَّ : أنَّ قولَ الأقران بعضهم في بعض غيرُ مَقبولٍ .

وقد صَرَّحَ الحافظان الذَّهبيُّ ، وٱبنُ حجرٍ بذلك ، قالا : ([كلامُ الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به] ، ولا سيِّما إذا لاحَ أنَّه لِعداوةٍ أو لمذهَبٍ ؛ إذِ الحسَدُ لا ينجو منه إلاَّ مَنْ عَصَمَهُ اللهُ تعالىٰ)(١) .

قال الذَّهبيُّ : (ما علمتُ أنَّ عَصراً سَلِمَ أهلُه مِن ذلك إلاَّ عصرَ النَّبيِّين والصِّدِّيقين)(٢) .

---

(١) ٱنظر « ميزان الاعتدال » (١/ ١١١) ، و« لسان الميزان » (١/ ٥٠٨) .
(٢) « ميزان الاعتدال » (١/ ١١١) .

وقال التَّاجُ السُّبكيُّ : (يَنبغي لك أيُّها المسترشِدُ أن تَسلُكَ سبيلَ الأدب مع الأئمة الماضينَ ، وألاَّ تنظُرَ إلىٰ كلامِ بعضِهم في بعضٍ ، إلاَّ إذا أتىٰ ببرهانٍ واضح ، ثمَّ إن قدرت على التَّأويل وتحسين الظنِّ ؛ فدُونك ، وإلاَّ ؛ فٱضربْ صَفْحاً عمَّا جرىٰ بينَهم ؛ فإنَّك لم تُخلَقْ لهذا ، فٱشتغل بما يَعنيك ، ودَعْ ما لا يَعنيكَ ، ولا يزالُ طالبُ العلم عندي نبيلاً حتَّىٰ يَخوضَ فيما جَرىٰ بين السَّلف الماضين ، ويقضيَ لبعضِهم علىٰ بعضٍ ، فإيَّاكَ ثمَّ إيَّاكَ أن تُصغيَ إلىٰ ما ٱتَّفقَ بين أبي حنيفةَ وسفيانَ الثوريِّ ، أو بينَ مالكٍ وٱبن أبي ذئبٍ ، أو بين أحمدَ بنِ صالح والنَّسائيِّ ، أو بينَ أحمدَ والحارثِ بن أسدِ المحاسبيِّ ، وهلمَّ جرّاً إلىٰ زمانِ العزِّ بنِ عبد السَّلام ، والتَّقي ٱبنِ الصَّلاح ؛ فإنَّك إذا ٱشتغلتَ بذلك ؛ خَشِيتُ عليك الهلاكَ ، فالقومُ أئمةٌ أعلامٌ ، ولأقوالهم محاملُ ، وربَّما لم تَفهم بعضَها ، فليسَ لنا إلاَّ التَّرضِّي عنهم ، والسكوت عمَّا جرىٰ بينَهم ، كما يُفعلُ فيما جرىٰ بينَ الصَّحابة رضوانُ الله عليهم أجمعين)[1] .

* * *

(١) « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٢/ ٢٧٨) .

الفصلُ الأربعون

في ردِّ ما قيل : إنَّه خالف فيه صرائحَ الأحاديث الصَّحيحة مِن غير حُجَّة

هذا بابٌ واسعٌ جدّاً ، يَستدعي سبرَ جميع أبواب الفقه ، فلْنُشِرْ إلىٰ قواعدَ إجماليَّةٍ ، تَنفعُ مَنِ ٱستحضرَها عندَ الأدلَّة التَّفصيليَّةِ .

وٱعلم : أنَّ ممَّن زَعَمَ ذلك مِنَ المتقدِّمين : سفيانَ الثَّوريَّ ، وآخرين .

منهم : الحافظُ أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ الكوفيُّ شيخُ البخاريِّ .

وسببُ صدورِ ذلك منهم : أنَّهمُ ٱستروحوا[١] ، ولم يَتأمَّلوا قواعدَه وأُصولَه ؛ إذ منها كما قالَه الإمام الحافظُ أبو عمرَ بنُ عبد البرِّ وغيرُه : أنَّ خبرَ الواحد لا يُقبلُ إذا خالَفَ الأصولَ المجمَعَ عليها ، فحينئذٍ يُقدَّمُ القياسُ عليه ، وقد ٱعتَذَرَ عن تقديمه القياسَ علىٰ خبر الواحد ؛ بأنَّ ذلك لِموجِبٍ ، لا عَبثاً ، ولا ردّاً للحديث مع سلامته عَنِ القوادح ، حاشاهُ اللهُ تعالىٰ مِن ذلك ، بل لموجِبٍ أيِّ موجبٍ :

إمَّا كونُه لم يَطَّلع على الحديث [وفيه بُعْدٌ] ، أو لم يَصِحَّ عندَه ، أو كونُ راويه غيرَ فقيهٍ وقد خالَفَ القياسَ ، ومِن ثَمَّ ردُّوا حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه في المُصَرَّاتِ[٢] ، لكنِ ٱنتَصَرَ جماعةٌ مِنَ الحنفيَّة لِمَا عليه أكثرُ العلماء مِنْ أنَّ فقهَ الرَّاوي ليس شرطاً لتقديم الخبر على القياس ، قالوا : وقد عَمِلَ أصحابُنا بحديث أبي هريرةَ رضي الله عنه : « إذا أَكَلَ الصَّائم أو شَرِبَ ناسياً . . . »[٣] ، مع مخالفته للقياس ، حتَّىٰ قال أبو حنيفةَ : (لولا الرِّوايةُ ؛ لقُلتُ بالقياس) ، وقد

---

(١) أي : ركنوا للراحة ولم ينظروا في قواعده .

(٢) حديث المصراة هو الذي أخرجه البخاري (٢١٤٨) ، ومسلم (١٥١٥) ، ولفظه عند مسلم : « . . . ولا تصرُّوا الإبل والغنم ، فمنِ ٱبتاعها بعد ذلك ؛ فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، فإن رضيها ؛ أمسكها ، وإن سخطها ؛ ردَّها وصاعاً من تمرٍ » .

(٣) أخرجه البخاري (١٩٣٣) ، ومسلم (١١٥٥) ، ولفظه عند مسلم : « مَن نسي وهو صائم فأكل أو شرب ؛ فليتمَّ صومَه ؛ فإنَّما أطعمه الله وسقاه » .

ثَبَتَ عن أبي حنيفةَ رضي الله عنه ، أنَّه قال : (ما جاءنا عن رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ؛ فعلى الرَّأس والعَين) ، ولم يُنقل عن أحدٍ مِنَ السَّلف اشتراطُ فقه الرَّاوي ، فثبَتَ أنَّ القولَ بٱشتراطه قولٌ مُحدَثٌ ، قال بعضُهم : علىٰ أنَّ أبا هريرةَ كان فقيهاً ؛ إذ لم يَعدَم شيئاً مِن أسباب الاجتهاد ، وقد كان يُفتي في زَمَنِ الصَّحابة ، وما كان يُفتي في ذلك الزَّمن إلاَّ فقيهٌ مجتهدٌ .

وتبعه علىٰ ذلك المحيويُّ القرشيُّ في « طبقات الحنفيّة » ، فقالَ : (إنَّه مِن فُقهاء الصَّحابة ، كما ذَكَرَه ٱبنُ حزمٍ ، وقد جَمعَ شيخُنا شيخُ الإسلام التَّقيُّ السُّبكيُّ فتاويه في جزءٍ سمعتُه منهُ) ٱنتهىٰ[١] .

وإمَّا عملُ الرَّاوي بخلاف مرويِّه ؛ لأنَّه يَدُلُّ على النَّسخ أو نحوِه ، ومِنْ ثَمَّ أَخَذوا بعمل أبي هريرةَ بالغَسل مِن وُلوغ الكلب ثلاثاً ، مع روايته للسَّبع[٢] ، وبقول ٱبن عبَّاسٍ رضي الله عنهما : (إنَّ المرتدَّةَ لا تُقتَل) مع روايته : « مَنْ بَدَّل دينَه ؛ فٱقتلوه »[٣] .

وإمَّا عمومُ البلوىٰ به ؛ بأن يَحتاجَ كلُّ واحدٍ إلىٰ معرفته ؛ لأنَّ العادةَ تَقضي بٱستفاضة نقل مثلهِ [إذ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم لا يقتصر فيما تعمُّ به البلوىٰ علىٰ مخاطبة الآحاد ، بل يلقيه إلىٰ عددٍ يحصُلُ به التواتر والشهرة لحاجة الخلق إليه] ، فٱنفرادُ واحدٍ به قَدْحٌ فيه ، ومِنْ ثَمَّ لم يأخذوا بخبر نقض الوضوء بمسِّ الذكر ، الَّذي روته بُسرةُ [فإنَّه شاذٌّ ؛ لانفرادها بروايته] مع عُموم الحاجة إلىٰ معرفته[٤] .

---

(١) ٱنظر « الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية » (٤/ ٥٤١) .

(٢) أخرجه البخاري (١٧٢) ، ومسلم (٢٧٩) ، ولفظه عند البخاري : « إذا شرب الكلب في إناء أحدكم ؛ فليغسله سبعاً » .

(٣) أخرجه البخاري (٣٠١٧) ، وأبو داود (٤٣٥١) ، والترمذي (١٤٥٨) ، والنسائي (٧/ ١٠٤) ، وٱبن ماجه (٢٥٣٥) .

(٤) حديث بسرة رضي الله عنها أخرجه الحاكم (١/ ١٣٦) ، وٱبن الجارود (١٦) ، وٱبن خزيمة (٣٣) ، وٱبن حبان (١١١٢) ، وأبو داود (١٨١) ، والترمذي (٨٢) ، وغيرهم ، ولفظه عند ٱبن حبَّان : « إذا مسَّ أحدكم ذكره ؛ فليتوضأ » .

وإمَّا كونُه وَرَدَ في حدٍّ أو كفَّارة ؛ لسقوطهما بالشُّبهة ، واحتمالُ خطأ الرَّاوي المنفردِ به شبهةٌ .

وإمَّا مخالفتُه للقياس الجليِّ ، أوِ الَّذي عَضَدَهُ حديثٌ آخرُ .

وإمَّا طعنُ بعض السَّلف فيه ؛ كخبر القَسامة[1] .

وإمَّا وقوعُ الاختلاف بين الصَّحابة في مسألةٍ وَرَدَ فيها خبرُ الواحد ولم يَحتجَّ أحدٌ منهم به ، فإعراضُهم عنِ الاحتجاج به مع شدَّة عنايتِهم بالأحاديث دليلٌ علىٰ نَسخِه أو نحوِه ، ومثالُه : خبرُ : (الطَّلاق بالرِّجال) ؛ فإنَّهمُ اختلفوا في ذلك ، فقالَ جماعةٌ : يُعتبر في ملك الزَّوج لِعَدَدِهِ بحريَّةِ الرَّجلِ ورِقِّه ، منهم : الشَّافعيُّ ، وقال آخرون : بحريَّة المرأة ورِقِّها ، منهم : أبو حنيفةَ ، وآخرون [يعتبرون] بمن رَقَّ منهما[2] .

---

(١) حديث القسامة أخرجه البخاري (٦٨٩٩) ، ومسلم (١٦٧١) .

(٢) خبر : (الطلاق بالرجال) ، هو قول زيد بن ثابت [علىٰ ما أخرجه البيهقي (١/ ٣٦٩)] ، وابن عباس [علىٰ ما أخرجه البيهقي (١/ ٣٧٠)] ، وعثمانَ بنِ عفان ، وعائشةَ رضي الله عنهم ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، فإذا طلق الحر أمته وهي حرة أو مملوكة ؛ فطلاقها سواءٌ ، ثلاثُ تطليقات ، وإن طلقها واحدة أو اثنتين ؛ فهو أملك برجعتها ما كانت في العدة ، فإن طلقها ثلاثاً ؛ لم تحل له حتىٰ تنكح زوجاً غيره ، وإذا طلق العبد امرأته وهي حرة أو مملوكة ؛ فطلاقه تطليقتين ، فإن طلقها تطليقتين ؛ حرمت عليه ولا تحل له حتىٰ تنكح زوجاً غيره ، فإن طلقها واحدة ؛ فهو أملك برجعتها ما دامت في العدة .

وقال علي وابن مسعود رضي الله عنهما [علىٰ ما أخرجه سعيد بن منصور في « السنن » (١٣٣٢ ، ١٣٤٠)] ، وبه قال سفيان وأبو حنيفةَ : الطلاق والعدة بالنساء ، فإذا طلق الحر امرأته وهي أمة تطليقتين ؛ حرمت عليه حتىٰ تنكح زوجاً غيره ، وإذا طلق العبد امرأته وهي حرة تطليقتين ؛ لم تحرم منه حتىٰ يطلقها ثلاثاً ، فإذا طلقها ؛ حرمت عليه حتىٰ تنكح زوجاً غيره .

وروي عنِ ابن عمر رضي الله عنهما [علىٰ ما أخرجه البيهقي (٧/ ٣٦٩)] : أن الطلاق يعتبر بمَن رقَّ منهما .

انظر « اختلاف العلماء » (١/ ١٣٩) .

وإمَّا مخالفتُه ـ أعني : خبر الواحد ـ لِظاهر عُموم القرآن ؛ لأنَّ أبا حنيفةَ لا يرىٰ تخصيصَ عُمومه ، ولا نسخه بخبر الواحد ؛ لأنَّه ظنيٌّ ، وذلك يَقينيٌّ ، وتقديمُ أقوى الدَّليلين واجبٌ ، مِن ذلك : خبرُ : « لا صلاةَ إلاَّ بفاتحة الكتاب »[1] ؛ [فإنَّه] مخالفٌ لعموم ﴿ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾ [المزمّل : ٢٠] .

وإمَّا مخالفتُه للسُّنَّة المشهورةِ ؛ لأنَّ الخبرَ المشهورَ أقوىٰ مِن خبر الآحاد ؛ كخبر الشَّاهد واليمين[2] ؛ فإنَّه مخالفٌ لعموم الخبر المشهور : « البيِّنة على المدَّعي ، واليمينُ علىٰ مَن أنكرَ »[3] .

وإمَّا كونُه زائداً على القرآن ، كهذا ، فإنَّ الَّذي في القرآن : رجلان ، أو رجل وٱمرأتان ، فالشَّاهد واليمينُ زائدٌ عليهما .

إذا تَقرَّر ذلك : عُلم منه نزاهةُ أبي حنيفةَ رضِي الله عنه ممَّا نَسَبَه إليه أعداؤه والجاهلون لقواعده ، بل لمواقع الاجتهاد مِن أصلها ؛ مِن تركه لخبر الآحاد بغير حُجَّةٍ ، وأنَّه لم يَترك خبراً إلاَّ لدليلٍ أقوىٰ عندَه وأوضح .

وقالَ ٱبنُ حزمٍ : (جميعُ الحنفيَّة مجمعون علىٰ أنَّ مذهبَ أبي حنيفةَ : أنَّ ضعيفَ الحديث عندَه أَولىٰ مِنَ الرَّأيِ)[4] ، فتأمَّل هذا الاعتناءَ بالأحاديث ،

---

(١) أخرجه من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه البخاري (٧٥٦) ، ومسلم (٣٩٤) .

(٢) حديث الشاهد واليمين أخرجه من حديث ٱبن عباس رضي الله عنه مسلم (١٧١٢) ، وٱبن الجارود (١٠٠٦) ، وأبو داود (٣٦٠٨) ، وغيرهم ، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه ٱبن الجارود (١٠٠٧) ، وٱبن حبان (٥٠٧٣) ، وأبو داود (٣٦١٠) ، والترمذي (١٣٤٣) ، وغيرهم ، وفي الباب عن غيرهم ، ولفظه : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضىٰ بيمين وشاهد) .

(٣) أخرجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه الترمذي (١٣٤١) ، والبيهقي (٨/ ١٢٣) ، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه الدارقطني (٣١٦٥) ، وفي الباب عن غيرهم .

(٤) قد سبق في الفصل الحادي عشر كلامٌ مفيدٌ في ذلك ، قاله ٱبن القيم في « إعلام الموقعين » ، فٱنظره .

وعظيمَ جلالتها وموقعَها عندَه ، ومِن ثَمَّ قَدَّمَ العملَ بالأحاديث المرسلةِ على العمل بالرَّأيِ ، فأَوجَبَ الوضوءَ مِنَ القهقهة ، مع أنَّها ليست بحدثٍ في القياس ؛ للخبر المرسَل فيها[1] ، ولم يَقُلْ بذلك في صلاة الجنازةِ وسجودِ التِّلاوة ؛ اَقتصاراً مَعَ النَّصِّ ؛ فإنَّه إنَّما وَرَدَ في الصَّلاة ذات الرُّكوع والسُّجود .

وقد قالَ المحقِّقون : لا يَستقيمُ العملُ بالحديث بدونِ اَستعمال الرَّأي فيه ؛ إذ هو المُدرِكُ لمعانيه الَّتي هي مَناطُ الأحكام ، ومِن ثَمَّ لمَّا لم يكنْ لبعض المحدِّثين تأمُّلٌ لمدرَك التَّحريم في الرَّضاع ؛ قال بأنَّ المرتضعَيْن بلبن شاة تَثبُتُ بينهما المَحْرَمِيَّةُ[2] ، ولا العملُ بالرَّأي المَحْض ، ومِن ثَمَّ لم يُفطِرِ الصَّائمُ بنحوِ الأكل ناسياً ، وأَفطَرَ بالاستقاءة ، مع أنَّ القياسَ في الأوَّلِ : الفِطْرُ ؛ لوجود ما يُضادُّ الصَّومَ ، وفي الثَّاني : عدمُه ؛ لأنَّ الصَّومَ إنَّما يُفسِدُه ما دَخَلَ دونَ ما خَرَجَ .

* * *

---

(١) أخرجه البيهقي (١/١٤٦) ، والدارقطني (٦١٤) ، عن أبي العالية ، ولفظه : (جاء رجل ضرير البصر والنبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم في الصلاة ، فعثر ، فتردَّىٰ في بئر ، فضحكوا ، فأمر النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم مَن ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة) .

(٢) ونحوُ هذا كلامُ الإمام الكوثري في « تأنيب الخطيب » (ص١٢) حيث يقول : (وكان بين رواة الحديث أناس لم يتقنوا النظر ، ولم يمارسوا اَستنباط الأحكام من الأدلة ، فإذا سئل أحدهم عن مسألةٍ فقهية لا يجهلها صغار المتفقهين ؛ يجيب عنها بما يكون وصمة عار له أبد الآبدين ، فيصلي أحدهمُ الوتر بعد الاستنجاء من غير إحداث وضوء ، ويستدل علىٰ هذا العمل بقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنِ اَستجمر ؛ فليوتر » ، والمقصود منه إيتار الجمار عند الاستنقاء ، لا صلاة الوتر بعد نقض الوضوء مباشرة مِن غير توضؤ) ، ثم ساق قصصاً أخرىٰ تشابه هذه القصَّة . =

خاتمة

قد بانَ لك واتَّضح : أنَّ الإمامَ أبا حنيفةَ رضي الله عنه ، إنَّما تَرَكَ بعض خبر الآحادِ ؛ لهذه القواعدِ والأعذارِ الَّتي أشرنا إليها ، ونبَّهناك عنها ، فاحذَر أن تَزِلَّ قدمُك مع مَن زلَّ ، أو يَضلَّ فهمُك مع مَن ضَلَّ ؛ فإنَّك تَخسَرُ أعمالَك مع جملة مَن خَسِرَ ، وتُذكَرُ بالسُّوء والفضيحة مع مَن بهما ذُكِرَ ، وتَتعرَّضُ لأمرٍ أمرَّ لا طاقةَ لك بحَمْل ضَرَرِه ، وتَرتَبِكُ في قَفْرٍ مُدْلَهِم[1] لا قُدرةَ لك على النَّجاة مِن خَطَره ، فبادِرْ إلى السَّلامة ما استطعت إليه سبيلاً ، وكن ممَّن سَلَك سبيلَ النَّجاة ، ودعا إليها بُكرةً وأصيلاً ، وحَفِظَ باطنَه وظاهرَه عن أن يَخوضَ في أحدٍ مِن أئمة المسلمين بما يَزِنُ نَقيراً أو فَتيلاً[2] ، فإنَّ الله يخذُلك خِذلاناً مُبيناً ، ويُهينك هَواناً عَظيماً ، تلك سنَّة الله التي قد خلت في عباده ، ولن تجد لسنَّة الله تبديلاً .

لقد جَهَدَ كثيرون ممَّن تعرَّضوا لسهام القطيعة ، وتحولوا بالصِّفات القبيحة الفظيعة[3] ، علىٰ أن يَحطُّوا مِن مرتبة هذا الإمامِ الأعظمِ ، والحبرِ المقدَّم[4] ، ويَصرِفوا قلوبَ أهل عصرِه ومَنْ بعدَهم عن محبَّتِه وتقليده واتِّباعه ، واعتقادِ عَظَمَته وإمامَته ، فما قَدرُوا علىٰ ذلك ، ولا يُفيدُ كلامُهم فيه في مسلكٍ مِنَ المسالك ؛ ليس ذلك إلاَّ لأنَّ أمرَه أمرٌ سماويٌّ ، لا حيلةَ لأحدٍ في رفعه ، ومَن يَرفعُه الله تعالىٰ ويُعطيه مِن خزائنه الواسعةِ ؛ لا يَقدِرُ أحدٌ علىٰ خَفْضِه ولا منْعِه .

---

(١) أي : أرض واسعة قد تكاثف فيها الظلام واسودَّ .

(٢) **النقير** : النكتة في ظهر النواة ، **والفتيل** : ما يكون في شق النواة ، وهذه الأشياء تُضرب مثلاً للشيء التافه الحقير القليل .

(٣) لعلَّ الصواب : (وتحولوا إلىٰ . . .) .

(٤) **الحبر** : العالم .

جَعَلنا اللهُ ممَّن قامَ بما للأئمة مِنَ الحقوق ، ولم يَتدنَّس بشيءٍ مِنَ القطيعة والعُقوق ، وعَرَفَ لكلِّ ذي حقٍّ حقَّه ، فأدَّاه كما يجبُ ، وشَمِلتْه عينُ العناية كما يُحبُّ ، ولم يَخَفْ في جَنْبِ نُصرة مصابيح الدُّجىٰ ونجوم السَّماء لومةَ لائمٍ حُرِمَ التَّوفيق ، ولا تَفَيْهُقَ[1] محرومٍ هوىً به تعصُّبه في مكانٍ سحيقٍ[2] ، ولا غيظ ممقوتٍ[3] ضلَّ به رأيُه السَّخيفُ حتَّىٰ حطَّه عن مراتب أولي الإنصاف والتَّشريف .

فضراعةً إليك اللَّهمَّ ، أن تَجعلنا ممَّن قام بحقوق آبائه في الدِّين ، لا سيِّما أكابرِ السَّلف الماضينَ ، الَّذين شَهِدَ لهم الصَّادقُ المصدوقُ بأنَّهم مِن خير القرون[4] ، المبرَّئين مِن كلِّ وصمةٍ وعيبٍ ، علىٰ رَغمِ أنف الحسَّاد الَّذين رَمَوهم بما هم منه بريئون ، وممَّن أثنى اللهُ عليهم في كتابه العزيز ، بالدُّعاء لكلِّ عاملٍ عليمٍ ، بقوله عزَّ قائلاً : ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر : ١٠] ، وأن تحشُرَنا معهم ؛ فإنَّنا نحبُّهم ، ومَن أحبَّ قوماً ؛ حُشِرَ معهم[5] ، وأن تُدخِلَنا في زُمرتهم ، وتَجعلَنا في جملة خَدَمَتهم[6] ، وتُعيدَ علينا مِن صالح معاملاتهم وأحوالهمُ الباهرةِ ، وكراماتهمُ الظَّاهرةِ المتكاثرةِ ، حتَّىٰ نكونَ مِن جملة أتباعهم ، وجملةِ أشياعهم[7] ، إنَّك الجوادُ الكريمُ ، الرؤوفُ الرَّحيمُ .

---

(١) التَّفَيْهُقُ في الكلام : هو التنطُّع والتوسع فيه .
(٢) أي : بعيد .
(٣) الممقوت : المبغوض .
(٤) سبق تخريجه (ص ٨٠) .
(٥) سبق تخريجه (ص ٤٥) .
(٦) أي : جَمْعِهم .
(٧) الأشياع : همُ الأتباع والأنصار .

يا ربَّنا ، لَكَ الحمدُ كما يَنبغي لجلال وجهك ، وعظيمِ سلطانك القديمِ ، ولك الشُّكر الكاملُ ؛ إذ أهَّلتنا للخضوع تحت إشارة أوليائك ، وجَعلْتَنا مِن أهل ولائك ، وصلِّ اللَّهمَّ وسلِّم وبارك ، أفضلَ صلاةٍ ، وأفضلَ سلامٍ ، وأفضلَ بَرَكةٍ ، علىٰ أفضل الخلق ، سيِّدنا محمَّدٍ ، وعلىٰ آله وصحبه ، عَدَدَ معلوماتك أبداً ، ومِدَادَ كلماتك سرمداً ، كلَّما ذَكرك وذَكَرَه الذَّاكرونَ ، وغَفَلَ عن ذكرك وذِكرِه الغافلون ، ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ * وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات : ١٨٠ـ١٨٢] .

* * *

فهرس المصادر والمراجع

١ـ الآداب للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق أبو عبد الله السعيد المندوه ، مؤسسة الكتب الثقافية (١٩٨٨م) .

٢ـ الإتقان في علوم القرآن للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق عصام فارس الحرستاني ، دار الجيل ـ بيروت (١٩٩٨م) .

٣ـ إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي ، دار الفكر ـ بيروت ، الطبعة الثالثة (١٩٩١م) .

٤ـ أختلاف العلماء لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي ، تحقيق صبحي السامرائي ، عالم الكتب ـ بيروت ، الطبعة الثانية .

٥ـ الاختيار لتعليل المختار للإمام ابن مودود الموصلي ، مراجعة وتصحيح محسن أبو دقيقة ، الطبعة الثالثة (١٩٧٥م) .

٦ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، للإمام الحافظ الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، دار الفكر ـ بيروت (١٩٩٣م) .

٧ـ الإصابة في تمييز الصحابة للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (١٣٢٨هـ) .

٨ـ الأعلام لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ـ بيروت ، الطبعة الثانية عشرة (١٩٩٧م) .

٩ـ إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم للإمام الحافظ القاضي عياض بن موسى اليحصبي ، تحقيق د.يحيىٰ إسماعيل ، دار الوفاء ، الطبعة الثالثة (٢٠٠٥م) .

١٠ـ البحر الزخار المعروف بمسند البزار للحافظ الإمام أحمد بن عمرو البزار ، تحقيق عادل بن سعد ، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة ، الطبعة الثانية (٢٠٠٦م) .

١١ـ تاريخ بغداد للإمام الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

١٢ـ تاريخ مدينة دمشق للإمام الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر ، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري ، دار الفكر ـ بيروت (١٩٩٥م) .

١٣ـ تأنيب الخطيب علىٰ ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب للإمام الفقيه المحدث محمد زاهد الكوثري ، الطبعة الخامسة (١٩٩٠م) ، علق عليها الأستاذ أحمد خيري .

١٤ـ تبيين الحقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ، المكتب الإسلامي ـ القاهرة .

١٥ـ تفسير ابن أبي حاتم لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ، تحقيق أسعد محمد الطيب ، المكتبة العصرية ـ صيدا .

١٦ـ تفسير الطبري للإمام محمد بن جرير الطبري ، دار الفكر ـ بيروت.

١٧ـ تفسير الفاتحة الكبير للإمام أبي العباس أحمد بن عجيبة ، تحقيق بسام محمد بارود ، دار الحاوي (١٩٩٩م) .

١٨ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ، للحافظ ابن عراق الكناني ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الثانية (١٩٨١م) .

١٩ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي ، تحقيق د.بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة (١٩٩٤م) .

٢٠ـ جامع بيان العلم وفضله للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي (١٩٩٤م) .

٢١ـ الجامع الصحيح للإمام الحافظ الحجة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق د.محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة (١٤٢٢هـ).

٢٢ـ الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبي عيسىٰ محمد بن عيسى الترمذي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٢٣ـ الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ، تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة (٢٠٠٦م) .

٢٤ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للإمام الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق د.محمد عجاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة (١٩٩١م) .

٢٥ـ الجامع لشعب الإيمان للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق د.عبد العلي عبد الحميد حامد ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، الطبعة الثانية (٢٠٠٤م) .

٢٦ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين القرشي ، تحقيق د.عبد الفتاح محمد الحلو ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية (١٩٩٣م) .

٢٧ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم الأصبهاني ، دار الفكر ـ بيروت (١٩٩٦م) .

٢٨ـ حياة الحيوان الكبرىٰ للإمام كمال الدين الدميري ، تحقيق الأستاذ إبراهيم صالح ، دار البشائر (٢٠٠٥م) .

٢٩ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق الشيخ نجدت نجيب ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (٢٠٠١م) .

٣٠ـ ديوان أبي العتاهية ، دار صادر ـ بيروت (٢٠٠٣م) .

٣١ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح د.محمد يوسف نجم ، دار صادر ـ بيروت .

٣٢ـ ديوان العرجي ، جمع وتحقيق د.سجيع جميل الجبيلي ، دار صادر ـ بيروت (١٩٩٨م) .

٣٣ـ الرسالة القشيرية للإمام أبي القاسم القشيري ، تحقيق د.عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف ، نشر رضا توفيق عفيفي .

٣٤ـ روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام الحافظ محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، إشراف زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة (١٩٩١م) .

٣٥ـ الزهد لناصر السنة الإمام الحجة أحمد ابن حنبل ، تحقيق د.محمد جلال شرف ، دار النهضة العربية ـ بيروت (١٩٨١م) .

٣٦ـ الزهد للإمام أحمد بن عمرو بن أبي عاصم ، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد ، دار الريان للتراث ـ القاهرة .

٣٧ـ سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، تحقيق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد ، دار الحديث ـ حمص (١٩٧٤م) .

٣٨ـ سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان للتراث ـ القاهرة .

٣٩ـ سنن الدارقطني للإمام الكبير علي بن عمر الدارقطني ، دار الفكر ـ بيروت (١٩٩٤م) .

٤٠ـ سنن سعيد بن منصور ، تحقيق د.سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد ، دار الصميعي ـ الرياض (١٩٩٣م) .

٤١ـ السنن الصغير للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق عبد الله عمر ، دار الفكر .

٤٢ـ السنن الكبرىٰ للإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة الرسالة (٢٠٠١م) .

٤٣ـ السنن الكبرى للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، مكتبة مصطفى الباز ـ مكة المكرمة (١٩٩٤م) .

٤٤ـ سننُ النسائي للإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي ، دار المعرفة ـ بيروت ، الطبعة الثالثة (١٩٩٤م) .

٤٥ـ سِيَر أعلام النبلاء للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة العاشرة (١٩٩٤م) .

٤٦ـ شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب للإمام شهاب الدين ابن العماد ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير دمشق (١٩٩١م) .

٤٧ـ شرح صحيح مسلم للإمام الحافظ محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، تحقيق خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ـ بيروت (١٩٩٤م) .

٤٨ـ شرح المواقف للقاضي عضد الدين الإيجي ، تحقيق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ـ منشورات الشريف الرضي ـ الطبعة الثانية (١٩٠٧م) .

٤٩ـ صحيح ابن حبان للإمام الحافظ محمد بن حبان ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية (١٩٩٣م) .

٥٠ـ صحيح ابن خزيمة للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، تحقيق د.محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية (١٩٩٢م) .

٥١ـ صحيح مسلم للإمام الحافظ العمدة أبي الحسين مسلم بن الحجاج ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث ـ القاهرة (١٩٩١م) .

٥٢ـ صفة الصفوة للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي ، تحقيق محمود فاخوري ، و د. محمد رواس قلعه جي ، دار المعرفة ـ بيروت (١٩٧٩م) .

٥٣ـ الصمت للحافظ عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الثانية (١٩٩٦م) .

٥٤ـ طبقات الشافعية الكبرىٰ للإمام تاج الدين السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو .

٥٥ـ عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان للمؤرخ الإمام شمس الدين محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي ، الطبعة الهندية ، توزيع مكتبة الإيمان ـ المدينة المنورة .

٥٦ـ علوم الحديث للإمام ابن الصلاح ، تحقيق نور الدين العتر ، دار الفكر ـ دمشق (١٩٨٦م) .

٥٧ـ عمدة القاري للإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني ، دار إحياء التراث ـ بيروت .

٥٨ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان للتراث ـ القاهرة ، الطبعة الثانية (١٩٨٨م) .

٥٩ـ فردوس الأخبار بمأثور الخطاب للإمام الحافظ شيرويه بن شهردار الديلمي ، تحقيق فواز أحمد الزمرلي ومحمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الريان للتراث ـ القاهرة (١٩٨٧م) .

٦٠ـ الكامل في ضعفاء الرجال للإمام الحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني ، قراءة وتدقيق يحيىٰ مختار غزاوي ، الطبعة الثالثة (١٩٨٨م) .

٦١ـ كتاب الطبقات الكبير للإمام محمد بن سعد الزهري ، تحقيق د.علي محمد عمر ، نشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة (٢٠٠١م) .

٦٢ـ الكفاية في علم الرواية للإمام الحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت (١٩٨٨م) .

٦٣ـ لسان الميزان للإمام الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت (٢٠٠٢م) .

٦٤ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ، دار المعرفة ـ بيروت .

٦٥ـ مجمع الأحباب وتذكرة أولي الألباب للشيخ الإمام محمد بن الحسن بن عبد الله الحسيني الواسطي ، دار المنهاج ـ جدة (٢٠٠٢م) .

٦٦ـ مجمع الزوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الريان للتراث .

٦٧ـ المدخل إلى السنن الكبرىٰ للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، دار الخلفاء للكتاب ـ الكويت .

٦٨ـ المراسيل للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة .

٦٩ـ المستخرج علىٰ صحيح مسلم للإمام الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، تحقيق محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٧٠ـ المستدرك على الصحيحين للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، إشراف د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، دار المعرفة ـ بيروت .

٧١ـ مسند إبراهيم بن أدهم للإمام محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى ابن منده ، تحقيق مجدي السيد إبراهيم ، مكتب القرآن ـ القاهرة .

٧٢ـ مسند أبي يعلىٰ لأحمد بن علي أبو يعلى الموصلي ، تحقيق حسين سليم أسد ، دار المأمون للتراث ـ دمشق (١٩٨٤م) .

٧٣ـ المسند ، لناصر السنة الإمام الحجة أحمد ابن حنبل ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة (١٩٩٨م) .

٧٤ـ مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي للإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، تحقيق حسين سليم أسد الداراني ، دار المغني ـ الرياض (٢٠٠٠م) .

٧٥ـ مسند الروياني للإمام الحافظ محمد بن هارون الروياني ، علق عليه أيمن علي أبو يماني ، مؤسسة قرطبة (١٩٩٥م) .

٧٦ـ المسند للإمام الحافظ أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي ، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة .

٧٧ـ مسند الشاميين للإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة (١٩٩٦م) .

٧٨ـ مسند الشهاب ، القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة (١٩٨٥م) .

٧٩ـ المسند للحافظ الكبير سليمان بن داود الطيالسي ، دار المعرفة ـ بيروت .

٨٠ـ المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، توزيع المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية (١٩٨٣م) .

٨١ـ المعجم الأوسط للإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف ـ الرياض (١٩٩٥م) .

٨٢ـ المعجم الكبير للإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، دار إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الثانية (١٩٨٥م) .

٨٣ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة (١٩٩٣م) .

٨٤ـ معرفة علوم الحديث للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق د.معظم حسين ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الثانية (١٩٧٧م) .

٨٥ـ المغني للشيخ الإمام العلامة ابن قدامة ، تحقيق د.محمد شرف الدين خطاب ود.السيد محمد السيد ، دار الحديث ـ القاهرة (١٩٩٦م) .

٨٦ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للإمام الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، بهامش إحياء علوم الدين .

٨٧ـ مغني المحتاج إلىٰ معرفة معاني ألفاظ المنهاج للإمام الخطيب الشربيني ، اْعتنىٰ به محمد خليل عيتابي ، دار المعرفة ـ بيروت ، الطبعة الثانية (٢٠٠٤م) .

٨٨ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، دار الهجرة ـ بيروت (١٩٨٦م) .

٨٩ـ المنتقىٰ من السنن المسندة عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم للحافظ أبي محمد عبد الله بن الجارود ، تحقيق عبد الله عمر البارودي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، دار الجنان (١٩٨٨م) .

٩٠ـ المنتقىٰ من مكارم الأخلاق ومعاليها للخرائطي ، اْنتقاء الحافظ أحمد بن محمد السلفي ، تحقيق محمد مطيع الحافظ وغزوة بدير ، دار الفكر (١٩٨٦م) .

٩١ـ الموضوعات للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر ، الطبعة الثانية (١٩٨٣م) .

٩٢ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ـ بيروت .

٩٣- النشر في القراءات العشر ، للإمام محمد بن محمد ابن الجزري ، تحقيق زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثالثة (٢٠٠٦م) .

٩٤ـ النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين ابن الأثير ، تحقيق محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٩٥ـ نهاية المحتاج إلىٰ شرح المنهاج للإمام أحمد بن حمزة الرملي ، دار الفكر ـ بيروت (٢٠٠٤م) .

* * *

فهرس موضوعات الكتاب